جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية علوم اقتصادية لمقياس:

الاقتـــصاد الجـــزائري

الدكتور بن موسى بشير

2025/2024

فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
	بطـــــــــــــاقية المقـــــــــــياس	
	المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني	**1**
1	التقسيم الإداري للجزائر العثمانية	2
2	الزراعة والإنتاج الفلاحي	4
3	التجارة	7
4	القرصنة البحرية وتأثيرها الاقتصادي	10
5	الحرف والصناعات التقليدية	12
6	النظام الضريبي	14
7	التحديات الاقتصادية	17
	المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي	**21**
1	السيطرة الفرنسية وإعادة توزيع الأراضي	22
2	تطورات البنية التحتية الاقتصادية	25
3	قطاع العمل واستغلال العمالة المحلية	30
4	تطوير الصناعات الاستخراجية	40
5	النشاط التجاري وتدفق الأموال	46
6	التأثيرات الاقتصادية طويلة الأمد للاستعمار الفرنسي	53
	المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية (1962-1979)	**54**
1	الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال	55
2	الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال المرحلة الانتقالية (1962-1966)	56
3	السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال المرحلة 1963-1966	59
4	الأسس النظرية للنموذج التنموي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط	60
	المحور الرابع: السياسة الاقتصادية الكلية خلال مرحلة التنمية اللامركزية	**65**
1	المخططات التنموية خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1984:	66
	المحور الخامس : مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي	**70**
1	الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	71
2	الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	71
	المحور السادس : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1986-1999	**73**
1	المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري 1986-1994	74
2	الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1994	74
3	برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1998	77
	المحور السابع : البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2019	**80**
1	برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	81

2	برنامج دعم النمو(2005-2009)	83
3	مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة (2010-2014)	84
4	المخطط التنموي الخماسي الثاني 2015-2019	85
	المحور الثامن: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات الدولية والاتفاقيات الدولية (الاقتصادية والتجارية)	**88**
1	صندوق النقد الدولي والجزائر	89
2	البنك الدولي للإنشاء والتعمير والجزائر	92
3	منظمة التجارة العالمية (WTO) والجزائر	93
4	الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية والمتعددة الأطراف	99
5	التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية	114
	المحور التاسع: علاقة الجزائر بمنظمة أوبك	**120**
1	نبذة عن منظمة أوبك وأهدافها	121
2	تاريخ انضمام الجزائر إلى أوبك وأهدافها	121
	المحور العاشر: واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري	**125**
1	واقع الاقتصاد الجزائري	126
2	التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الجزائري	126
3	الإصلاحات والاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية	127
4	آفاق الاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط والبعيد	128
	مصطلحات ومفاهيم في الاقتصاد الجزائري	**130**
	المراجع	**134**

بـــــطاقة تعريف بالمقياس

I. معلومات حول المقياس:

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

القسم: قسم العلوم الاقتصادية.

الفئة المستهدفة: السنة ثانية علوم اقتصادية.

المعامل: 2

الرصيد: 4

المدة: 12-14 أسبوع

الأستاذ:

المحاضرة، د. بن موسى بشير

الاتصال: عبر البريد الالكتروني benmoussa-bachir@univ-eloued.dz

الرد على التساؤلات عبر البريد الإلكتروني خلال 48 ساعة من استلام الرسالة، إلا في حالة حدوث ظروف غير متوقعة.

II. تقديم الدرس:

وصف الدرس:

مقياس الاقتصاد الجزائري هو تقديم فهم شامل لخصائص وتطور الاقتصاد الجزائري في الفترة الاستعمارية وتركاته، مع التركيز على العوامل الهيكلية، الديناميكية الاقتصادية، والسياسات التنموية التي أثرت في الاقتصاد منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي. يشكل هذا المقياس أداة تحليلية للطلاب لفهم طبيعة الاقتصاد الوطني ودوره في التنمية المستدامة. حيث يساهم في بناء وعي اقتصادي عميق لدى الطلاب، مما يمكّنهم من المشاركة الفعالة في النقاشات الاقتصادية وتطوير السياسات المستقبلية بما يخدم التنمية المستدامة للبلاد.

أهداف المقياس:

يتمثل الهدف العام من المقياس في تمكين الطالب من ادراك واستيعاب النظام الاقتصادي الذي بني عليه الاقتصاد الجزائري وأهم مظاهره ومدى تأثره بالتغيرات العالمية حسب كل مرحلة تاريخية الى الوقت المعاصر، إضافة الى الأهداف التالية:

- تعرف الطالب على وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترات تاريخية مختلفة من العهد العثماني، الاحتلال الفرنسي، الإصلاحات بعد الاستقلال
- تعرف على مقومات الاقتصاد الجزائري خلال النظام الاشتراكي.
- تعرف الطالب على ظروف وأسباب بداية انتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.
- تقديم رؤية شاملة حول القطاعات الإنتاجية والتجارية والاستثمارات العمومية ونتائج البرامج التنموية في تفعيلها والنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تعزيز القدرة على تقييم التحديات الاقتصادية المستقبلية وتقديم رؤى مستقبلية.

III. محتوى المقياس:

يتكون مقياس الاقتصاد الجزائري من عشرة محاور كالتالي:

- الاقتصاد الجزائري فترة الحكم العثماني
- الاقتصاد الجزائري فترة الاستعمار الفرنسي
- مرحلة التخطيط التنمية الاقتصادية(1962-1979)
- مرحلة التحول الارادي للإصلاحات (1980-1986)
- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1986-1993)
- مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (1994-1998)
- برامج الإنعاش الاقتصاد ودعم النمو (2000-2020)
- علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية الدولية والاتفاقيات الدولية (الاقتصادية والتجارية)
- علاقة الجزائر بالمنظمة OPEP
- واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري

IV. المعارف المسبقة المطلوبة:

لفهم واستيعاب مقياس الاقتصاد الجزائري بشكل فعال، يفضل أن يكون لدى الطالب المعارف الأساسية التالية:

1. أساسيات علم الاقتصاد:

- **الاقتصاد الكلي والجزئي:**
  - مفاهيم العرض والطلب.
  - آليات السوق (التوازن بين العرض والطلب)
  - دور الحكومة في الاقتصاد (السياسات المالية والنقدية)
- **المفاهيم الاقتصادية الأساسية:**
  - الناتج المحلي الإجمالي.(GDP)
  - التضخم والانكماش.
  - البطالة وأنواعها.

2. التاريخ الاقتصادي:

- **التاريخ الاقتصادي العالمي:**
  - التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول النامية.
  - مفهوم الاستعمار وتأثيره على اقتصاديات الدول المستعمرة.
- **تاريخ الجزائر الاقتصادي:**
  - الخلفية الاقتصادية للجزائر في فترة الاستعمار.

- السياسات الاقتصادية بعد الاستقلال (مثل التأميمات والتخطيط المركزي)

3. مفاهيم أساسية عن القطاعات الاقتصادية:

- **الزراعة:**
  - دور الزراعة في دعم الاقتصاد الوطني.
  - التحديات الزراعية مثل التصحر وشح المياه.
- **الصناعة:**
  - أنواع الصناعات (الثقيلة، التحويلية)
  - تأثير التصنيع على التنمية الاقتصادية.
- **الخدمات:**
  - القطاع المصرفي.
  - البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية.

4. المعرفة الأساسية بالإحصاءات والرياضيات الاقتصادية:

- القدرة على قراءة الرسوم البيانية والجداول الإحصائية.
- فهم المؤشرات الاقتصادية مثل:
  - معدل النمو الاقتصادي.
  - الميزان التجاري.
  - الديون العامة والعجز المالي.

5. فهم دور الطاقة في الاقتصاد:

- تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.
- العلاقة بين أسعار النفط والغاز وأداء الاقتصاد الوطني.

6. الإلمام بالاقتصاد العالمي:

- فهم العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.
- الاتفاقيات التجارية ودورها في تطوير الأسواق.

8. السياسات التنموية:

- معرفة أساسية بالسياسات التنموية:
  - خطط التنمية.
  - أهمية تنويع الاقتصاد.
- دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الأداء الاقتصادي.

V. الكفاءات المستهدفة:

1. **فهم شامل للاقتصاد الجزائري:**
   - استيعاب بنية الاقتصاد الوطني ومكوناته الأساسية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، والطاقة)
   - فهم تطور الاقتصاد الجزائري عبر المراحل التاريخية المختلفة.
2. **تحليل اقتصادي منهجي:**
   - القدرة على تحليل السياسات الاقتصادية الجزائرية وأثرها على التنمية.

- تقييم أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث الإنتاجية والتحديات.

3. **استيعاب دور الموارد الطبيعية:**
   - إدراك أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الجزائري.
   - تحليل إشكالية الاعتماد على المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي.
4. **التعرف على التحديات الاقتصادية:**
   - فهم المشاكل الهيكلية مثل البطالة، التضخم، والتبعية الاقتصادية.
   - تقييم مدى فعالية السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية.
5. **مهارات التفكير النقدي:**
   - تحليل العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية للجزائر.
   - استنباط حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.
6. **تطبيق المفاهيم الاقتصادية:**
   - استخدام المفاهيم والنظريات الاقتصادية لتحليل قضايا واقعية تخص الاقتصاد الجزائري.
   - قراءة وتحليل البيانات الاقتصادية والإحصاءات الرسمية.
7. **تعزيز الوعي التنموي:**
   - فهم دور الاقتصاد الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة.
   - ربط السياسات الاقتصادية بأهداف التنمية الاجتماعية والبيئية.
8. **التواصل الفعال:**
   - القدرة على تقديم تقارير تحليلية واضحة حول مواضيع اقتصادية.
   - المناقشة بفعالية في قضايا تتعلق بالاقتصاد الجزائري على المستوى الأكاديمي أو المهني.
9. **الإلمام بالعلاقات الدولية:**
   - فهم موقع الجزائر في الاقتصاد العالمي ودورها في التجارة الدولية.
   - تقييم تأثير السياسات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني.
10. **التخطيط والتقييم:**
    - القدرة على وضع خطط اقتصادية تنموية مبنية على التحليل العلمي.
    - تقييم نتائج المشاريع الاقتصادية والخطط التنموية في الجزائر.

VI. طريقة التقييم:

يقيم الطالب عن طريق الامتحان فيما يخص جانب المحاضرة، الامتحانات الكتابية 60 %

المراقبة المستمرة 40 %، (معايير التقييم: بحوث، حضور، نشاطات، مشاركة وامتحان جزئي)

1. التقييمات التشخيصية:

التقييم الشخصي في المحاضرة يكون بحضور الطلبة وتفاعلهم مع الأستاذ باستخدام معارفهم السابقة في طرح الأسئلة تارة تكون من طرفهم موجهة للأستاذ بداعي تفسير مصطلح أو فكرة غير واضحة وتارة أخرى تكون من الأستاذ موجهة للطلبة في بهدف استنباط بعض الأفكار تساعد في فهم المحاضرة، كما تساهم في إبقاء الطالب في حالة تركيز وبناءا عليه يقوم الأستاذ من خلالها بتقييم تفاعلات الطلبة

VII. الأنشطة التعليمية:

- <u>الانتقال من المعرفة إلى المهارات:</u>

الانتقال من المعرفة إلى المهارات يتطلب عملية تحول تتضمن التعلم العملي والتطبيق الفعلي للمعرفة. وذلك من خلال:

1. فهم المفاهيم: يبدأ الأمر بتوضيح المفاهيم والمعرفة المرتبطة بالمهارة التي نرغب في ايصالها للطالب.
2. التطبيق العملي: بمجرد فهم المفاهيم الأساسية، نبدأ في التطبيق العملي من خلال استخدام المعرفة التي اكتسبها الطالب في حل مشكلات ومواجهة التحديات.
3. استكشاف المجال: القيام بالبحث عن فرص لتطبيق المهارات في بيئات مختلفة. فقد يجد الطالب فرصًا في مكاتب تساعده على تطوير المهارة وفهم كيفية تطبيقها في سياقات متنوعة.
4. التغذية الراجعة: اطلب تقييمًا وتغذية راجعة من الطلبة حول أدائهم وتقدمهم في اكتساب المهارة. حيث يمكن أن توجهنا هذه التغذية الراجعة نحو المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو تطوير إضافي.
5. التعلم المستمر: يجب أن تكون عملية الانتقال من المعرفة إلى المهارة مستمرة. الاستمرار في التعلم وتطوير المهارات بشكل منتظم لمواكبة التطورات في مجال المالية وتحقيق النجاح المستمر.

- <u>التحكم في المهارات:</u>

التحكم في المهارات يعني القدرة على استخدام وتطوير المهارات بشكل فعال وفعالية. هنا بعض التقنيات للتحكم في المهارات:

1. وضع الأهداف: تحديد أهدافًا واضحة ومحددة لتطوير المهارات التي نرغب في اكتسابها للطالب.
2. الممارسة النشطة: القيام بممارسة المهارة بانتظام وبشكل نشط. كلما زادت الممارسة، زادت ثقة الطالب واستعداده لاستخدام المهارة في الوضع الفعلي.
3. البحث عن فرص التطبيق: المهارات التي يتعلمها الطالب في الوضع العملي. يمكن أن تشمل هذه الفرص تربصات في مكاتب المحاسبة والتدقيق.
4. الاستفادة من الموارد التعليمية: حث الطالبة على البحث عن الموارد التعليمية المتاحة لتعلم وتطوير المهارات، مثل الكتب، والمقالات، والدورات التدريبية عبر الإنترنت، والفيديوهات التعليمية .
5. التحفيز والإصرار: القيام بتحفيز وجعل الطالب مصممًا على تطوير المهارات. وتذكيره أن التقدم يأتي مع الوقت والجهد المستمر.
6. تقييم التقدم: القيام بتقييم التقدم بشكل منتظم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين من خلال استخدام التقييم لتعديل الخطط وتحديد الأولويات في التطوير التعليمي.
7. التواصل مع الزملاء الاساتذة : طلب المشورة من الزملاء في المجالات التي تتطلب تطوير المهارات فيها. حيث يمكن أن يقدموا نصائح قيمة وإرشادات لتسريع عملية التعلم وتحسين الأداء.

- التحضير إلى الامتحانات:

بعد تحكم الطالب في المهارات المكتسبة بعد تلقي المعرفة، يعتبر التحضير للامتحانات خطوة حاسمة لتقييم فهمه واستيعابه للمواد والمفاهيم. فلابدُ أن يستعين بالمراجعة المكثفة للمفاهيم الأساسية التي تم دراستها واستخدم الأسئلة السابقة والامتحانات التجريبية كأدوات لتقوية المهارات وتحديد نقاط الضعف التي يجب تعزيزها. بتحديد جدول زمني محدد، على الطالب القيام بتنظيم وقت الدراسة بشكل فعّال، مما يساعد نه على تحقيق التقدم المطلوب. ومن خلال الاستعداد النفسي والاستفادة من الموارد الإضافية، أؤكد على الاستعداد الشامل للامتحان، مما يزيد من فرص النجاح وتحقيق الأداء المرجو فيه.

VIII. المواءمة التعليمية:

المقاربة البيداغوجية تعتمد على ثلاث أساسيات: المعرفة، وخبرة، استخلاصها من المعرفة، واستخدام المعرفة. هذه الأمور مهمة جدا في عملية التعلم وتحتاج إلى خطوات واضحة لتحقيقها. سيتم دعم هذه الخطوات بتقييمات لقدرة الطلاب على فهم المعلومات وتحقيق الأهداف المرجوة.

فيما يتعلق بالمعرفة، سيتعلم الطالب في هذا الدرس كيف يمكنه التعرف وفهم الاقتصاد الجزائري. وسيتم ذلك من خلال تخزين المعلومات والمفاهيم والإجابة على أسئلة نظرية حول فهم المعلومات وتناول بعض دراسات الحالة وابداء الرأي فيها.

بعد ذلك، سينتقل الطالب إلى الخبرة المكتسبة من المعرفة، حيث سيتعلم كيفية تطبيق المعرفة والمفاهيم المكتسبة حول نتائج السياسات المتخذة في المدى القصير والطويل. وستدعم هذه الكفاءة ببعض التطبيقات المتنوعة التي تزيد من فهم الدرس وتثري المفاهيم المقدمة.

وأخيراً، سينتقل الطالب إلى كفاءة استخدام المعرفة، والتي تتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة في المجالات المختلفة المتعلقة بإصدار الحكم الفاعلية البرامج التنموية على سبيل المثال ومن ثم إيجاد مقترحات كحلول تسييريه في التنمية الاقتصادية.

IX. طريقة العمل:

يتم تقديم دروس المقياس على شكل محاضرات (دروس نظرية) من خلالها يتم تقديم المعارف الأساسية والتفصيلية التي تسمح بفهم محاور مقرر التسيير المالي المعمق.

ويتم متابعة التكوين في المادة عن بعد من خلال ورشات بحث تتمحور حول جزئيات موضوعية من المقياس بهدف شد الطلبة إلى البحث أكثر في الموضوع وتطوير معارفهم بالاطلاع على مراجع متعددة في المادة، والربط بين المعلومات القبلية والمعارف المكتسبة من خلال المحاضرات.

ويكون ذلك عن طريق رفع ملفات وفيديوهات قابلة للتحميل من الموقع بخدمة الانترنت، ويخضع للنقاش بينهم والأستاذ بالدردشة والنقاش عبر هذا الفضاء ويتم تقديم تمارين وحلها وتصحيحها وتقييمهم في هذا المجال.

X. مصادر دعم إضافية:

- كتب ومراجع متخصصة في تاريخ الجزائر الاقتصادي
- منصات تعليمية عبر الإنترنت،
- قواعد البيانات

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في عهد الحكم العثماني

يشكل الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني (1516-1830) جزءًا هامًا من تاريخ الجزائر، حيث تأثرت الهياكل الاقتصادية للبلاد بتركيبها السياسي والاجتماعي ضمن الإمبراطورية العثمانية. اعتمد الاقتصاد الجزائري في ذلك العصر على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تراوحت بين الزراعة، والتجارة، والصناعة الحرفية، مع بروز خصوصيات محلية نتيجة لتفاعل عوامل جغرافية، واجتماعية، وسياسية.

1. التقسيم الإداري للجزائر العثمانية

بعد استقرار العثمانيين في الجزائر، تم تقسيم البلاد إلى عدة أقاليم أو مقاطعات تعرف بـ "البايليكات"، حيث كانت الجزائر العاصمة تشكل المركز الرئيسي للحكم، وتُدار من قبل حاكم يُعرف بالداي، والذي يتبع مباشرة للباب العالي في إسطنبول. أبرز التقسيمات الإدارية كانت كالتالي:

- **ولاية الجزائر العاصمة** :وكان يشرف عليها الداي، الذي يُعتبر الحاكم الأعلى وممثل الدولة العثمانية في الجزائر.
- **البايليك** :ينقسم إلى ثلاث مقاطعات رئيسية (البايليك)، وهي بايليك التيطري (وسط البلاد)، وبايليك الشرق (قسنطينة)، وبايليك الغرب (وهران). كان يشرف على كل بايليك حاكم يُعرف بالباي، الذي يتم تعيينه من قبل الداي ويتولى إدارة الإقليم، وتطبيق السياسات العثمانية، وتحقيق الاستقرار.

2.1. هيكل السلطة ونظام الحكم

- **الديوان** :مجلس استشاري مؤلف من كبار المسؤولين وأصحاب المناصب العليا، وكان يقدم المشورة للداي في المسائل الهامة، بما في ذلك القضايا الاقتصادية. كان الديوان يُعتبر صلة الوصل بين الداي والمجتمع المحلي، وكان يُعقد بشكل دوري لمناقشة الشؤون العامة، بما فيها جمع الضرائب وتحصيل الرسوم.
- **البايات** :يمثلون السلطة المباشرة في المقاطعات، إذ كان لكل باي سلطة شبه مستقلة في إدارة شؤون منطقته، ومع ذلك، كان خاضعًا لأوامر الداي. تضمنت مهام البايات جمع الضرائب المحلية، وإدارة النزاعات القبلية، وتنظيم الأمور التجارية، خاصة على مستوى الأسواق الإقليمية.
- **رؤساء القبائل** :لعبوا دورًا مهمًا في المناطق الريفية، حيث كانوا يمثلون سلطة محلية شبه مستقلة. ورغم أن العثمانيين لم يتدخلوا مباشرة في الحياة اليومية للقبائل، إلا أنهم أقاموا علاقات وثيقة مع رؤساء القبائل لضمان الاستقرار وجمع الضرائب.

3.1. الأنظمة الإدارية وجمع الضرائب وتأثيرها الاقتصادي

كان التنظيم الإداري في الجزائر العثمانية يعتمد على نظام جبائي محكم يسعى إلى تحقيق استدامة مالية للدولة. وقد تم تقسيم النظام الجبائي إلى عدة أنواع من الضرائب، منها:

- **الضرائب الزراعية** :شملت "العشر"، والتي كانت تُفرض على الإنتاج الزراعي، حيث يدفع المزارعون نسبة من محاصيلهم السنوية كضريبة. ساهمت هذه الضرائب في تمويل الخزينة العامة، لكنها شكلت عبئًا على المزارعين، مما أثر على الإنتاج الزراعي ودفع البعض إلى التقليل من نشاطاتهم الزراعية لتجنب دفع الضرائب العالية.

- **الجزية** :فرضت على غير المسلمين، وكانت تمثل مصدر دخل إضافي للحكومة العثمانية، كما كانت وسيلة لإظهار التفوق السياسي للسلطة العثمانية المسلمة على الطوائف الأخرى. كان لهذا النظام دور في تحفيز غير المسلمين على ممارسة أنشطة تجارية لتغطية هذه التكاليف، ما أثر إيجابًا على النشاط التجاري.
- **ضريبة الرؤوس** :أو ما يعرف بضريبة "الدخان"، التي كانت تفرض على كل أسرة. وقد شكلت هذه الضريبة عبئًا على العائلات الفقيرة، إذ كانت تؤخذ بغض النظر عن مستوى دخل الفرد.

4.1. تأثير التنظيم الإداري على الاقتصاد

1.4.1.الزراعة

- **الاستقرار السياسي** :وفرت الإدارة العثمانية استقرارًا نسبيًا، سمح للزراعة بالنمو، ولو بصورة محدودة. ورغم أن السلطات لم تتدخل مباشرة في تطوير التقنيات الزراعية، إلا أن استقرار مناطق البايليك أتاح فرصًا للزراعة ووفرة الغذاء.
- **الضرائب الزراعية وأثرها السلبي** :أسهم النظام الضريبي الصارم في تثبيط همم المزارعين. فقد كانت الضرائب المرتفعة تمثل عقبة أمام المزارعين، مما دفع الكثير منهم إلى البحث عن أنشطة بديلة أو تقليل الإنتاج لتجنب دفع العشور.

2.4.1.التجارة

- **تحكم الدولة في التجارة** :أتاح موقع الجزائر على البحر المتوسط فرصًا تجارية هائلة. وقد استغلت الإدارة العثمانية هذا الموقع من خلال فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة والمصدرة، ما حقق دخلًا ماليًا للحكومة. ومع ذلك، فإن التدخل المتكرر في الشؤون التجارية أثر على حرية التجار المحليين.
- **حماية الموانئ** :قام الداي بتأمين الحماية للموانئ من هجمات الدول الأوروبية، حيث كانت القرصنة البحرية أو الجهاد البحري وسيلة لفرض السيطرة العثمانية على البحر المتوسط وضمان تدفق البضائع. كانت هذه الحماية جزءًا من استراتيجيات الدولة لجذب السفن التجارية، وزيادة العائدات.

3.4.1.الحرف والصناعات التقليدية

- **دعم الدولة للصناعات المحلية** :شجعت الدولة الصناعات الحرفية المحلية، لا سيما في المدن الكبرى، حيث ازدهرت الصناعات التقليدية مثل النسيج والفخار. وقد أسهمت هذه الصناعات في خلق فرص عمل للسكان المحليين وتلبية احتياجات الأسواق الداخلية.
- **الرقابة الصارمة على الأسواق** :كانت هناك إدارة صارمة على الأسواق من قبل الحكومة، إذ تم تعيين موظفين للإشراف على النشاطات التجارية، وضمان جودة السلع واستقرار الأسعار. أسهم هذا الإشراف في تحقيق نوع من التوازن في الأسواق، رغم أنه كان يفرض قيودًا على التجار.

5.1. التحديات الاقتصادية الناتجة عن التنظيم الإداري

رغم الاستقرار النسبي الذي قدمه النظام الإداري العثماني، إلا أن هناك عدة تحديات أثرت على الاقتصاد:

- **تدخلات الدولة في الشؤون الاقتصادية** :حيث كانت السياسة الضريبية الصارمة تؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للفلاحين والتجار.

- **التوترات القبلية** :كان رؤساء القبائل يتمتعون بسلطة كبيرة، ما أدى أحيانًا إلى تحدي سلطات البايات، وخلق صراعات أثرت على الاستقرار الاقتصادي.
- **البيروقراطية** :شكلت البيروقراطية العثمانية عبئًا إضافيًا على النظام الإداري، إذ كانت القرارات تحتاج إلى موافقة من المسؤولين المركزيين، مما أدى إلى بطء في تنفيذ السياسات الاقتصادية.

6.1. التأثيرات طويلة المدى للنظام الإداري العثماني

تركت الإدارة العثمانية أثرًا كبيرًا على بنية الاقتصاد الجزائري، إذ ساعدت على تشكيل هياكل اقتصادية منظمة، وأدت إلى تطوير أنماط زراعية وتجارية معينة استمرت حتى بعد الاحتلال الفرنسي .**كما أسهمت السياسات الإدارية في تنمية دور المدن كمراكز اقتصادية، وأثرت على العلاقة بين المدن والأرياف** .ويمكن اعتبار أن بعض أساليب الإدارة العثمانية، خاصة المتعلقة بجمع الضرائب وحماية الأسواق، كان لها دور في إرساء قواعد الإدارة المحلية في الجزائر لاحقًا.

خلاصة

ساهم النظام الإداري العثماني في إرساء قواعد اقتصادية قوية في الجزائر، رغم التحديات التي واجهها. فقد تميز هذا النظام بتوزيع دقيق للسلطات، وتحقيق استقرار نسبي أسهم في استمرارية الأنشطة الاقتصادية كالتجارة والزراعة. ومع ذلك، فإن تأثير الضرائب وتدخلات الدولة حدّت من تطور بعض القطاعات، ليبقى هذا التنظيم الإداري العثماني جزءًا مهمًا من تاريخ الاقتصاد الجزائري.

2. الزراعة والإنتاج الفلاحي

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي في الجزائر خلال العهد العثماني، إذ اعتمد أغلب سكان البلاد على هذا النشاط كمصدر رئيسي للرزق. تميزت هذه الفترة بتنوع المحاصيل وأساليب الزراعة، إضافةً إلى نظام ضريبي صارم أثر على الإنتاج. على الرغم من الظروف المتنوعة والمحدودة أحياناً، تمكنت الزراعة من تلبية احتياجات السكان المحليين وتوفير فائض لتصديره إلى الخارج.

1.2.الظروف البيئية وتأثيرها على الزراعة

تتمتع الجزائر بتنوع جغرافي ومناخي ساعد على زراعة مجموعة من المحاصيل. تشمل التضاريس السهول الخصبة في المناطق الشمالية، والمناطق الجبلية، فضلاً عن الأراضي الصحراوية في الجنوب، والتي كانت تحد من الأنشطة الزراعية.

- **السهول الخصبة** :خاصةً في منطقة المتيجة ووادي الصومام، حيث كانت تشكل المناطق الزراعية الرئيسية، وتركزت فيها زراعة الحبوب والقمح.
- **المناطق الجبلية** :كانت أكثر تقييدًا للزراعة، ومع ذلك، كان السكان المحليون يعتمدون على زراعة الكروم والتين والزيتون.
- **المناطق الصحراوية** :رغم أن الصحاري شكلت عائقًا أمام الزراعة التقليدية، إلا أن السكان استغلوا الواحات لزراعة النخيل والتمور، ما ساهم في توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية.

2.2.التنظيم الإداري للأراضي الزراعية

قامت الإدارة العثمانية بتقسيم الأراضي الزراعية في الجزائر إلى عدة أنواع بناءً على الملكية واستخدام الأرض:

- **الأراضي المملوكة للدولة** :وتعرف بـ "الأراضي السلطانية"، وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، والتي كانت تُدار من قبل الدولة العثمانية أو تؤجر للسكان المحليين.
- **الأراضي الوقفية** :أراضٍ موقوفة للأعمال الخيرية والتعليمية، حيث يتم استثمار دخلها في مشاريع تهدف لخدمة المجتمع، مثل بناء المدارس أو المساجد.
- **الأراضي الخاصة** :وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للأفراد، وعادةً ما تكون ملكية موروثة داخل العائلات. كانت هذه الأراضي تستخدم أساسًا للزراعة ولتلبية احتياجات الملاك.

هذا التنظيم الإداري للأراضي ساهم في بسط نفوذ الدولة على النشاط الزراعي، لكنه وضع عبئًا على المزارعين الذين كانوا مضطرين لدفع ضرائب كبيرة مقابل زراعة هذه الأراضي.

3.2.المحاصيل الرئيسية

ارتكزت الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني على إنتاج محاصيل أساسية تمثل الغذاء الأساسي للسكان، إلى جانب بعض المحاصيل التجارية. من بين هذه المحاصيل:

- **القمح والشعير** :شكلا المحصولين الرئيسيين للزراعة، حيث كانت الجزائر تمتلك مساحات واسعة صالحة لزراعة الحبوب، وكانت صادرات الجزائر من القمح والشعير تذهب إلى مختلف دول حوض البحر المتوسط.
- **الذرة** :ساهمت في تنويع المحاصيل، حيث كانت تزرع في بعض المناطق وتستخدم كغذاء إضافي للسكان.
- **الزيتون** :اعتمد السكان في بعض المناطق، خاصةً في الشمال، على زراعة الزيتون، واستخراج الزيت منه، الذي كان يستخدم للاستهلاك المحلي وللتصدير.
- **الفواكه والخضروات** :كان هناك اهتمام كبير بزراعة الخضروات والفواكه مثل التين والعنب والتمر، حيث كانت هذه المنتجات الزراعية تُباع في الأسواق المحلية.

4.2.التقنيات الزراعية وأساليب الزراعة

اعتمد الفلاحون في العهد العثماني على وسائل تقليدية في الزراعة، نظرًا لعدم وجود تقنيات حديثة:

- **الري** :استُخدمت الأساليب التقليدية في الري، حيث كان يعتمد الفلاحون على مياه الأنهار والمجاري المائية السطحية لري محاصيلهم. كما تم استغلال بعض الآبار في المناطق الداخلية لضمان استمرار الري في فترات الجفاف.
- **الحرث والحصاد** :كانت عمليات الحرث والزراعة تتم بواسطة أدوات بسيطة مثل المحاريث التي تُجر بواسطة الحيوانات كالبغال والخيول. هذه الأدوات كانت تقييد الإنتاجية، حيث تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين.
- **التسميد** :كان الفلاحون يعتمدون على التسميد الطبيعي باستخدام روث الحيوانات لزيادة خصوبة التربة، مما ساعد في المحافظة على الأراضي الزراعية رغم قلة الموارد المتاحة.

5.2.النظام الضريبي وأثره على الإنتاج الزراعي

كان النظام الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، إذ فرضت الدولة ضرائب متنوعة على المزارعين، ما أدى إلى تداعيات متعددة على الزراعة والإنتاج. ومن أهم أنواع الضرائب:

- **ضريبة العشر** :وهي ضريبة تُفرض على المحاصيل الزراعية بنسبة معينة، حيث كان المزارعون مجبرين على دفع عشر إنتاجهم للدولة. كان لهذه الضريبة أثر اقتصادي سلبي على الفلاحين، حيث شكلت عبئًا عليهم، وأثرت على قدرتهم على زيادة الإنتاج.
- **الجزية** :كانت تُفرض على غير المسلمين، مما أثر على نشاطهم الاقتصادي، ودفعهم إلى إيجاد سبل أخرى للتأقلم مع النظام الضريبي، كالتوجه للتجارة أو الصناعات الحرفية.
- **ضريبة الرؤوس** :وهي ضريبة فُرضت على كل أسرة، بغض النظر عن مستوى دخلها، وقد أثرت هذه الضريبة بشكل كبير على دخل الفلاحين، حيث اضطروا للبحث عن مصادر إضافية للدخل لتغطية التكاليف الضريبية.

2.6.تأثير التنظيم الزراعي والضريبي على الاقتصاد المحلي

كان للتنظيم الزراعي والضرائب تأثيرات بعيدة المدى على الاقتصاد المحلي:

- **تثبيط الإنتاج الزراعي** :أدت الضرائب المرتفعة إلى تثبيط الإنتاج، حيث كان الفلاحون يحاولون الحد من إنتاجهم لتجنب دفع ضرائب كبيرة. أدى هذا إلى انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي، وانخفاض العرض المحلي لبعض المنتجات.
- **هجرة الفلاحين إلى المدن** :اضطر بعض الفلاحين إلى ترك أراضيهم والانتقال إلى المدن، بحثًا عن فرص عمل بديلة، خاصةً في الصناعات الحرفية أو التجارة. وقد أدى هذا إلى ترك بعض الأراضي دون زراعة، ما أثر على الإنتاج الغذائي للبلاد.
- **تنمية بعض الأنشطة الزراعية** :رغم تأثير الضرائب السلبي، إلا أن الضرائب والرقابة المستمرة على الإنتاج دفعت البعض للبحث عن منتجات ذات عائد اقتصادي أعلى، كالزيتون والتمر، التي يمكن بيعها بأسعار أعلى في الأسواق.

7.2.التحديات التي واجهت الزراعة

على الرغم من استقرار النظام العثماني لفترة طويلة، إلا أن الزراعة في الجزائر واجهت العديد من التحديات:

- **الجفاف ونقص الموارد المائية** :عانت الجزائر من فترات جفاف متكررة، خاصةً في المناطق الداخلية، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتراجع المحاصيل.
- **النزاعات القبلية** :تسببت النزاعات بين القبائل المحلية في اضطراب النظام الزراعي، حيث كانت الأراضي تتعرض للتخريب أحيانًا، كما أن الفلاحين كانوا يعانون من حالات عدم الاستقرار.
- **نقص البنية التحتية** :لم تكن هناك استثمارات كافية في البنية التحتية، مثل الطرق أو أنظمة الري الحديثة، مما أثر على إنتاجية الأراضي الزراعية.

8.2.التأثيرات طويلة الأمد للزراعة في العهد العثماني

ترك النظام الزراعي في العهد العثماني تأثيرات طويلة الأمد على الاقتصاد الجزائري، إذ حافظت الزراعة على دورها كمصدر رئيسي للاقتصاد، وشكلت الأنماط الزراعية التي ترسخت خلال هذا العصر أساس الزراعة في الجزائر لفترات طويلة بعد ذلك.

- **استمرارية أساليب الزراعة التقليدية** :حتى بعد انتهاء الحكم العثماني، ظل الفلاحون يعتمدون على نفس الأساليب التقليدية في الزراعة، مما أثر على الإنتاجية الزراعية.

- **النظام الضريبي** :رسخ النظام الضريبي العثماني بعض المفاهيم الجبائية التي استمرت فيما بعد، خاصةً فيما يتعلق بالضرائب الزراعية.

خلاصة

رغم التحديات التي واجهت الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني، إلا أنها كانت نشاطًا أساسيًا ساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات السكان المحليين. وقد أثرت الأنظمة الإدارية والسياسات الضريبية بشكل كبير على الإنتاج الزراعي، حيث أسهمت في تشكيل ملامح الاقتصاد الزراعي للبلاد في تلك الحقبة. يبقى فهم هذا التاريخ الزراعي مهمًا لدراسة تطور الاقتصاد الجزائري وتأثيراته اللاحقة.

3.التجارة

خلال فترة الحكم العثماني في الجزائر (1516-1830)، كانت التجارة إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث استفادت البلاد من موقعها الإستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، ومن ارتباطها بالطرق التجارية الصحراوية. شملت الأنشطة التجارية تصدير واستيراد السلع، إضافةً إلى تجارة القوافل والأنشطة البحرية، بما في ذلك الجهاد البحري (أو ما يعرف بالقرصنة البحرية). في هذه المحاضرة، سنتناول طبيعة التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني، أهم السلع المتداولة، الأساليب التنظيمية والتجارية، ودور القرصنة البحرية في الاقتصاد.

1.3.الإطار الجغرافي والتجاري للجزائر العثمانية

كان الموقع الجغرافي للجزائر من أهم العوامل التي جعلت منها مركزًا تجاريًا نشطًا في حوض البحر الأبيض المتوسط. فقد كانت تتصل مباشرة بأوروبا من الشمال، بينما كانت الطرق الصحراوية تربطها بأعماق إفريقيا جنوب الصحراء، ما ساعد على نشوء شبكة تجارية واسعة تربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

2.3.التقسيمات الإدارية وتأثيرها على التجارة

تم تقسيم الجزائر إلى عدة بايليكات، وكان كل بايليك يتمتع بإدارة خاصة تشرف على النشاطات التجارية وتفرض الضرائب، حيث كانت السلطات العثمانية، ممثلةً بالداي والبايات، تتدخل مباشرة في تنظيم التجارة وفرض الرسوم على البضائع. هذا التقسيم الإداري أسهم في حماية الأسواق وتطوير البنية التحتية التجارية، خاصة في المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة، وهران، وتلمسان، حيث كانت تُعقد الأسواق الأسبوعية التي توفر منصات للتجار المحليين والأجانب.

3.3 البضائع والسلع التجارية

شملت السلع التجارية في الجزائر العثمانية مجموعة متنوعة من المنتجات المحلية والمستوردة، ومنها:

- **المنتجات الزراعية** :كالقمح والشعير والزيتون، والتي كانت تشكل جزءًا مهمًا من الصادرات إلى دول المتوسط. كان زيت الزيتون والتمور من بين السلع المميزة التي تلاقي طلبًا في الخارج.
- **المنتجات الحرفية والمنسوجات** :شملت السجاد، والمنسوجات، والأقمشة، وكانت المنسوجات المحلية تتميز بالجودة العالية، ما جعلها تُصدّر إلى أسواق المتوسط.
- **السلع المستوردة** :شملت التوابل، الحرير، والأصواف، التي كانت تأتي من الشرق الأوسط وآسيا، مما أسهم في تعزيز التجارة البينية مع دول العالم الإسلامي وأوروبا.

4.3. أنماط التجارة

كانت التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني تعتمد على عدة أنماط، منها:

- **التجارة البحرية** :شكلت التجارة عبر البحر المتوسط جزءًا كبيرًا من الأنشطة التجارية، حيث كان الموانئ الجزائرية، مثل ميناء الجزائر العاصمة ووهران، تلعب دورًا حيويًا في استقبال وتصدير السلع. وكانت السفن الجزائرية تتعامل مع تجار من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، مما ساهم في تزايد حركة التجارة.
- **التجارة الصحراوية (تجارة القوافل** :(كانت الجزائر بمثابة حلقة وصل بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، حيث كانت القوافل التجارية تجلب الذهب، العاج، والتوابل من إفريقيا جنوب الصحراء، في حين كانت تعيد تصدير المنتجات الزراعية والحرفية الجزائرية إلى الداخل الإفريقي. كانت مدينة تمنراست ومحطات أخرى في الجنوب تمثل نقاط عبور رئيسية لهذه القوافل.

5.3.التنظيم التجاري ونظام الضرائب

كانت السلطات العثمانية تفرض نظامًا ضريبيًا على الأنشطة التجارية بهدف تنظيم الأسواق وزيادة إيرادات الدولة. شمل هذا النظام:

- **الرسوم الجمركية** :فُرضت رسوم على البضائع المستوردة والمصدرة، وقد كانت هذه الرسوم تُجمع في الموانئ والأسواق الكبرى. كان هذا النظام يسعى إلى تحقيق نوع من الاستقرار التجاري مع الشركاء الخارجيين، وفرض رقابة صارمة على البضائع.
- **ضرائب الأسواق** :كانت الأسواق تخضع لرقابة الدولة، وكان يُفرض على التجار دفع رسوم لدخول الأسواق، وكانت هذه الرسوم تستخدم لتمويل الإدارة المحلية.
- **الرسوم على السفن الأجنبية** :حيث كانت السفن الأجنبية التي تمر عبر السواحل الجزائرية ملزمة بدفع رسوم عبور وحماية، ما أسهم في زيادة الإيرادات الحكومية.

6.3.القرصنة البحرية والجهاد البحري وتأثيره الاقتصادي

كانت الجزائر في العهد العثماني معروفة بظاهرة الجهاد البحري، أو ما يسمى أحيانًا بالقرصنة، والتي كانت تشكل جزءًا مهمًا من النشاط الاقتصادي. وقد شملت هذه النشاطات:

- **مهاجمة السفن الأوروبية** :كانت السفن الجزائرية تهاجم السفن الأوروبية، وتأسرها وتحصل على الغنائم والأسرى الذين يُستخدمون في المفاوضات للحصول على الفدية. كان هذا النشاط التجاري يعزز من خزينة الدولة ويزيد من سيطرتها البحرية.
- **رسوم الحماية** :فرضت الدولة الجزائرية رسومًا على السفن الأوروبية لحمايتها من الاعتداءات، وقد استفادت الخزينة من هذه الرسوم بشكل كبير، حيث أنشأت الدولة نوعًا من الحماية التي عززت من موقعها التجاري.
- **تأمين التجارة البحرية** :بفضل القدرات البحرية التي كانت تتمتع بها الجزائر، استطاعت الدولة أن تفرض نوعًا من الأمن على السواحل، ما جعلها محطة جذب للتجار.

رغم أن بعض المؤرخين يعتبرون هذه العمليات بمثابة "قرصنة"، إلا أن السلطات العثمانية اعتبرت هذا النشاط جزءًا من "الجهاد" ضد القوى الأوروبية، ووسيلة للحفاظ على الهيمنة البحرية للجزائر في المتوسط.

7.3.التحديات التي واجهت التجارة

واجهت التجارة في الجزائر عدة تحديات خلال العهد العثماني، من أبرزها:

- **التدخلات الأوروبية** :أدت الصراعات المتكررة مع إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا إلى محاولات فرض سيطرة على السواحل الجزائرية، ما أثر سلبًا على حركة التجارة.
- **الصراعات القبلية** :أثرت النزاعات الداخلية بين القبائل على استقرار بعض المناطق الريفية، مما أثر على انتقال السلع من وإلى المدن الكبرى.
- **التغيرات المناخية** :حيث كانت فترات الجفاف والفيضانات تؤدي أحيانًا إلى نقص في المحاصيل الزراعية، مما أثر على حركة التجارة المحلية.

8.3.التأثيرات طويلة الأمد للتجارة في العهد العثماني

ساهمت الأنشطة التجارية في الجزائر العثمانية في تحقيق عدة مكاسب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، منها:

- **تطوير البنية التحتية التجارية** :أسهمت التجارة في تطوير البنية التحتية من خلال إنشاء الأسواق والموانئ، وتوفير مراكز تجمع للتجار والمستوردين.
- **تنويع الاقتصاد** :على الرغم من اعتماد الاقتصاد على الزراعة، إلا أن التجارة ساهمت في توفير مصادر دخل إضافية للدولة والفرد، مما أدى إلى تنويع مصادر الدخل وتخفيف العبء على القطاع الزراعي.
- **الاندماج في الاقتصاد الإقليمي** :أسهمت التجارة في ربط الجزائر بالأسواق المتوسطية والصحراوية، مما أدى إلى اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

خلاصة

تمثل التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني مرحلة حيوية في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث أسهمت في تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي بين مختلف المناطق. رغم التحديات، استطاعت الجزائر أن تكون نقطة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وأن تحافظ على استقلالها الاقتصادي النسبي من خلال الجهاد البحري وتنوع السلع والأسواق. تعكس هذه الفترة تاريخًا من الازدهار التجاري الذي أسهم في بناء ملامح الهوية الاقتصادية الجزائرية، ما يقدم لنا دروسًا هامة حول تأثير التنظيم والتحديات الجغرافية على التجارة.

4. القرصنة البحرية وتأثيرها الاقتصادي

خلال العهد العثماني في الجزائر (1516-1830)، اكتسبت الجزائر سمعة واسعة باعتبارها إحدى القوى البحرية البارزة في البحر الأبيض المتوسط. وكان للجهاد البحري، المعروف أيضًا بالقرصنة البحرية، دور مركزي في تشكيل اقتصاد الجزائر ودعم خزانتها. تعد القرصنة البحرية وسيلة استراتيجية للدفاع وكسب الموارد ضمن سياق الصراع مع القوى الأوروبية، خاصةً إسبانيا وفرنسا. تهدف هذه المحاضرة إلى إلقاء الضوء على القرصنة البحرية في الجزائر، تحليل آثارها الاقتصادية، ودراسة علاقتها ببنية المجتمع الجزائري وموارد الدولة.

1.4.الخلفية التاريخية لظهور القرصنة البحرية

بدأت عمليات القرصنة البحرية في الجزائر بالتزامن مع التوسع العثماني في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أوائل القرن السادس عشر. بعد الاستيلاء على الجزائر من قبل الأخوين عروج وخير الدين بربروس، أصبحت الجزائر قاعدة

رئيسية لأنشطة القرصنة تحت الحماية العثمانية. وقد شملت هذه الأنشطة مهاجمة السفن الأوروبية، وتأمين السواحل الجزائرية، والحصول على الغنائم والأسرى.

2.4.أسباب ازدهار القرصنة البحرية

أدى إلى ازدهار القرصنة عدة عوامل، من أبرزها:

- **التنافس مع القوى الأوروبية** :في ظل الصراعات المستمرة بين الدولة العثمانية وأوروبا المسيحية، شُرعت القرصنة كوسيلة للدفاع والهجوم ضد سفن العدو، مما أتاح للجزائر أن تكون في وضعية استراتيجية قوية.
- **الموقع الجغرافي** :وفّر الموقع الجغرافي للجزائر على البحر المتوسط نقطة ارتكاز مناسبة لمهاجمة السفن المارة، حيث كانت قريبة من الطرق البحرية الرئيسية للتجارة بين أوروبا، الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا.
- **الدعم العثماني** :حصلت الجزائر على الدعم العسكري والمادي من الدولة العثمانية، التي رأت في الجزائر قاعدة متقدمة لعملياتها العسكرية البحرية في البحر المتوسط.

3.4.التنظيم البحري للقرصنة

كانت القرصنة البحرية في الجزائر منظمة بشكل محكم، حيث اعتمدت على نظام إداري وعسكري منظم، تضمن:

- **أسطول السفن** :تكون الأسطول البحري الجزائري من سفن حربية صغيرة، وسفن شراعية ذات سرعة عالية، ما سمح لها بمهاجمة السفن الأوروبية الأكثر بطئًا بسهولة. وكانت هذه السفن مزودة بالمدافع والأسلحة اللازمة لعمليات الأسر.
- **التنظيم القيادي** :تولى الداي وقادة البحرية تنظيم وتوجيه العمليات البحرية، حيث كانت هناك قيادة عليا للإشراف على الأسطول، وتوجيه حملات القرصنة، وتوزيع الغنائم على البحارة والأطقم.
- **توزيع الغنائم** :بعد كل عملية ناجحة، كان يتم توزيع الغنائم بين قادة السفن، الطواقم، والخزينة العامة للدولة، حيث يُخصص جزء منها لتمويل الدفاعات وتعزيز أسطول السفن.

4.4.آلية عمل القرصنة البحرية

كانت عمليات القرصنة البحرية تتبع آلية منظمة تشمل:

- **التخطيط للهجوم** :كان القادة البحريون يدرسون خطط هجوم محكمة تتضمن اختيار الأهداف المناسبة كالسفن التجارية، خاصة الأوروبية منها، وتحديد الوقت المناسب لشن الهجوم.
- **الأسر والفدية** :بعد مهاجمة السفن وأسر الطاقم، يتم احتجاز الأسرى وطلب فدية من دولهم لإطلاق سراحهم. مثلت هذه الفديات مصدر دخل كبير للخزينة الجزائرية، كما كان هناك نظام دبلوماسي للتفاوض حول الفديات.
- **التجارة في السلع والغنائم** :بعد كل عملية قرصنة، تُباع الغنائم في الأسواق المحلية أو تُصدّر إلى الخارج، مما أسهم في تعزيز الأسواق الجزائرية بالسلع الأجنبية.

5.4. التأثيرات الاقتصادية للقرصنة البحرية

لعبت القرصنة البحرية دورًا محوريًا في الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، حيث أسهمت في تحقيق عدة تأثيرات اقتصادية، منها:

- **إيرادات مالية كبيرة** :شكلت الفديات، والغنائم، وعائدات القرصنة مصدر دخل رئيسي للخزينة الجزائرية. فقد ساهمت بشكل كبير في تمويل الحكومة المحلية وتطوير مرافق الدفاع.
- **زيادة النشاط التجاري** :أتاحت عمليات القرصنة موارد متنوعة، من بينها سلع ومواد أولية تم تداولها في الأسواق المحلية، مما أدى إلى تنشيط حركة التجارة وزيادة توافر السلع.
- **تشجيع النشاط البحري المحلي** :كان للقرصنة تأثير إيجابي على نمو المهارات البحرية المحلية، حيث وظّفت الدولة عددًا كبيرًا من البحارة الجزائريين، مما ساعد في تطوير قطاع النقل البحري وبناء السفن.

6.4. التأثيرات الاجتماعية للقرصنة البحرية

لم تكن تأثيرات القرصنة مقتصرة على الجانب الاقتصادي فقط، بل شملت الجانب الاجتماعي أيضًا:

- **فرص العمل** :وفرت القرصنة فرص عمل واسعة للجزائريين في قطاع البحرية، مما ساهم في تقليل البطالة، خاصة في المدن الساحلية. ونتيجة لذلك، أصبحت مهنة البحارة واحدة من أكثر المهن احترامًا.
- **الاستقلالية الاقتصادية** :ساعدت القرصنة في تقليل اعتماد الجزائر على الإمدادات الخارجية، إذ كانت القرصنة توفر الموارد المالية والسلع التي كانت البلاد تحتاجها. وبالتالي، تمكنت الجزائر من الحفاظ على استقلاليتها الاقتصادية النسبية عن الإمبراطورية العثمانية، مما عزز من دورها ككيان شبه مستقل.
- **تأثيرات سلبية على العلاقات الخارجية** :رغم أن القرصنة كانت وسيلة لتحقيق المكاسب، إلا أنها تسببت أيضًا في توتر العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، حيث شنت بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإسبانيا، حملات عسكرية ضد الجزائر لمحاولة الحد من نفوذها البحري.

7.4.التحديات والمشاكل المرتبطة بالقرصنة

بالرغم من الفوائد الاقتصادية للقرصنة، واجهت الجزائر عدة تحديات نتيجة اعتمادها على هذا النشاط، منها:

- **الحملات الأوروبية** :قادت الدول الأوروبية، خاصة فرنسا وإسبانيا، حملات بحرية لردع الجزائر وتقليل نشاط القرصنة، مما كلف الجزائر خسائر عسكرية ومالية كبيرة.
- **التقلبات في مصادر الدخل** :بما أن عائدات القرصنة تعتمد على نجاح الهجمات، فإنها كانت تشكل مصدر دخل غير ثابت، يعتمد على الفرص ودرجة الحماية التي كانت توفرها الدول الأوروبية لسفنها.
- **التحديات الدبلوماسية** :نتيجة لاعتماد الجزائر على القرصنة، أصبحت هناك توترات دبلوماسية مع العديد من الدول الأوروبية، مما أدى إلى حصار الجزائر اقتصاديًا وعسكريًا في بعض الفترات.

8.4. التأثيرات طويلة المدى للقرصنة على الاقتصاد الجزائري

تركت القرصنة البحرية أثرًا طويل الأمد على الاقتصاد الجزائري، حيث:

- **تطوير البنية البحرية** :ساهمت القرصنة في بناء بنية تحتية بحرية قوية، حيث تم تطوير موانئ الجزائر وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد.
- **الاعتماد على الذات** :أسهمت القرصنة في تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية، مما مكن الجزائر من تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي.

- **التوجه نحو التجارة الرسمية لاحقًا** :مع تراجع القرصنة، خاصة مع اقتراب نهاية الحكم العثماني، اتجهت الجزائر نحو تطوير التجارة الرسمية، مما أتاح فرصًا جديدة للتواصل الاقتصادي مع أوروبا وأفريقيا دون التوترات المرتبطة بالقرصنة.

خلاصة

تشكل القرصنة البحرية في الجزائر خلال العهد العثماني جزءًا هامًا من تاريخ البلاد الاقتصادي والاجتماعي، حيث ساهمت في دعم خزينة الدولة، وتنشيط الأسواق، وتوفير فرص العمل. ورغم التحديات التي واجهتها الجزائر نتيجة لهذا النشاط، إلا أن القرصنة أسهمت في ترسيخ مكانتها كقوة بحرية إقليمية مؤثرة، وأثرت على هيكل الاقتصاد الجزائري من خلال تطوير قطاعات مثل النقل البحري والتجارة. يظل هذا الجانب التاريخي موضوعًا غنيًا بالدروس والعبر، حول كيفية استثمار المواقع الجغرافية والسياسات الدفاعية في تحقيق مكاسب اقتصادية، رغم التعقيدات والتحديات المرتبطة بها.

5. الحرف والصناعات التقليدية.

تمثل الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر خلال العهد العثماني (1516-1830) أحد أهم الجوانب الاقتصادية التي أثرت في الحياة الاجتماعية والثقافية للجزائريين. فقد كانت الحرف والصناعات التقليدية تلبي احتياجات المجتمع وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل. ساهمت هذه الصناعات في تشكيل هوية ثقافية متميزة، وارتبطت بشكل وثيق بالتراث والتقاليد الجزائرية. سنتناول في هذه المحاضرة تطور الحرف التقليدية خلال العهد العثماني، أنواع الصناعات، العوامل المؤثرة فيها، ودورها في الاقتصاد والمجتمع.

1.5.الإطار العام للصناعات التقليدية في العهد العثماني

كانت الحرف والصناعات التقليدية تتنوع حسب المناطق الجغرافية والتقاليد المحلية في الجزائر. وقد تأثرت هذه الصناعات بوجود العثمانيين، الذين جلبوا تقنيات وأساليب جديدة، مما أسهم في تطوير بعض الحرف وإغناء أنماط الصناعة التقليدية المحلية. تركزت معظم الصناعات الحرفية في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، تلمسان، وهران، وقسنطينة، حيث كان لكل مدينة تخصصات حرفية تعكس مهارات حرفييها وتراثها المحلي.

2.5. أهم الصناعات والحرف التقليدية

تشمل الصناعات التقليدية في الجزائر العثمانية مجموعة متنوعة من المنتجات، التي كانت تُستخدم محليًا وتُصدر إلى الخارج. من أبرز هذه الصناعات:

- **صناعة النسيج** :كانت النسيج واحدة من الصناعات التقليدية الأساسية، وشملت إنتاج الأقمشة، الصوف، الحرير، والمنسوجات القطنية. اشتهرت الجزائر بإنتاج الألبسة التقليدية كالقفطان والجلباب والأوشحة، والتي كانت تُزين بأشكال زخرفية مستوحاة من التراث المحلي والتأثيرات العثمانية.
- **صناعة الجلود** :كانت صناعة الجلود من الحرف الأساسية، خاصة في المدن الكبرى، حيث استخدم الحرفيون الجلود في صنع الأحذية، والأحزمة، والمحافظ، وغيرها من المنتجات. كانت هذه الحرفة تستفيد من تربية الماشية والموارد الحيوانية المتوفرة.

- **صناعة الفخار** :امتازت الجزائر بصناعة الفخار والخزف، حيث كان الحرفيون ينتجون أدوات منزلية وأوانٍ خزفية مزخرفة، استخدموها لتلبية الاحتياجات المنزلية وللزينة. كانت هذه الصناعة تعتمد على تقنيات تقليدية موروثة، حيث يتم تشكيل وتلوين الفخار بأنماط وألوان تعكس الثقافة المحلية.
- **صناعة المعادن** :شملت هذه الصناعة صناعة الأدوات والأسلحة والأواني، حيث كان الحدادون ينتجون أدوات منزلية وزراعية، إلى جانب الأسلحة التقليدية كالخناجر والسيوف. وقد تميزت هذه الأدوات بنقوش وأشكال فنية مستوحاة من الفن الإسلامي.
- **الزخرفة والنقش على الخشب** :برع الحرفيون في الجزائر في صناعة الأثاث والنقش على الخشب، حيث كان الأثاث يُزين بزخارف نباتية وهندسية. تركزت هذه الحرفة بشكل كبير في المدن التي كانت تعرف ازدهارًا تجاريًا واجتماعيًا، وخصوصًا في المساجد والمباني الدينية.

3.5.توزيع الحرفيين ومراكز الصناعة التقليدية

توزعت الحرفيين في مختلف المدن والمناطق، حيث تركزت بعض الحرف في مدن محددة:

- **الجزائر العاصمة** :كانت مركزًا لصناعة النسيج والجلود، حيث كان النسيج الجزائري الشهير يُصنع فيها، وكان الحرفيون في العاصمة يتقنون فنون الزخرفة والتطريز.
- **قسنطينة** :اشتهرت بصناعة الفخار والخزف، حيث كان الفخار القسنطيني يتميز بألوانه ونقوشه المتميزة، وكان يُستخدم في الحياة اليومية للجزائريين.
- **تلمسان ووهران** :اشتهرت بصناعة الأقمشة والزخرفة على الخشب، حيث كانت تُصنع قطع الأثاث التقليدية والأبواب والنوافذ ذات التصاميم الإسلامية.

4.5. العوامل المؤثرة في تطور الصناعات التقليدية

عدة عوامل أثرت على تطور الصناعات التقليدية في الجزائر خلال العهد العثماني، منها:

- **الموقع الجغرافي** :ساهم موقع الجزائر على البحر الأبيض المتوسط في استقبال المؤثرات الثقافية من الدول الأخرى، مما أضاف تقنيات وأساليب جديدة في الحرف والصناعات.
- **الدعم العثماني** :كانت السلطات العثمانية تدعم الصناعات المحلية من خلال فرض بعض الضرائب على الواردات لحماية الإنتاج المحلي، وتشجيع الحرفيين على الإنتاج.
- **التأثيرات الثقافية** :تأثرت الحرف الجزائرية بالفن العثماني والتراث الإسلامي، حيث تم تبني عناصر زخرفية وفنية جديدة، مما أدى إلى تطوير الصناعات التقليدية.
- **الموارد الطبيعية** :توفرت الموارد الطبيعية كالصوف، القطن، الطين، والمعادن، والتي كانت تُستخدم كمواد أولية في مختلف الصناعات التقليدية.

5.5. التأثير الاقتصادي للصناعات التقليدية

لعبت الصناعات التقليدية دورًا مهمًا في الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، حيث:

- **وفرت فرص عمل** :كانت الحرف التقليدية من أبرز مصادر العمل، حيث شكلت قاعدة واسعة من فرص العمل في المدن والأرياف على حد سواء.

- **تلبية احتياجات السوق المحلي** :أسهمت الصناعات التقليدية في تلبية احتياجات المجتمع الجزائري، حيث كانت توفر الأدوات والألبسة والأثاث المحلي، مما ساعد على تقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية.
- **التصدير** :تم تصدير العديد من المنتجات التقليدية الجزائرية، مثل الأقمشة والجلود، إلى أسواق البحر الأبيض المتوسط والدول المجاورة، مما أسهم في إدخال العملة الصعبة للبلاد.

6.5. التأثير الاجتماعي للصناعات التقليدية

لم تكن الصناعات التقليدية مجرد نشاط اقتصادي، بل شكلت جزءًا من الثقافة والهوية الجزائرية، حيث:

- **التلاحم الاجتماعي** :كانت الورشات الحرفية تجمع الحرفيين من مختلف الأعمار، مما أدى إلى نقل المهارات والمعارف من جيل لآخر، وتعزيز الروابط الاجتماعية بينهم.
- **حفظ التراث الثقافي** :أسهمت الصناعات التقليدية في حفظ التراث الثقافي الجزائري من خلال تصميمات تعكس الهوية المحلية، كالنقوش الإسلامية والزخارف التقليدية.
- **تعزيز مكانة المرأة** :كان للنساء دور هام في بعض الصناعات مثل النسيج والتطريز، مما أتاح لهن فرصًا اقتصادية ومكانة اجتماعية مرموقة.

7.5.التحديات التي واجهت الصناعات التقليدية

رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للحرف التقليدية، إلا أنها واجهت عدة تحديات، من بينها:

- **المنافسة مع المنتجات المستوردة** :كانت الجزائر تستورد بعض المنتجات من أوروبا والدول المجاورة، مما أثر على الصناعات التقليدية المحلية التي كانت تواجه صعوبة في منافسة السلع الأجنبية.
- **الضرائب والرسوم** :رغم الدعم النسبي، إلا أن السلطات العثمانية فرضت ضرائب ورسوم على بعض الصناعات، مما شكل عبئًا على الحرفيين وأثر على ربحيتهم.
- **الافتقار للتكنولوجيا** :كانت الصناعات التقليدية تعتمد على أدوات بسيطة وتقنيات قديمة، مما حدّ من إنتاجية بعض الحرف ومنعها من التطور.

8.5. التأثيرات طويلة الأمد للصناعات التقليدية

تركت الصناعات التقليدية أثرًا كبيرًا على المجتمع الجزائري وعلى اقتصاده، حيث:

- **الإرث الثقافي** :تركت الصناعات التقليدية إرثًا ثقافيًا عريقًا، حيث لا تزال العديد من المنتجات التقليدية موجودة حتى اليوم في الحياة اليومية، مثل الملابس التقليدية والأواني.
- **تأثيرات على السياحة** :أسهمت الحرف التقليدية لاحقًا في جذب السياح، حيث أصبحت المنتجات التقليدية موروثًا ثقافيًا يجذب الزوار الأجانب.
- **تشجيع ريادة الأعمال** :أسهمت الصناعات التقليدية في تطوير روح المبادرة عند الحرفيين، حيث أسسوا ورشًا ومحلات تجارية لتسويق منتجاتهم، مما أسهم في دعم الاقتصاد المحلي.

خلاصة

تمثل الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر خلال العهد العثماني جزءًا حيويًا من تاريخ البلاد الاقتصادي والثقافي. فقد أسهمت هذه الصناعات في تعزيز الهوية الوطنية، وتلبية احتياجات السوق المحلي، وتوفير فرص عمل

واسعة. رغم التحديات، ظلت الصناعات التقليدية قائمة وصامدة، وما زالت إلى اليوم تحتفظ بقيمتها الثقافية والاقتصادية، مما يجعلها تراثًا حضاريًا مهمًا يستحق الاهتمام والدراسة.

6. النظام الضريبي

لعب النظام الضريبي دورًا مهمًا في إدارة الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني (1516-1830). اعتمدت الدولة العثمانية على نظام ضريبي منظم، ساهم في توفير الإيرادات اللازمة لدعم مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش والإدارة المحلية. كان النظام الضريبي يستند إلى مجموعة من الضرائب المفروضة على مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة، التجارة، والحرف. كان لهذا النظام تأثيرات كبيرة على الاقتصاد والمجتمع، مما يستدعي دراسة شاملة لفهم كيفية إدارته وآثاره المختلفة.

1.6. البنية الأساسية للنظام الضريبي في الجزائر العثمانية

اعتمد النظام الضريبي على عدة أنواع من الضرائب المفروضة على الأفراد والأعمال، حيث كان كل نوع من هذه الضرائب يخدم غرضًا مختلفًا. قام النظام الضريبي على مبدأ تحقيق الإيرادات وضمان السيطرة الإدارية على الموارد الاقتصادية، حيث شمل نظام الضرائب في الجزائر العثمانية:

- **الضرائب الزراعية** :شملت ضرائب على المحاصيل الزراعية والمواشي.
- **الضرائب التجارية** :كانت تفرض على الأسواق المحلية والأنشطة التجارية.
- **الضرائب على الحرف والصناعات** :فُرضت على المنتجات الصناعية والحرفية.
- **الجزية** :فُرضت على غير المسلمين كمصدر إضافي للإيرادات.

2.6.أهداف النظام الضريبي

كان للنظام الضريبي عدة أهداف تتجاوز جمع الأموال، منها:

- **تمويل الدولة** :توفير الأموال اللازمة لدعم إدارة الدولة العثمانية في الجزائر، وخاصة نفقات الدفاع والحفاظ على الأمن.
- **تنظيم الاقتصاد** :من خلال فرض ضرائب محددة على قطاعات معينة، مما يساعد في تعزيز أو تنظيم نشاطات معينة كالزراعة والتجارة.
- **الرقابة على المجتمع** :حيث كانت الضرائب وسيلة للتحكم الإداري من خلال تنظيم وتوثيق العمليات الاقتصادية.

3.6. أنواع الضرائب المفروضة

1.3.6. .الضرائب الزراعية

- **العشر** :كان العشر ضريبة مفروضة على المحاصيل الزراعية مثل القمح والشعير والزيتون. وكانت هذه الضريبة تستهدف الفلاحين وأصحاب الأراضي، حيث يدفعون عشر المحصول كضريبة. ساهمت هذه الضريبة في تحقيق إيرادات عالية للدولة، لكنها شكلت عبئًا على المزارعين.
- **الزكاة** :فرضت الزكاة على الأنعام مثل الأغنام والماشية، وكانت تشكل نسبة من عدد الأنعام التي يمتلكها الفرد. وقد كانت الدولة تجمع هذه الضريبة سنويًا من أصحاب الماشية في الريف.

2.3.6 .الضرائب التجارية

- **الرسوم الجمركية** :كانت تفرض على البضائع التي تدخل وتخرج من البلاد، سواء عبر الموانئ أو الأسواق الحدودية. وقد كانت هذه الرسوم تُفرض على المنتجات المستوردة والمصدرة، مما أسهم في زيادة إيرادات الدولة وتحفيز الإنتاج المحلي.
- **ضرائب الأسواق** :كانت تفرض على التجار المحليين داخل الأسواق، حيث كان التجار يدفعون رسومًا محددة لدخول السوق وبيع منتجاتهم. وقد استخدمت هذه الرسوم لتمويل صيانة الأسواق والبنية التحتية.

3.3.6 .الضرائب على الحرف والصناعات

- **الضرائب على الحرفيين** :فُرضت ضريبة على الحرفيين وأصحاب الصناعات التقليدية، مثل الحدادين والخزافين والنساجين. كان الحرفيون يدفعون هذه الضريبة سنويًا، مقابل ممارسة أعمالهم داخل المدينة.
- **الرخص الصناعية** :فرضت على أصحاب الورشات تراخيص لمزاولة نشاطاتهم. وقد كانت الدولة تُشرف على منح هذه التراخيص لضمان الجودة والتحكم في الإنتاج.

4.3.6 .الجزية

- **الجزية على غير المسلمين** :كانت الجزية تفرض على السكان غير المسلمين (اليهود والمسيحيين)، وكانت تشكل مصدر دخل إضافي للدولة. لم يكن لغير المسلمين إلزام بدفع الزكاة، لذلك فرضت الدولة عليهم الجزية مقابل الحماية والأمن.

4.6. آليات تحصيل الضرائب

اعتمد النظام العثماني على آليات محكمة لتحصيل الضرائب، حيث كانت العملية تتم عبر عدة مستويات إدارية:

- **المحصلون المحليون** :كان هناك موظفون محليون يعرفون بـ "العشارين" مسؤولين عن جمع الضرائب في الأقاليم والقرى، وكانوا يتقاضون جزءًا من الضرائب كأجر لهم.
- **البايات** :كان البايات يشرفون على جمع الضرائب في مقاطعاتهم، وكانوا يمثلون السلطة المحلية للدولة، حيث كانوا مسؤولين عن توزيع الضرائب بين مختلف القطاعات والتأكد من تحصيلها.
- **المراقبة** :كان يتم تسجيل جميع المدفوعات الضريبية في سجلات الدولة، ما ساهم في تنظيم عملية التحصيل والحد من الفساد.

5.6. التأثيرات الاقتصادية للنظام الضريبي

أثر النظام الضريبي العثماني على الاقتصاد الجزائري بعدة طرق، منها:

- **تأمين الإيرادات للدولة** :ساهمت الضرائب في تمويل الدولة ودعم الاستقرار المالي، ما أتاح تمويل الجيش والمشاريع الإدارية.
- **تنظيم الإنتاج الزراعي** :فرض الضرائب على الزراعة حفز المزارعين على زراعة محاصيل محددة، ما أدى إلى تنويع الإنتاج الزراعي ولكن في نفس الوقت أثقل كاهل الفلاحين في بعض الأحيان.
- **تطوير التجارة** :أسهمت الرسوم الجمركية وضرائب الأسواق في تنظيم التجارة، حيث كانت تُستخدم لتمويل صيانة الطرق والأسواق، مما ساعد في دعم النشاط التجاري.

6.6. التأثيرات الاجتماعية للنظام الضريبي

لم تقتصر آثار النظام الضريبي على الاقتصاد فقط، بل أثرت على المجتمع كذلك:

- **العبء على الفلاحين**: كانت الضرائب الزراعية، وخاصة العشر، تمثل عبئًا على الفلاحين وأصحاب الأراضي. إذ أدى ذلك إلى تراجع بعض الفلاحين عن الإنتاج الزراعي العالي للتهرب من الضرائب.
- **العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين**: كانت الجزية تخلق نوعًا من التمييز بين المسلمين وغير المسلمين، مما أثر على العلاقة الاجتماعية بينهم، رغم أنها كانت تدفع مقابل الحماية.
- **النزاعات القبلية**: أدت الضرائب إلى نزاعات داخلية بين القبائل حول الأراضي والمواشي، خاصة في المناطق الريفية حيث كانت السيطرة على الموارد تتسم بالصعوبة.

7.6. التحديات والمشاكل في النظام الضريبي

واجه النظام الضريبي العثماني عدة تحديات، أبرزها:

- **التفاوت في جمع الضرائب**: كان من الصعب تحقيق توزيع عادل للضرائب بين جميع المناطق، حيث كانت المناطق الريفية تعاني من ضعف تحصيل الضرائب مقارنة بالمناطق الحضرية.
- **الفساد والرشوة**: كان هناك بعض المحصلين المحليين الذين يستغلون سلطتهم، مما أدى إلى انتشار الرشوة والفساد في بعض الأحيان، خاصةً في الأقاليم النائية.
- **التأثير على الإنتاجية**: أثر العبء الضريبي على الإنتاجية، حيث كانت بعض الضرائب تشكل عبئًا كبيرًا، ما جعل المزارعين والتجار يخفضون من أنشطتهم الاقتصادية.

8.6. التأثيرات طويلة الأمد للنظام الضريبي

ترك النظام الضريبي العثماني أثرًا طويل الأمد على بنية الاقتصاد الجزائري، حيث:

- **إنشاء هياكل إدارية محلية**: ساهم النظام الضريبي في إنشاء هياكل إدارية محلية أصبحت فيما بعد الأساس في التنظيم الإداري أثناء وبعد الاحتلال الفرنسي.
- **تعزيز الاعتماد على الزراعة**: بسبب الاعتماد على الضرائب الزراعية كمصدر رئيسي للإيرادات، تم تعزيز الطابع الزراعي للاقتصاد الجزائري.
- **أثر اجتماعي دائم**: أدى النظام الضريبي إلى تشكيل بنية اجتماعية تقسم المجتمع حسب الالتزامات الضريبية، مما أثر على الهيكل الاجتماعي طويل الأمد.

خلاصة

يمثل النظام الضريبي العثماني في الجزائر جزءًا هامًا من تاريخها الاقتصادي، حيث ساهم في تمويل الإدارة والدفاع، وتنظيم التجارة والزراعة. رغم التحديات التي واجهها هذا النظام، إلا أنه ساهم في إرساء أسس التنظيم الاقتصادي والإداري، ما ترك بصمات دائمة على الاقتصاد الجزائري. يعتبر النظام الضريبي خلال العهد العثماني تجربة تاريخية هامة تقدم لنا دروسًا حول أهمية التنظيم الإداري والمالي في إدارة الموارد الاقتصادية بشكل فعّال

7. التحديات الاقتصادية

خلال فترة الحكم العثماني في الجزائر (1516-1830)، واجهت البلاد تحديات اقتصادية عديدة، سواء داخلية أو خارجية، أثرت على مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري، من الزراعة إلى التجارة والصناعات التقليدية. هذه

التحديات شملت ظروفًا محلية تتعلق بالتركيبة السكانية والسياسات الإدارية، وأخرى خارجية كانت نتيجة للصراعات مع القوى الأوروبية وأثر المنافسة التجارية. تهدف هذه المحاضرة إلى إلقاء الضوء على التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر خلال العهد العثماني، وكيفية تعامل البلاد مع هذه التحديات.

1.7.الإطار العام للتحديات الاقتصادية

عندما أصبحت الجزائر تحت الحكم العثماني، تطور اقتصادها تدريجيًا ليعتمد على الزراعة، التجارة، والحرف التقليدية. ومع ذلك، عانت البلاد من تحديات شديدة أثرت على نمو الاقتصاد واستقراره، حيث تضافرت هذه التحديات لتشكل عقبات أمام التنمية الاقتصادية، وتضمنت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تتفاعل باستمرار.

2.7.التحديات الاقتصادية الداخلية

1.2.7 .العبء الضريبي على الفلاحين

- كان **النظام الضريبي** الذي فرضته السلطات العثمانية، وخاصة الضرائب الزراعية كالعشر والزكاة، يشكل عبئًا على الفلاحين، حيث أثّر ذلك سلبًا على الإنتاجية الزراعية. اضطر العديد من الفلاحين إلى الحد من إنتاجهم للتهرب من الضرائب المرتفعة، مما قلل من توفر المحاصيل وأثر على الاقتصاد المحلي.

2.2.7 .التفاوت في التوزيع الإقليمي للثروة

- **التقسيم الإداري** للدولة العثمانية جعل من بعض المناطق في الجزائر تتمتع بموارد وإيرادات أكثر من غيرها. على سبيل المثال، كانت المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة ووهران تستفيد من التجارة البحرية، بينما كانت المناطق الداخلية تعاني من نقص الدعم، مما أدى إلى تفاوت اقتصادي كبير بين المناطق.

3.2.7 .التحديات البيئية والزراعية

- عانت الجزائر من **التقلبات المناخية**، مثل الجفاف والفترات المتقطعة من الأمطار، التي أثرت على إنتاجية الأراضي الزراعية. كانت فترات الجفاف تؤدي إلى نقص في المحاصيل وتزيد من الصعوبات الاقتصادية للسكان في الريف.
- **نقص التقنيات الزراعية** :اعتمدت الزراعة في الجزائر العثمانية على أساليب تقليدية، وكان من الصعب تبني تقنيات حديثة لتحسين الإنتاجية. كانت أدوات الزراعة بدائية، مما أدى إلى تقليل كمية الإنتاج وزيادة التكاليف على الفلاحين.

4.2.7 .النزاعات القبلية والتوترات المحلية

- عانت الجزائر من **النزاعات القبلية** بين العشائر والقبائل، خاصة في المناطق الريفية. كانت هذه النزاعات تؤدي إلى عدم استقرار أمني واقتصادي، مما أثر على استقرار الأراضي الزراعية وأدى إلى تراجع في الإنتاج.
- **التوترات بين القبائل والإدارة العثمانية** :لم يكن دائمًا للسلطة العثمانية السيطرة الكاملة على القبائل المحلية، مما خلق نوعًا من عدم الاستقرار. كانت بعض القبائل ترفض دفع الضرائب، وتعارض السياسة العثمانية، مما أثر على قدرة الدولة على جمع الموارد المالية.

3.7. التحديات الاقتصادية الخارجية

1.3.7 .التدخلات الأوروبية المتكررة

- كان **الصراع مع الدول الأوروبية** من أبرز التحديات الخارجية. فقد كانت إسبانيا وفرنسا تتطلعان إلى السيطرة على السواحل الجزائرية، مما أدى إلى حروب متكررة أثرت على الاقتصاد واستنزفت الموارد.
- **التحديات البحرية** :كانت الدول الأوروبية، وخاصة إسبانيا، تقوم بشن هجمات على السواحل الجزائرية في محاولة للسيطرة على التجارة البحرية ومنع الجزائر من ممارسة القرصنة البحرية. أثرت هذه الهجمات على الأمن الاقتصادي وأعاقت التجارة البحرية.

2.3.7 .الحصار الاقتصادي الأوروبي

- لجأت بعض الدول الأوروبية إلى فرض **حصار اقتصادي** على الجزائر كوسيلة لإضعاف اقتصادها. منع الحصار وصول السلع الضرورية وأثر على الأنشطة التجارية للموانئ الجزائرية، مما أضعف من القدرة التنافسية للجزائر في البحر المتوسط.

4.3.7 .التنافس التجاري في البحر المتوسط

- كان **التنافس التجاري في البحر المتوسط** بين الجزائر والدول الأوروبية يشكل تحديًا رئيسيًا. فقد كانت الدول الأوروبية تسعى للسيطرة على الطرق التجارية وتحقيق الهيمنة، مما أدى إلى تقليل الفرص التجارية للجزائر.
- **تأثير المنافسة على السلع الجزائرية** :كانت السلع الجزائرية تواجه منافسة قوية من السلع الأوروبية، مما أثر على صادرات الجزائر وقلل من عائدات التجارة.

5.3.7 .القرصنة البحرية وتأثيرها المتبادل

- رغم أن **القرصنة البحرية** كانت مصدرًا مهمًا للدخل للجزائر، إلا أنها كانت تجلب معها تحديات دولية. فقد أثارت عمليات القرصنة صراعات مع الدول الأوروبية، التي كانت تنظم حملات عسكرية لمواجهة هذا النشاط. أثر ذلك على الأمن في البحر المتوسط وخلق توترات دبلوماسية أدت إلى محاولات متعددة لفرض الحصار على الجزائر.

4.7. آثار التحديات الاقتصادية على المجتمع الجزائري

1.4.7 .التأثير على الاستقرار الاجتماعي

- أدت التحديات الاقتصادية إلى **تزايد الفقر والتفاوت الاجتماعي**، حيث كان يعاني الفلاحون وأصحاب الحرف التقليدية من أعباء ضريبية ومنافسة غير عادلة، مما أدى إلى انتشار الفقر وتزايد التفاوت بين الطبقات.

2.4.7 .هجرة السكان

- بسبب الأعباء الاقتصادية والمنافسة المتزايدة، لجأ العديد من الجزائريين إلى **الهجرة** من المناطق الريفية إلى المدن أو إلى مناطق أخرى داخل وخارج البلاد، بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، مما أثر على التوزيع السكاني داخل الجزائر.

3.4.7 .ضعف الإنتاجية الزراعية والحرفية

- أدى العبء الضريبي، والتحديات البيئية، ونقص التقنيات الزراعية إلى **تراجع الإنتاجية** في الزراعة والصناعات التقليدية. هذا التراجع أثر سلبًا على القدرة الاقتصادية للبلاد في تلبية احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية.

5.7. استراتيجيات التكيف مع التحديات الاقتصادية

رغم التحديات المتعددة، اعتمدت الجزائر العثمانية على استراتيجيات معينة للتكيف مع الوضع:

- **تعزيز التجارة البحرية** :استمرت الجزائر في الاعتماد على التجارة البحرية والقرصنة لتعويض الخسائر الاقتصادية، حيث ساعد ذلك في تحقيق إيرادات للدولة.
- **الاستفادة من الحلفاء** :حرصت الجزائر على توطيد علاقتها مع الدولة العثمانية، للاستفادة من دعمها السياسي والعسكري ضد التهديدات الأوروبية.
- **تطوير الصناعات التقليدية** :حافظت الجزائر على تقاليدها في الحرف والصناعات التقليدية، لتلبية احتياجات السكان المحليين وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

6.7. التأثيرات طويلة الأمد للتحديات الاقتصادية

تركت التحديات الاقتصادية أثرًا طويل الأمد على الاقتصاد والمجتمع في الجزائر، حيث:

- **التأثير على الهيكل الاجتماعي** :أدى العبء الاقتصادي إلى إعادة تشكيل بنية المجتمع، حيث ازداد الفقر وتفاوت الدخل.
- **ضعف الاستقلال الاقتصادي** :رغم جهود الدولة العثمانية، لم تتمكن الجزائر من تحقيق استقلال اقتصادي كامل، حيث ظلت تعاني من التبعية للاقتصاد العالمي، خاصةً في ظل الحصار والمنافسة الأوروبية.
- **الإرث الثقافي** :ساهمت الصناعات التقليدية والحرف في بناء هوية ثقافية قوية، حيث استمرت هذه الحرف في تمثيل جزء مهم من التراث الجزائري، على الرغم من التحديات الاقتصادية.

خلاصة:

مثلت التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر خلال العهد العثماني عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار. ورغم أن الجزائر حاولت التكيف مع هذه التحديات عبر تعزيز التجارة والصناعات المحلية، إلا أن الصراعات الخارجية والأزمات الداخلية أثرت على بنيتها الاقتصادية. تقدم هذه الفترة التاريخية نموذجًا لدراسة تأثير التحديات الخارجية والداخلية على اقتصاديات الدول، وكيفية التكيف مع الظروف المتغيرة عبر استراتيجيات مبتكرة لتحسين الأداء الاقتصادي والحفاظ على التراث المحلي.

كما تمثل التأثيرات الاقتصادية الطويلة الأمد للعهد العثماني في الجزائر جزءًا أساسيًا من تاريخ البلاد، حيث أسهمت في تشكيل الهوية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. من خلال النظام الضريبي، التجارة البحرية، الصناعات التقليدية، والزراعة، تركت الدولة العثمانية إرثًا اقتصاديًا مستمرًا أثر على الحياة الاقتصادية لسنوات طويلة بعد انتهاء العهد العثماني. تظل هذه التأثيرات موضوعًا هامًا لدراسة كيفية تأثير الحقبات التاريخية المختلفة على التنمية الاقتصادية وتشكيل البنى الاجتماعية في المجتمعات العربية، وهو ما يوفر دروسًا لفهم تحديات الحاضر وآفاق المستقبل.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي

بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830، بدأت فترة استعمارية استمرت حتى عام 1962، وشهدت هذه الفترة تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة. تميز الاقتصاد الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي بعملية إعادة هيكلة شاملة تهدف إلى خدمة المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى، من خلال الاستيلاء على الأراضي والموارد، وتطوير اقتصاد موجّه لتلبية احتياجات المستعمر. سنقوم في هذه المحاضرة بدراسة تطورات الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، وكيف أثّر الاستعمار الفرنسي على مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب تأثيراته الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد.

1. السيطرة الفرنسية وإعادة توزيع الأراضي

1.1. مرحلة ما قبل الثورة

مع بدء الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830، أصبح القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي سعت السلطات الاستعمارية للسيطرة عليها. وقد قامت فرنسا بتطوير نظم زراعية تلبي احتياجاتها الاقتصادية من خلال إعادة توزيع الأراضي وتركيز الإنتاج على محاصيل معينة تخدم السوق الفرنسية. أثر هذا النظام على الهيكل الزراعي للجزائر وعلى حياة الفلاحين الجزائريين. سنتناول في هذه المحاضرة تطورات القطاع الزراعي، سياسات الاستعمار تجاه الأراضي، التحديات التي واجهها الفلاحون الجزائريون، وتأثيرات هذه السياسات طويلة الأمد.

1.1.1. إعادة توزيع الأراضي الزراعية والسيطرة الاستعمارية

1.1.1.1 .مصادرة الأراضي

- اعتمد الاستعمار الفرنسي على سياسات قانونية لانتزاع الأراضي من السكان المحليين، حيث تم استخدام قوانين مثل "قانون سيناتوس كونسلت" عام 1863 و"قانون الأهالي" عام 1881، والتي سمحت بمصادرة الأراضي وتحويلها إلى ملكية الدولة الفرنسية أو منحها للمستوطنين الفرنسيين.
- تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، ونقل ملكيتها إلى الكولون (المستوطنين الأوروبيين)، بينما تم تهميش الجزائريين وحرمانهم من أراضيهم، مما أدى إلى تحولهم إلى عمال أو مستأجرين في أراضيهم السابقة.

2.1.1.1 .نظام الملكية وتوزيع الأراضي

- أدت سياسات الاستعمار إلى تغيير هيكل الملكية الزراعية، حيث أصبح الجزائريون يمتلكون مساحات ضئيلة من الأراضي الزراعية مقارنة بالكولون. أصبحت الأراضي ذات الملكية الواسعة تحت سيطرة المستوطنين، مما زاد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المستوطنين والجزائريين.

2.1.1.أنواع المحاصيل الزراعية والتركيز على المحاصيل التصديرية

1.2.1.1 .التركيز على المحاصيل التصديرية

- وضعت السلطات الاستعمارية الأولوية لمحاصيل تخدم السوق الفرنسية بشكل أساسي، مثل **القمح والشعير والعنب** .كانت الجزائر من أكبر منتجي القمح والنبيذ الذي كان يُصدر إلى فرنسا، وهذا التركيز على المحاصيل التصديرية أدى إلى تراجع إنتاج المحاصيل الغذائية التي يحتاجها السكان المحليون.
- اعتمد النظام الزراعي الاستعماري على **الزراعة الأحادية** (Monoculture)، حيث تم استبدال الحقول المتنوعة بزراعة نوع واحد من المحاصيل. هذا أدى إلى تراجع التنوع البيولوجي وأثر على البيئة الزراعية.

2.2.1.1 .تأثير التركيز على المحاصيل التجارية

- أدى التركيز على المحاصيل التصديرية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بسبب قلة إنتاجها. كان السكان المحليون يعانون من نقص في المواد الغذائية نتيجة انخفاض الزراعة المحلية الموجهة للاستهلاك الداخلي.

3.1.1.التحديات التي واجهت الفلاحين الجزائريين

1.3.1.1 .الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة

- تحول العديد من الفلاحين الجزائريين إلى عمال زراعيين في مزارع الكولون، حيث كانوا يتقاضون أجورًا متدنية ويعملون في ظروف قاسية. كانت هذه العمالة تتميز بعدم الأمان الوظيفي، حيث تم إجبار العديد من الجزائريين على ترك أراضيهم والانتقال إلى مزارع المستوطنين.
- عانى الفلاحون الجزائريون من **التمييز القانوني والاقتصادي**، حيث كانوا يخضعون لقوانين تقيّد حرية التنقل والملكية، مما زاد من صعوبة تحسين ظروفهم الاقتصادية.

2.3.1.1 .الفقر وتدهور الظروف المعيشية

- أدت مصادرة الأراضي وانخفاض الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك المحلي إلى تدهور الظروف المعيشية للجزائريين، الذين كانوا يعتمدون على الزراعة لتأمين قوتهم. انتشر الفقر في الأرياف، وازدادت نسبة البطالة، مما أثر على استقرار المجتمع الزراعي الجزائري.

4.1.1 .التغيرات في التقنيات الزراعية والبنية التحتية

1.4.1.1 .التقنيات الزراعية

- أدخل المستوطنون الفرنسيون بعض التقنيات الزراعية الحديثة مثل **آلات الحصاد والمضخات للري**، ولكن استخدام هذه التقنيات كان مقتصرًا على المزارع المملوكة للكولون. أما المزارع التي يديرها الجزائريون فبقيت تعتمد على أساليب تقليدية بسبب نقص الموارد المالية.

2.4.1.1 .البنية التحتية للنقل

- قامت السلطات الاستعمارية بتطوير شبكة طرق وسكك حديدية لتسهيل نقل المنتجات الزراعية إلى موانئ التصدير، ولكن لم يكن لهذه البنية التحتية أثر إيجابي مباشر على حياة الفلاحين الجزائريين، إذ كانت مخصصة بشكل أساسي لخدمة نقل السلع التصديرية إلى فرنسا.

5.1.1.التأثيرات الاجتماعية للسياسات الزراعية الاستعمارية

1.5.1.1 .التفاوت الاجتماعي بين المستوطنين والجزائريين

- خلقت سياسات الاستعمار نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا قائمًا على التمييز، حيث كان المستوطنون يمتلكون معظم الأراضي الزراعية ويتمتعون بامتيازات قانونية واقتصادية، بينما عانى الجزائريون من الحرمان والتهميش. أثر هذا التفاوت على بنية المجتمع، حيث ظهرت طبقة من المستوطنين الأغنياء مقابل غالبية من السكان الجزائريين الفقراء.

2.5.1.1 .التدمير التدريجي للبنية الاجتماعية القبلية

- كانت معظم الأراضي في الجزائر تُدار تقليديًا من قبل القبائل وفق نظام الأراضي المشاعية (أراضي العرش)، ولكن مع تدخل الاستعمار الفرنسي، أُلغيت هذه الأنظمة تدريجيًا وتم توزيع الأراضي وفق نظام الملكية الفردية. هذا التحول أثّر على البنية الاجتماعية التقليدية وجعل القبائل تفقد السيطرة على أراضيها.

6.1.1.السياسات الضريبية وتأثيرها على الفلاحين

1.6.1.1 .الضرائب المرتفعة

- فرضت السلطات الاستعمارية ضرائب مرتفعة على الفلاحين الجزائريين، حيث كان عليهم دفع ضرائب على الأراضي والمحاصيل، بالإضافة إلى الرسوم المختلفة على التصدير. أثّرت هذه الضرائب سلبًا على الاقتصاد الزراعي المحلي، وزادت من معاناة الفلاحين الذين كانوا يجدون صعوبة في دفع هذه الرسوم.

2.6.1.1 .الإجبار على العمل في المشاريع الاستعمارية

- فرضت الإدارة الاستعمارية على بعض الفلاحين العمل القسري في المشاريع التي تدعم الاقتصاد الاستعماري، مثل شق الطرق وبناء المنشآت الزراعية. كان هذا العمل الإجباري يشكل عبئًا إضافيًا على الفلاحين، حيث كانوا يُجبرون على ترك مزارعهم للعمل في ظروف قاسية دون تعويض عادل.

7.1.1 التأثيرات طويلة الأمد للسياسات الزراعية الاستعمارية

1.7.1.1 .تراجع الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك المحلي

- تركت السياسات الزراعية الاستعمارية إرثًا من الاعتماد على المحاصيل التصديرية التي تخدم الأسواق الخارجية، مما أدى إلى تراجع إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية بعد الاستقلال. استمر الاقتصاد الزراعي الجزائري في مواجهة صعوبات بسبب نقص الإنتاج الزراعي المحلي وضعف التنوع.

2.7.1.1 .تفشي الفقر والبطالة في المناطق الريفية

- أسهم الاستعمار في خلق فوارق كبيرة بين المدن والأرياف، حيث عانت المناطق الريفية من نقص في البنية التحتية والخدمات وفرص العمل. وقد استمر هذا الوضع بعد الاستقلال، مما جعل الريف يعاني من مشاكل الفقر والهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص أفضل.

3.4.1.1 .تدمير الهياكل الزراعية التقليدية

- أدت السياسات الاستعمارية إلى تدمير الهياكل الزراعية التقليدية في الجزائر، مثل نظام الأراضي المشاعية وإدارة القبائل للأراضي. وقد ترك هذا الوضع أثرًا طويل الأمد، حيث أصبح من الصعب استعادة النظام التقليدي بعد الاستقلال، وأدى ذلك إلى مشاكل في توزيع الأراضي.

خلاصة

أثرت السياسات الزراعية الاستعمارية في الجزائر بشكل كبير على الهيكل الزراعي والاقتصادي للبلاد، حيث عملت على تحويل الأراضي الزراعية الخصبة إلى ملكية للمستوطنين، وتركيز الإنتاج على المحاصيل التصديرية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي. أدى هذا النظام إلى تهميش الفلاحين الجزائريين، وتدمير البنى الاجتماعية التقليدية، وتفاقم الفقر والبطالة في المناطق الريفية. تستدعي هذه الفترة دراسة متأنية لفهم تأثيرات الاستعمار على الاقتصاد الجزائري حتى بعد الاستقلال، وكيفية مواجهة التحديات التي ورثتها الجزائر من تلك الحقبة.

2.1. مرحلة ما بعد الثورة

شهد القطاع الزراعي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي تحولات كبيرة نتيجة للاستغلال المكثف الذي فرضته السلطات الفرنسية. ومع اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954، زاد الضغط على هذا القطاع ليصبح مصدرًا لدعم الاقتصاد الفرنسي وتوفير الإمدادات للحملة العسكرية ضد الثورة. نتناول في هذه المحاضرة تأثيرات الحرب على القطاع الزراعي والفلاحي، والأساليب التي استخدمتها السلطات الاستعمارية في استغلال الأراضي، وآثار هذه السياسات على الاقتصاد الجزائري والمجتمع الريفي.

1.2.1. أهداف السياسة الزراعية الاستعمارية بعد اندلاع الثورة

1.1.2.1 .دعم الاقتصاد الفرنسي والحملة العسكرية

- كانت فرنسا تعتمد على المحاصيل الجزائرية لتوفير المواد الغذائية للأسواق الفرنسية ودعم احتياجات جيشها في الجزائر. وكان الهدف الأساسي هو ضمان استمرار تدفق الإمدادات الزراعية إلى فرنسا لتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي.
- أصبحت الأراضي الزراعية الجزائرية أداةً اقتصادية تدعم القوات العسكرية الفرنسية من خلال توفير المواد الغذائية وإيرادات إضافية لتمويل الحملة العسكرية.

2.1.2.1 .السيطرة على الموارد الزراعية للحد من دعم الثورة

- سعت السلطات الاستعمارية إلى تقييد قدرة المجاهدين على الحصول على الغذاء والدعم من المناطق الريفية عبر السيطرة الكاملة على الأراضي الزراعية والمحاصيل. كانت السياسة الزراعية تهدف إلى تجفيف مصادر التموين المحتملة للثوار من خلال منع وصولهم إلى المحاصيل والموارد.
- اعتمدت فرنسا على سياسة العقاب الجماعي تجاه القرى التي تدعم الثورة، حيث كان يتم تدمير المحاصيل وتجفيف الأبار وحرق الحقول لمعاقبة السكان والحد من دعمهم للثوار.

2.2.1 .نظام التجميع القسري (التجمعات القسرية) وتأثيره على المجتمع الزراعي

1.2.2.1. إجبار السكان على الانتقال إلى مراكز التجمعات القسرية

- اعتمدت السلطات الاستعمارية على سياسة "التجمعات القسرية"، حيث أُجبر السكان في المناطق الريفية على الانتقال إلى تجمعات سكانية محاطة بنقاط عسكرية. وكان الهدف من هذه السياسة هو عزل القرى عن الثوار وقطع خطوط الإمداد عنهم.
- تأثر المجتمع الزراعي بشكل كبير بهذه السياسة، حيث فقد الفلاحون أراضيهم وأصبحوا مجبرين على العيش في ظروف قاسية داخل التجمعات القسرية. كانت هذه المراكز تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان.

2.2.2.1 .تأثير التجمعات القسرية على الزراعة والإنتاج

- أدت هذه السياسة إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي، حيث لم يتمكن الفلاحون من زراعة أراضيهم كما كانوا يفعلون في السابق. كانت القيود المفروضة على التنقل والعمل في الأراضي تعرقل الإنتاج وتحد من توافر المحاصيل الغذائية.

- أصبحت الجزائر تعاني من نقص في الغذاء، مما زاد من معاناة السكان المحليين وأدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. كان هذا الوضع صعبًا على الفلاحين الذين لم يتمكنوا من العيش من الزراعة، مما أدى إلى انتشار الفقر والجوع.

3.2.1. الاستيلاء على الأراضي وتحويلها لمزارع للمستوطنين الفرنسيين

1.3.2.1 .مصادرة الأراضي الزراعية لصالح المستوطنين

- قامت السلطات الاستعمارية بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة في المناطق الريفية، وأعطتها للمستوطنين الفرنسيين بهدف زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير. أصبحت هذه الأراضي تحت إدارة مباشرة للمستوطنين الذين استفادوا من الدعم الحكومي الفرنسي.
- حرمت هذه السياسات الجزائريين من ملكية أراضيهم وجعلتهم يعملون كعمال مزارعين بأجور زهيدة في أراضيهم السابقة. أدى ذلك إلى تفاقم الفقر والتفاوت الاجتماعي بين المستوطنين الفرنسيين والجزائريين المحليين.

2.3.2.1 .التوسع في المحاصيل النقدية

- ركزت السياسة الزراعية الاستعمارية على المحاصيل النقدية التي تحقق أرباحًا سريعة، مثل القمح والعنب المخصص لصناعة النبيذ. تم تخصيص الأراضي الزراعية لزراعة هذه المحاصيل بهدف تصديرها إلى فرنسا وجني الأرباح، مما أدى إلى إهمال الزراعة التي تخدم الاحتياجات الغذائية للسكان المحليين.
- نتج عن هذا الوضع انخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية كالخضروات والحبوب، مما أثر سلبًا على توافر الغذاء في الجزائر وزاد من صعوبة الحياة للفلاحين الجزائريين.

4.2.1. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للحرب على الفلاحين الجزائريين

1.4.2.1 .الفقر وزيادة الاعتماد على المساعدات

- عانى الفلاحون الجزائريون من الفقر الشديد نتيجة للسياسات الزراعية الاستعمارية. كانت الأراضي الزراعية مملوكة للمستوطنين، مما أجبر الفلاحين على العمل كعمال زراعيين بأجور متدنية، وأدى إلى اعتمادهم على المساعدات والمعونات لتلبية احتياجاتهم الأساسية.
- تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الريف الجزائري بشكل حاد، حيث أصبح السكان يعانون من نقص المواد الغذائية وارتفاع تكاليف المعيشة، مما زاد من معاناتهم اليومية وقلل من فرصهم في تحسين أوضاعهم.

2.4.2.1 .التشريد والهجرة الداخلية

- نتيجة للتجمعات القسرية ومصادرة الأراضي، اضطر العديد من الفلاحين إلى الهجرة من قراهم إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص عمل أفضل. أدى هذا النزوح الداخلي إلى تغيرات في التركيبة السكانية وإلى زيادة الضغط على المدن التي لم تكن مجهزة لاستيعاب أعداد كبيرة من السكان النازحين.
- ساهم النزوح الداخلي أيضًا في نشر الفقر وزيادة البطالة في المدن، حيث لم يكن هناك فرص عمل كافية للنازحين، مما أدى إلى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية مستدامة.

5.2.1. التأثيرات طويلة الأمد للسياسات الزراعية الاستعمارية خلال فترة الثورة

1.5.2.1 .تدمير الهياكل الزراعية التقليدية

- أدت السياسات الاستعمارية إلى تدمير الهياكل الزراعية التقليدية التي كانت تعتمد على الزراعة المعاشية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي. بعد الاستقلال، ورثت الجزائر قطاعًا زراعيًا يعاني من نقص في الإنتاجية والتركيز على المحاصيل النقدية دون تنويع.
- كما تركت سياسة التجمعات القسرية أثرًا سلبيًا على المجتمعات الريفية، حيث فقد الفلاحون علاقتهم الوثيقة بأراضيهم وأصبح من الصعب استعادة الإنتاج الزراعي بعد الاستقلال.

2.5.2.1 .التبعية الاقتصادية لفرنسا

- خلقت السياسات الاستعمارية تبعية اقتصادية عميقة لفرنسا، حيث كانت الجزائر تعتمد على تصدير المحاصيل النقدية واستيراد السلع الغذائية الأساسية. استمرت هذه التبعية حتى بعد الاستقلال، مما أثر على قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- كان على الدولة الجزائرية المستقلة بذل جهود كبيرة لإعادة توجيه القطاع الزراعي نحو تلبية احتياجات السكان المحليين والحد من الاعتماد على المحاصيل النقدية.

3.5.2.1.الفجوات الاجتماعية والاقتصادية: ساهم الاستغلال الزراعي لصالح المستوطنين الفرنسيين في خلق فجوات اجتماعية واقتصادية كبيرة بين الجزائريين والمستوطنين. بعد الاستقلال، ظلت هذه الفجوات قائمة، مما جعل من الصعب تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة في المجتمع الجزائري.

6.2.1.تحديات القطاع الزراعي بعد الاستقلال

1.6.2.1 .إعادة توزيع الأراضي: بعد الاستقلال، كان على الدولة الجزائرية مواجهة التحديات المتعلقة بإعادة توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الذين حرموا من أراضيهم خلال فترة الاستعمار. كان الهدف هو إعادة تأهيل القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية لتلبية احتياجات السكان.

2.6.2.1 .إعادة بناء الهياكل الزراعية: كان على الجزائر تطوير خطط لإعادة بناء الهياكل الزراعية التقليدية، مع تشجيع التنويع الزراعي وتقليل التركيز على المحاصيل النقدية. وقد تطلب ذلك جهودًا كبيرة لتطوير التقنيات الزراعية وتحديث أساليب الزراعة لتلبية احتياجات المجتمع.

3.6.2.1.التحديات البيئية والمائية

- أثرت السياسات الاستعمارية على الموارد البيئية والمائية في الجزائر، حيث تم استغلالها بشكل مكثف دون مراعاة العواقب البيئية. بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات بيئية ومائية أثرت على الزراعة، مما جعل من الضروري تبني سياسات مستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

خلاصة

تأثر القطاع الزراعي والفلاحي في الجزائر بشكل كبير خلال فترة الاستعمار الفرنسي بعد اندلاع الثورة. استغلت السلطات الاستعمارية الأراضي والمحاصيل بشكل مكثف لدعم الاقتصاد الفرنسي وتمويل الحملة العسكرية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين. تركت السياسات الاستعمارية إرثًا من الفقر والتبعية الاقتصادية وأثرت سلبًا على البنية الزراعية. بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات كبيرة لإعادة بناء القطاع الزراعي

وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. تقدم هذه الفترة من تاريخ الجزائر درسًا حول أهمية السياسات الزراعية العادلة والمستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة السكان.

2. تطورات البنية التحتية الاقتصادية

1.2.مرحلة ما قبل الثورة

تعد تطورات البنية التحتية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1954) من أهم الوسائل التي استخدمتها السلطات الاستعمارية لتحقيق أهدافها الاقتصادية. لم تكن هذه التطورات بهدف تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بل خُطط لها لتسهيل استغلال الموارد الطبيعية والزراعية في الجزائر وتصديرها إلى فرنسا. نهدف في هذه المحاضرة إلى استعراض وتحليل تطورات البنية التحتية الاقتصادية التي أقامتها الإدارة الفرنسية، مثل الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، وشبكات النقل، وكيفية تأثير هذه المشاريع على المجتمع والاقتصاد الجزائري، وكذلك دراسة الإرث الذي تركته هذه الفترة.

1.1.2. الطرق والسكك الحديدية: تسهيل الوصول إلى الموارد وتصديرها

1.1.1.2. إنشاء شبكة الطرق: قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق تربط بين مناطق الإنتاج الزراعي ومواقع التعدين والموانئ. كانت شبكة الطرق هذه تهدف بشكل رئيسي إلى تسهيل حركة البضائع من المناطق الداخلية إلى السواحل لتصديرها إلى فرنسا.

شملت شبكة الطرق المعبدة والطرق السريعة، وقد استفادت المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران من هذه المشاريع، حيث تم تحسين الوصول إلى الموانئ والأسواق التي يخدمها المستوطنون الأوروبيون.

2.1.1.2. تطوير السكك الحديدية: يعد قطاع السكك الحديدية أحد أبرز تطورات البنية التحتية خلال فترة الاستعمار، حيث أنشأت السلطات الاستعمارية شبكة من خطوط السكك الحديدية التي ربطت المدن الكبرى بمناطق الإنتاج. وتمتد هذه السكك الحديدية إلى موانئ التصدير، مثل ميناء الجزائر ووهران وعنابة. حيث كان الهدف الرئيسي من بناء شبكة السكك الحديدية هو نقل المواد الخام من المناطق النائية إلى الموانئ، لتصديرها إلى فرنسا بشكل مباشر وسريع، خاصة المعادن مثل الحديد والفوسفات.

3.1.1.2. الآثار الاجتماعية لشبكة الطرق والسكك الحديدية: رغم أن هذه الشبكات أسهمت في تحسين بعض جوانب الحياة، إلا أن الغرض الأساسي منها لم يكن لخدمة الجزائريين، حيث ركزت على مصالح المستعمرين. استفاد المستوطنون الفرنسيون من هذه الشبكات، بينما لم يكن للفلاحين والسكان المحليين الاستفادة ذاتها، حيث لم تُبنى الطرق والخطوط الحديدية لخدمة التجمعات السكانية الجزائرية أو دعم حركة التجارة الداخلية.

1.2.2. تطوير الموانئ: بوابات لتصدير الثروات إلى فرنسا

1.1.2.2. الموانئ الرئيسية: ركزت السلطات الفرنسية على تطوير موانئ رئيسية، مثل ميناء الجزائر العاصمة، ميناء وهران، وميناء عنابة، حيث قامت بتوسعة هذه الموانئ وتجهيزها لتصبح مراكز رئيسية لتصدير المواد الخام. حيث كان الهدف من تطوير الموانئ هو تسهيل عملية تصدير المحاصيل الزراعية، والمعادن المستخرجة، والمنتجات الأخرى إلى فرنسا. وكانت هذه الموانئ مجهزة بأحدث التقنيات لنقل وتخزين البضائع، ما جعلها حلقة حيوية في استغلال موارد الجزائر.

2.1.2.2. تأثير الموانئ على الاقتصاد المحلي: كان تطوير الموانئ يخدم بشكل رئيسي مصالح الاقتصاد الفرنسي، حيث كان يستحوذ على الموارد الجزائرية بأسعار منخفضة ليتم تصديرها بأسعار مرتفعة. أدى هذا النمط التجاري إلى خلق نوع من الاقتصاد التابع، حيث أصبحت الجزائر تعتمد على فرنسا في استيراد السلع الاستهلاكية بينما تصدر المواد الخام فقط.

3.1.2.2.. التأثيرات الاجتماعية لتطوير الموانئ: أسهمت مشاريع تطوير الموانئ في جذب العمالة الجزائرية بأجور زهيدة، وقد عانى العمال من ظروف صعبة في العمل مع غياب حقوقهم العمالية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت هذه التطورات في إنشاء مناطق اقتصادية غير متكافئة، حيث ركزت الأنشطة الاقتصادية في الموانئ بينما تم تهميش المدن والقرى الداخلية.

1.3.2. تطوير شبكات الري والزراعة المكثفة للمحاصيل التصديرية

1.1.3.2. مشاريع الري وتوسيع الزراعة: قامت السلطات الاستعمارية ببناء شبكات ري كبيرة في المناطق الزراعية التي يسيطر عليها المستوطنون الفرنسيون، خاصة في الشمال. شملت هذه المشاريع بناء السدود والقنوات المائية التي تدعم زراعة محاصيل مثل القمح والعنب والحمضيات. حيث كانت هذه المشاريع تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي من أجل التصدير إلى فرنسا، مما أدى إلى تحويل الأراضي الجزائرية إلى "سلة غذاء" لصالح السوق الفرنسية، فيما يعاني الجزائريون من نقص المواد الغذائية الأساسية.

2.1.3.2. تأثير شبكات الري على الفلاحين الجزائريين: لم تكن مشاريع الري في متناول الفلاحين الجزائريين، بل كانت تُنفذ لخدمة مزارع الكولون والمستثمرين الفرنسيين. هذا أدى إلى تدهور حالة الفلاحين الجزائريين، حيث حُرموا من مصادر المياه، واضطروا للعمل بأجور زهيدة في المزارع الكبرى المملوكة للمستوطنين.

3.1.3.2. التفاوت الزراعي والتبعية الاقتصادية: أدت سياسات الري والزراعة المكثفة التي اعتمدتها السلطات الفرنسية إلى ترسيخ التفاوت الاقتصادي بين المستوطنين الفرنسيين والفلاحين الجزائريين. أصبح القطاع الزراعي يعتمد على المحاصيل التصديرية الموجهة إلى فرنسا، مما خلق نوعًا من التبعية الاقتصادية وأدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي المحلي الذي يلبي احتياجات السكان الجزائريين.

1.4.2. البنية التحتية للنقل الحضري في المدن الكبرى

1.1.4.2. التركيز على المدن الساحلية: قامت السلطات الاستعمارية بتطوير شبكات النقل الحضري في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران، حيث تم بناء الطرق وتحديث الأحياء السكنية التي يعيش فيها المستوطنون الأوروبيون.

استُخدمت وسائل النقل الحديثة مثل الترام والحافلات، وتم تهيئة هذه الخدمات بشكل رئيسي لخدمة الأحياء الاستعمارية دون توفير خدمات كافية في الأحياء التي يسكنها الجزائريون.

2.1.4.2. التفاوت في تطوير الخدمات العامة: ساهمت البنية التحتية الحضرية في تعزيز التفاوت بين المستوطنين والجزائريين، حيث حظي المستوطنون الفرنسيون بخدمات عامة متقدمة بينما ظل الجزائريون يعانون من نقص الخدمات في الأحياء الشعبية.

1.5.2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد لتطورات البنية التحتية الاستعمارية

1.1.5.2. استمرار التبعية الاقتصادية بعد الاستقلال: بعد الاستقلال، ورثت الجزائر بنية تحتية مصممة لخدمة مصالح التصدير والاستيراد مع فرنسا. أدى هذا إلى استمرار نوع من التبعية الاقتصادية، حيث ظلت الجزائر تعتمد على تصدير المواد الخام واستيراد السلع النهائية. تركت البنية التحتية الموجهة للتصدير أثرًا طويل الأمد على هيكل الاقتصاد الجزائري، حيث احتاجت الدولة المستقلة لبذل جهود كبيرة لإعادة توجيه هذه البنية التحتية لخدمة الاقتصاد المحلي.

2.1.5.2. التحديات التنموية: أدت البنية التحتية المحدودة في المناطق الداخلية والريفية إلى صعوبات في تحقيق التنمية المتوازنة بعد الاستقلال. ظلت المناطق النائية تعاني من نقص الخدمات والبنية التحتية، مما أثر على التوزيع العادل للتنمية.

3.1.5.2. التفاوت الاقتصادي والاجتماعي: كرست البنية التحتية الاستعمارية الفوارق بين المناطق الساحلية، التي حظيت ببنية تحتية متقدمة، والمناطق الداخلية التي تم تهميشها. استمر هذا التفاوت الاجتماعي والاقتصادي حتى بعد الاستقلال، مما زاد من التحديات التنموية للدولة الجزائرية.

1.6.2. الاستفادة الجزئية للبنية التحتية الاستعمارية بعد الاستقلال

1.1.6.2. إعادة توجيه البنية التحتية: بعد الاستقلال، سعت الدولة الجزائرية إلى إعادة توجيه البنية التحتية التي تم بناؤها لخدمة المصالح الفرنسية، واستغلالها لتحقيق تنمية محلية. ومع ذلك، كانت هذه البنية التحتية غير كافية لتلبية احتياجات السكان، حيث تم توجيه معظمها لخدمة مصالح الاستعمار، مما تطلب جهودًا إضافية لتحسينها.

2.1.6.2. الاستفادة من الموانئ وشبكات الطرق: استغلت الجزائر الموانئ وشبكات الطرق والسكك الحديدية التي تم بناؤها خلال فترة الاستعمار لتطوير التجارة الخارجية والصادرات النفطية. وقد أسهمت هذه الموانئ جزئيًا في دعم الاقتصاد المحلي، رغم الحاجة إلى توسيعها وتحسينها.

خلاصة

تعد تطورات البنية التحتية الاقتصادية خلال فترة الاستعمار الفرنسي جزءًا من الاستراتيجية الاستعمارية لاستغلال الموارد الجزائرية، حيث ركزت هذه التطورات على خدمة مصالح المستعمر على حساب تنمية المجتمع المحلي. تركت هذه البنية التحتية آثارًا طويلة الأمد على الاقتصاد الجزائري، حيث ورثت الدولة المستقلة شبكة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ المصممة لخدمة تصدير المواد الخام، مما شكل تحديات كبيرة في إعادة توجيهها لتلبية احتياجات المجتمع الجزائري بعد الاستقلال. تعتبر دراسة هذه التطورات ذات أهمية لفهم التحديات التنموية التي واجهتها الجزائر وللتأكيد على أهمية بنية تحتية متوازنة تدعم التنمية الشاملة.

2.2. مرحلة ما بعد الثورة

بعد اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 1954، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الصراع مع السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث أثرت الأحداث السياسية والعسكرية بشكل كبير على تطور البنية التحتية الاقتصادية. سعت السلطات الفرنسية إلى استغلال البنية التحتية لخدمة أهدافها الاستراتيجية، سواء لدعم الحملة العسكرية ضد الثورة أو لتعزيز استخراج ونقل الموارد. ركزت هذه المحاضرة على دراسة تطور البنية التحتية الاقتصادية في الجزائر

خلال هذه الفترة، مع التركيز على الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، وشبكات الطاقة، وكيف استُخدمت هذه البنية التحتية كأداة لخدمة المصالح الاستعمارية في ظل الصراع.

1.2.2.الطرق وشبكات النقل البري لخدمة العمليات العسكرية

1.1.2.2 .توسيع شبكة الطرق لأغراض عسكرية: وتمثلت الأسباب التي أدت الى التوسيع في التالي

- مع تصاعد الصراع بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين، قامت السلطات الاستعمارية بتوسيع شبكة الطرق والممرات بهدف تسهيل حركة القوات الفرنسية والوصول إلى المناطق الريفية والنائية التي كانت مراكز للنشاط الثوري. تم بناء العديد من الطرق في المناطق الجبلية والصحراوية كجزء من استراتيجية مكافحة الثورة.
- كانت الطرق جزءًا من إستراتيجية لتأمين السيطرة على المناطق الريفية، حيث ربطت شبكة الطرق بين القواعد العسكرية والنقاط الاستراتيجية لتسهيل نقل الجنود والمعدات العسكرية، والحد من حركة المجاهدين.

2.1.2.2 .تشديد الرقابة على الطرق والنقل

- فرضت السلطات الاستعمارية إجراءات أمنية صارمة على الطرق لضمان عدم استخدام الثوار لهذه الشبكة في تنقلاتهم. تم إنشاء نقاط تفتيش وحواجز أمنية، مما جعل تنقل الجزائريين أكثر تعقيدًا وصعوبة، خاصة في المناطق التي كانت تعد معاقل للحركة الوطنية.
- أثرت هذه الإجراءات على حركة التجارة والتنقل، حيث تعرقل النشاط الاقتصادي بشكل عام بسبب القيود الأمنية المشددة التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الطرق.

2.2.2.تطوير السكك الحديدية لنقل الموارد والدعم اللوجستي

1.2.2.2.توجيه السكك الحديدية لخدمة الأهداف العسكرية والاقتصادية

- تم توجيه استخدام السكك الحديدية لنقل الجنود والإمدادات العسكرية إلى المناطق الاستراتيجية، وخاصة في المناطق الداخلية والصحراوية. أصبحت السكك الحديدية جزءًا من البنية التحتية التي دعمت العمليات العسكرية الفرنسية خلال فترة الثورة، حيث ساهمت في تأمين نقل المعدات الثقيلة.
- في الوقت نفسه، استمرت فرنسا في استخدام السكك الحديدية لنقل الموارد الطبيعية من مواقع الاستخراج إلى الموانئ، حيث كانت صادرات الجزائر من المواد الخام تساهم في دعم الاقتصاد الفرنسي، رغم الصعوبات الناجمة عن الثورة.

2.2.2.2 .صيانة وتوسيع خطوط السكك الحديدية في الصحراء

- مع اكتشاف النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، قامت السلطات الاستعمارية بتوسيع شبكة السكك الحديدية وربطها بمناطق استخراج النفط. ساهمت هذه الخطوط في نقل الموارد الطبيعية إلى الموانئ الجنوبية، مما زاد من قدرة فرنسا على استغلال هذه الثروات لدعم الاقتصاد والمجهود الحربي.

3.2.2.الموانئ البحرية ودورها في دعم الاقتصاد العسكري

1.3.2.2 .تعزيز الموانئ للتصدير ودعم العمليات العسكرية

- قامت السلطات الاستعمارية بتوسيع وتحديث الموانئ الجزائرية الكبرى، مثل ميناء الجزائر العاصمة، ميناء وهران، وميناء عنابة، لتسهيل عملية تصدير الموارد إلى فرنسا، وتأمين استيراد المعدات والإمدادات العسكرية الضرورية للحملة العسكرية.
- زودت الموانئ بتجهيزات حديثة لاستيعاب السفن الكبيرة ونقل المواد الأولية كالبترول والغاز والفوسفات والمعادن الأخرى. أصبحت الموانئ الجزائرية جزءًا أساسيًا من البنية التحتية التي تستغلها فرنسا لتصدير المواد الخام إلى الأسواق العالمية ودعم اقتصادها الحربي.

2.3.2.2 .تأثيرات تطوير الموانئ على المجتمع المحلي

- في ظل التركيز على دعم الأنشطة الاستعمارية، كانت الموانئ تخدم بالدرجة الأولى مصالح المستوطنين والمستعمرين، بينما لم يستفد المجتمع الجزائري المحلي من تحسينات البنية التحتية في الموانئ. أدى ذلك إلى استمرار تهميش الجزائريين اقتصاديًا وزيادة التفاوت الاجتماعي.
- ظلت المناطق المجاورة للموانئ محط سيطرة عسكرية مشددة، مما حد من استفادة السكان المحليين من فرص العمل المرتبطة بهذه الموانئ، حيث كانت الأولوية لتشغيل المستوطنين الفرنسيين.

4.2.2.تطوير شبكات الطاقة لاستغلال الموارد الطبيعية

1.4.2.2.إنشاء شبكات لنقل النفط والغاز

- بعد اكتشاف النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، قامت السلطات الفرنسية ببناء شبكة من خطوط الأنابيب لنقل هذه الموارد إلى الموانئ للتصدير. تم إنشاء خطوط أنابيب تربط بين الحقول النفطية في الصحراء ومحطات التصدير في المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة ووهران.
- ساهمت شبكات الأنابيب هذه في زيادة استغلال الموارد الجزائرية بشكل مكثف، حيث اعتمدت فرنسا على النفط والغاز الجزائريين لدعم اقتصادها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

2.4.2.2.التوسع في محطات توليد الكهرباء والمياه لدعم المستعمرات

- تم إنشاء محطات لتوليد الكهرباء والمياه في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الفرنسية بهدف تلبية احتياجات المستوطنين والمصانع والمرافق العسكرية. كانت هذه المشاريع تستهدف خدمة المستعمرين دون توفير أي خدمات محسنة للمجتمع الجزائري، حيث كانت التجمعات الجزائرية تفتقر إلى خدمات البنية التحتية الأساسية.

5.2.2.استخدام البنية التحتية كأداة ضغط على المجتمع الجزائري

1.5.2.2 .القيود على الحركة والتنقل

- استخدمت السلطات الفرنسية البنية التحتية كوسيلة للسيطرة على المجتمع الجزائري وفرض القيود على الحركة والتنقل. كانت الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ تحت رقابة مشددة، وتم إنشاء نقاط تفتيش لضبط حركة الأفراد والبضائع، مما حد من حرية التنقل للجزائريين.

- ساهمت هذه الإجراءات في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الجزائريون، حيث كانت حركة البضائع تتعرض للتأخير، مما أثر على التجارة المحلية والإنتاج الزراعي والصناعي.

2.5.2.2 .استهداف المناطق الريفية في إطار سياسة "التجمعات القسرية"

- اعتمدت السلطات الفرنسية على سياسة التجمعات القسرية، حيث أُجبر السكان في المناطق الريفية على الانتقال إلى تجمعات صغيرة تحت رقابة عسكرية. كان الهدف من هذه السياسة هو الحد من دعم السكان المحليين للثوار عبر تقييد حركتهم.
- تم نقل آلاف الجزائريين من مناطقهم الأصلية إلى مناطق محددة، حيث أُجبروا على العيش في ظروف صعبة، وكانت هذه التجمعات تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان وزيادة التوتر الاجتماعي.

6.2.2.التأثيرات الاقتصادية طويلة الأمد للبنية التحتية الاستعمارية خلال الثورة

1.6.2.2 .استمرار التبعية الاقتصادية والبنية التحتية الموجهة للتصدير

- ورثت الجزائر بنية تحتية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت معظم الطرق والموانئ وشبكات السكك الحديدية وخطوط الأنابيب مصممة لخدمة استخراج وتصدير الموارد الطبيعية. بعد الاستقلال، كان من الصعب إعادة توجيه هذه البنية التحتية لدعم التنمية المحلية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية الاقتصادية لسنوات طويلة.

2.6.2.2.ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية

- ركزت السلطات الاستعمارية على تطوير البنية التحتية في المناطق التي تخدم المستوطنين والعمليات العسكرية، بينما ظلت المناطق الريفية التي يسكنها الجزائريون تفتقر إلى الطرق وخدمات الكهرباء والماء. بعد الاستقلال، كانت الجزائر بحاجة إلى إعادة بناء وتوسيع البنية التحتية في المناطق الريفية، مما شكل تحديًا كبيرًا أمام الحكومة الجديدة.

3.6.2.2.التفاوت الاجتماعي والاقتصادي

- أدت سياسات البنية التحتية الاستعمارية إلى تعزيز التفاوت الاجتماعي بين المدن الكبرى التي تمتع فيها المستوطنون ببنية تحتية متقدمة، وبين المناطق التي يقطنها الجزائريون. استمر هذا التفاوت بعد الاستقلال، مما زاد من تحديات التنمية والتوزيع العادل للثروة في الجزائر.

خلاصة

شهدت الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي بعد اندلاع الثورة تغييرات كبيرة في البنية التحتية الاقتصادية، حيث استُخدمت كأداة لدعم العمليات العسكرية وتعزيز استغلال الموارد الطبيعية لصالح الاقتصاد الفرنسي. ركزت السلطات الفرنسية على بناء وتوسيع شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ وخطوط الأنابيب لنقل الموارد الطبيعية وتسهيل الحركة العسكرية، بينما تم تهميش المجتمع الجزائري بشكل كبير. ورثت الجزائر بعد الاستقلال بنية تحتية موجهة نحو التصدير دون وجود قاعدة لدعم التنمية المحلية، مما خلق تحديات تنموية كبيرة في فترة ما بعد الاستقلال.

3. قطاع العمل واستغلال العمالة المحلية

1.3.مرحلة ما قبل الثورة

شهد قطاع العمل في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1954) تحولات جوهرية، حيث استغلت السلطات الاستعمارية العمالة المحلية بشكل واسع لخدمة الاقتصاد الاستعماري. تم توجيه العمالة الجزائرية للعمل في الزراعة والصناعة والبنية التحتية بشروط عمل قاسية وأجور زهيدة، بينما استفاد المستوطنون الأوروبيون من الوظائف ذات الأجور الأفضل والشروط المعيشية الجيدة. تهدف هذه المحاضرة إلى دراسة أوضاع قطاع العمل خلال هذه الفترة، والأساليب التي استخدمت لاستغلال العمالة المحلية، وآثار هذه السياسات على المجتمع الجزائري.

1.1.3.خصائص قطاع العمل في الجزائر الاستعمارية

1.1.1.3 .تقسيم العمل بين الأوروبيين والجزائريين

- انقسم قطاع العمل في الجزائر بشكل واضح بين العمالة الأوروبية (الكولون) والعمالة الجزائرية المحلية. كانت الوظائف الإدارية والمهنية والتجارية ذات الدخل المرتفع من نصيب المستوطنين الأوروبيين، بينما انحصر الجزائريون في الوظائف الدنيا كالعمل في الزراعة، التعدين، والبناء.
- أدى هذا التقسيم إلى خلق تفاوت اقتصادي واجتماعي كبير بين الأوروبيين والجزائريين، حيث كانت فئة الكولون تستفيد من فرص عمل أفضل ودخل أعلى، بينما كان الجزائريون يعانون من الاستغلال وظروف العمل القاسية.

2.1.1.3 .النظام الاستعماري وسيطرة الشركات الفرنسية

- سيطرت الشركات الفرنسية الكبرى على معظم المشاريع الاقتصادية في الجزائر، مثل استخراج المعادن والزراعة المكثفة والبنية التحتية. ونتيجة لذلك، تم توجيه العمالة الجزائرية لخدمة هذه الشركات بأجور زهيدة، حيث كان الهدف من العمالة المحلية هو زيادة الأرباح وتقليل التكلفة.
- استُخدمت العمالة الجزائرية بشكل مكثف في المناجم والمزارع الكبيرة، دون منحهم حقوقًا تضمن لهم حماية في العمل أو استقرارًا وظيفيًا، مما زاد من اعتماد الشركات على العمالة الجزائرية الرخيصة.

2.1.3.الاستغلال في قطاع الزراعة

1.2.1.3.العمالة في المزارع الكبرى

- بعد الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الخصبة، أنشأت السلطات الاستعمارية مزارع كبيرة يديرها المستوطنون الأوروبيون، وزُرعت بمحاصيل مثل القمح والعنب الموجهة للتصدير إلى فرنسا. عمل الجزائريون في هذه المزارع كعمال بأجور منخفضة ودون حماية قانونية، مما جعلهم يعانون من ظروف العمل الصعبة والمجهدة.
- كانت مزارع الكولون تعتمد على العمالة الجزائرية بشكل كبير، حيث كان يُجبر الجزائريون على العمل تحت إدارة المستوطنين وتوجيهاتهم، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين.

2.2.1.3 .الاستغلال عبر نظام "الخماسة"

- استُخدم نظام "الخماسة" في المزارع كنوع من العمل القسري. يقوم هذا النظام على تقسيم المحصول إلى خمسة أجزاء، حيث يأخذ المالك أربعة أخماس ويمنح العامل الجزائري الخمس المتبقي فقط. أدى هذا النظام إلى استغلال شديد للعمالة المحلية، وتركهم يعيشون في فقر دائم.
- أدت هذه السياسات إلى زيادة اعتماد الفلاحين الجزائريين على الكولون، وتفاقم حالة الفقر والجوع بسبب قلة الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الداخلي.

3.1.3.استغلال العمالة في قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية

1.3.1.3 .ظروف العمل القاسية في المناجم

- تطورت صناعة التعدين خلال فترة الاستعمار، حيث تم اكتشاف واستغلال معادن مثل الحديد والفوسفات والزنك. كانت العمالة الجزائرية تشكل الجزء الأكبر من القوة العاملة في المناجم، حيث عملوا في ظروف خطرة وبأجور زهيدة.
- كان العمال الجزائريون يعملون تحت الأرض في ظروف خطرة دون معدات حماية كافية، حيث تعرضوا لمخاطر الإصابة بالأمراض المهنية والحوادث القاتلة، مع غياب الحقوق القانونية التي تضمن لهم التعويض أو التأمين.

2.3.1.3 .عدم توفير فرص التطور المهني

- لم تُمنح العمالة الجزائرية فرصًا للتطور المهني أو التعليم التقني، حيث اقتصرت الوظائف العليا والإدارية على المستوطنين الفرنسيين. كانت النظرة الاستعمارية ترى في الجزائريين عمالًا يدويين فقط، دون النظر إلى إمكانية تطويرهم أو تحسين أوضاعهم.
- أدى هذا إلى ترك العمال الجزائريين دون مهارات تؤهلهم للحصول على وظائف أفضل، مما جعلهم يعتمدون على الوظائف الدنيا ذات الأجر المنخفض، ودون وجود فرص للترقية أو تحسين الدخل.

4.1.3.أجور العمالة وظروف المعيشة

1.4.1.3 .الأجور المتدنية

- كانت الأجور التي يحصل عليها العمال الجزائريون أقل بكثير من الأجور التي يحصل عليها المستوطنون الأوروبيون الذين يعملون في نفس المجال، حيث تركزت معظم العمالة الجزائرية في الوظائف اليدوية ذات الأجر المنخفض.
- انعكس هذا التفاوت الكبير في الأجور على مستوى المعيشة، حيث عاش الجزائريون في فقر دائم نتيجة الأجور الزهيدة التي كانوا يتقاضونها، مما أدى إلى انتشار الفقر وتدني مستوى الحياة الاجتماعية والصحية بين السكان المحليين.

2.4.1.3 .تدهور أوضاع السكن والمعيشة

- نتيجة للفقر وانعدام الأمان الوظيفي، عاش العمال الجزائريون في أحياء شعبية مزدحمة تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي. كانت هذه الأحياء غير مهيأة، مما جعلها بيئة غير صحية تزيد من معاناتهم اليومية.

- كما لم تهتم السلطات الاستعمارية بتوفير سكن مناسب أو خدمات اجتماعية للجزائريين، مما زاد من مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، بينما حظي المستوطنون الأوروبيون بأحياء سكنية حديثة ومرافق صحية وتعليمية متقدمة.

5.1.3. العمالة القسرية في مشاريع البنية التحتية

1.5.1.3 .إجبار الجزائريين على العمل في المشاريع الاستعمارية

- لجأت السلطات الاستعمارية إلى إجبار الجزائريين على العمل في مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية التي تربط مواقع الإنتاج بالموانئ. كان العمل في هذه المشاريع قسريًا ويتم تحت ظروف قاسية ودون تعويض كافٍ.
- كان الهدف من هذا العمل القسري هو تسهيل استغلال الموارد الطبيعية ونقلها إلى فرنسا، دون أن يستفيد السكان المحليون من البنية التحتية التي يتم بناؤها.

2.5.1.3 .التأثيرات الاجتماعية والنفسية للعمل القسري

- أثر العمل القسري على النسيج الاجتماعي، حيث أدى إلى تفكك العائلات وترك القرى بسبب حاجة الرجال للعمل بعيدًا عن منازلهم. كما أثر على الأوضاع النفسية للعمال، حيث عاشوا في ضغوط مستمرة وبيئة استغلالية لا توفر لهم الأمان أو التقدير.

6.1.3.الهجرة القسرية للعمل في فرنسا

1.6.1.3 .دوافع الهجرة إلى فرنسا

- نتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية والتمييز في الأجور وظروف العمل، اضطر الكثير من الجزائريين إلى الهجرة إلى فرنسا للعمل في القطاعات الصناعية التي كانت تتطلب عمالة يدوية رخيصة.
- أصبحت فرنسا تعتمد على العمالة الجزائرية لسد النقص في عمال المصانع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمل الجزائريون في ظروف صعبة ومقيدة أيضًا، مما عزز التبعية الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا.

2.6.1.3 .آثار الهجرة على المجتمع الجزائري

- أدت الهجرة إلى فرنسا إلى تغييرات كبيرة في المجتمع الجزائري، حيث تفككت العديد من العائلات بسبب غياب الأب عن المنزل لفترات طويلة، كما انخفضت نسبة العمالة الشابة في الجزائر. ورغم الأجور المنخفضة في فرنسا، فإنها كانت تعد أفضل من الأجور المتاحة في الجزائر، مما شجع المزيد من الجزائريين على الهجرة.

7.1.3.التأثيرات طويلة الأمد لاستغلال العمالة

1.7.1.3 .الفقر والتفاوت الاقتصادي

- أدت سياسات الاستغلال الاستعماري للعمالة إلى ترسيخ الفقر والتفاوت الاقتصادي في الجزائر، حيث ظلت معظم الثروة محصورة في أيدي المستوطنين الأوروبيين، بينما عانى الجزائريون من العوز والظروف المعيشية الصعبة.
- ساهم التفاوت في الأجور بين المستوطنين والعمال الجزائريين في خلق فجوة اقتصادية عميقة، أثرت على استقرار المجتمع الجزائري بعد الاستقلال.

2.7.1.3 .ضعف التطور المهني والمهارات

- أسهم غياب التدريب والتطوير المهني في بقاء الجزائريين في وظائف دنيا دون مهارات عالية، مما أثر سلبًا على إمكانية بناء اقتصاد جزائري قوي بعد الاستقلال. فقد ترك الاستعمار خلفه طبقة عمالية غير مؤهلة لتحقيق تنمية حقيقية في مختلف القطاعات.

3.7.1.3 .استمرار التبعية الاقتصادية لفرنسا

- خلق استغلال العمالة المحلية اعتمادًا كبيرًا للجزائر على السوق الفرنسية، حيث تم توجيه العمالة والهجرة الجزائرية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، مما أثر على السياسات الاقتصادية بعد الاستقلال.

خلاصة

أسهمت السياسات الاستعمارية في استغلال العمالة الجزائرية بشكل مكثف لخدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث واجه العمال الجزائريون ظروفًا قاسية من الأجور المتدنية والعمل القسري والهجرة. أدت هذه السياسات إلى ترسيخ الفقر والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الجزائريين والأوروبيين، وخلقت آثارًا طويلة الأمد تركت تحديات كبيرة أمام المجتمع الجزائري بعد الاستقلال. تعتبر هذه الفترة درسًا تاريخيًا هامًا حول أثر الاستعمار على الاقتصاد والعمل والمجتمع، وكيفية تجاوز هذه الآثار لبناء اقتصاد مستدام يعتمد على العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي.

2.3. مرحلة ما بعد الثورة

بعد اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954، شهد قطاع العمل في الجزائر تغييرات كبيرة، حيث أدت الثورة إلى زيادة تدهور أوضاع العمالة الجزائرية نتيجة لتكثيف العمليات العسكرية والسياسات القمعية من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية. كان استغلال العمالة المحلية يُستخدم كأداة لتحقيق مكاسب اقتصادية لفرنسا، ولإضعاف دعم الجزائريين للمقاومة. سنتناول في هذه المحاضرة الظروف التي عاشتها العمالة الجزائرية خلال الفترة ما بين 1954 و1962، وكيف استخدمت السلطات الفرنسية سياسات قمعية، وأساليب الاستغلال الاقتصادي كجزء من محاولات السيطرة على الوضع، بالإضافة إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه السياسات على الجزائريين.

1.2.3.الظروف السياسية وتأثيرها على قطاع العمل

1.1.2.3 .اندلاع الثورة الجزائرية

- مع اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر عام 1954، أصبح قطاع العمل في الجزائر تحت تأثير الأوضاع السياسية المتوترة. حاولت السلطات الفرنسية منع اتساع رقعة الدعم الشعبي للثورة عبر سياسات اقتصادية تقيّد حرية العمال وتفرض عليهم العمل في ظروف قاسية.
- تأثرت قطاعات العمل الزراعي والصناعي والخدماتي بشكل كبير، حيث بدأت فرنسا تشن حملات قمعية بهدف استغلال الموارد الجزائرية بشكل أكبر، والاستفادة من العمالة المحلية بأقل تكلفة ممكنة.

2.1.2.3 .حالة الطوارئ والإجراءات العسكرية

- أعلنت فرنسا حالة الطوارئ في الجزائر، مما سمح لها بفرض قيود صارمة على العمالة الجزائرية. استُخدمت الإجراءات العسكرية لتقييد حرية العمال ومنعهم من الانضمام للحركة الثورية، إذ كان يتم فرض الرقابة على التنقلات وتكثيف إجراءات التجنيد الإجباري للعمل في المشاريع العسكرية.

- استخدمت السلطات الاستعمارية العمل كوسيلة للسيطرة على السكان المحليين عبر الضغط الاقتصادي، حيث أصبح العمال مضطرين للعمل في ظروف قاسية للبقاء على قيد الحياة وتجنب الاعتقالات.

2.2.3.استغلال العمالة في المشاريع العسكرية والاقتصادية

1.2.2.3 .العمل القسري في المشاريع العسكرية

- مع تصاعد الثورة، لجأت السلطات الفرنسية إلى إجبار العمال الجزائريين على العمل في المشاريع العسكرية، مثل بناء التحصينات ونقاط التفتيش والقواعد العسكرية، وذلك تحت ظروف صعبة للغاية. كانت هذه المشاريع تهدف إلى دعم العمليات العسكرية الفرنسية ومحاولة احتواء المجاهدين في المناطق الريفية.
- كان العمل القسري يُفرض على العمال المحليين كجزء من سياسة "الأمن القومي"، حيث كان العمال يعملون لساعات طويلة دون أي تعويض ملائم، وتحت ظروف عمل خطيرة تُعرض حياتهم للخطر.

2.2.2.3 .استغلال الموارد الطبيعية

- عززت السلطات الاستعمارية من استغلال الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، الذي تم اكتشافه في الصحراء الجزائرية. اعتمدت فرنسا على العمالة الجزائرية لاستخراج الموارد الطبيعية التي كانت تستخدم لدعم الاقتصاد الفرنسي، فيما لم يستفد الجزائريون من هذه الثروات.
- تم توجيه العمال للعمل في حقول النفط والغاز الجديدة في الصحراء تحت ظروف صعبة، حيث كانت السلطات الفرنسية تعمد إلى فرض العمل القسري والاستغلال المفرط للعمال لتحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن في ظل تدهور الوضع السياسي.

3.2.3.التمييز في الأجور وظروف العمل

1.3.2.3 .التفاوت في الأجور

- استمر التمييز في الأجور بين العمال الجزائريين والمستوطنين الفرنسيين، إذ كان العمال الجزائريون يتقاضون أجورًا زهيدة مقارنة بنظرائهم الأوروبيين الذين كانوا يعملون في نفس المواقع. هذا التفاوت في الأجور زاد من شعور الجزائريين بالظلم والاستياء، وساهم في تعزيز دعمهم للثورة.
- على الرغم من أن الاقتصاد الفرنسي اعتمد بشكل كبير على الموارد الجزائرية والعمالة المحلية، إلا أن العمال الجزائريين لم يتمتعوا بأي حقوق أو امتيازات، بل كانوا يُعاملون كقوة عمل رخيصة.

2.3.2.3 .ظروف العمل الصعبة

- عمل الجزائريون في بيئات قاسية، خاصة في المشاريع العسكرية والصناعية، حيث كانوا يفتقرون إلى وسائل الحماية والمعدات اللازمة لضمان سلامتهم. كانت ظروف العمل غير إنسانية، حيث لم يتم توفير أية إجراءات حماية أو راحة للعمال الجزائريين، مما جعلهم يعانون من ظروف معيشية صعبة وخطيرة.

4.2.3.سياسة العقوبات الاقتصادية ضد العمال المضربين

1.4.2.3 .قمع الإضرابات العمالية

- قامت السلطات الفرنسية بقمع الإضرابات العمالية التي كانت تهدف إلى تحسين ظروف العمل والمطالبة بحقوق العمال الجزائريين. كانت الإضرابات تواجه بردود فعل عنيفة من السلطات، حيث تم اعتقال العديد من العمال والنقابيين الذين حاولوا تنظيم احتجاجات ضد الاستغلال.

- فرضت السلطات عقوبات اقتصادية ضد المضربين، مثل الحرمان من الأجور، وتسريح العمال، ونقلهم إلى مناطق نائية، ما زاد من صعوبة حياة العمال وأضعف قدرتهم على التفاوض لتحسين أوضاعهم.

2.4.2.3 .استخدام العمل كأداة ضغط سياسي

- لجأت السلطات الفرنسية إلى استخدام العمل كأداة للضغط السياسي على الجزائريين، حيث كانت تمنع العمل عن الأفراد أو تفرض عقوبات جماعية على العمال في المناطق التي يشتبه في دعمها للثورة. كان هذا الأسلوب يهدف إلى تقويض الدعم الشعبي للثوار عبر التضييق الاقتصادي.

5.2.3.هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا

1.5.2.3 .زيادة الهجرة إلى فرنسا

- شهدت فترة الثورة تزايدًا في هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا بحثًا عن فرص عمل أفضل، حيث كان العمال يهربون من الظروف القاسية في الجزائر. وقد استغلت فرنسا هذه الهجرة لتلبية احتياجاتها من العمالة الرخيصة في القطاعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية.
- استُخدمت العمالة الجزائرية في فرنسا في أعمال يدوية شاقة وتحت شروط قاسية، ولم يتمتع العمال الجزائريون بأي حقوق متساوية مقارنة بالعمال الفرنسيين، مما جعلهم عرضة للتمييز والاستغلال.

2.5.2.3.دور المهاجرين الجزائريين في دعم الثورة

- لعب العمال الجزائريون المهاجرون دورًا هامًا في دعم الثورة الجزائرية من خلال جمع التبرعات وإرسال الأموال إلى الجزائر. أصبح العمال في فرنسا جزءًا من الحركة الوطنية، حيث قاموا بتشكيل شبكات دعم مالية وسياسية للثورة.

6.2.3.التأثيرات الاجتماعية لاستغلال العمالة خلال فترة الثورة

1.6.2.3 .زيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي

- أسهم استغلال العمالة الجزائرية في زيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي في المجتمع الجزائري. فقد عانى العمال الجزائريون من التهميش والاستغلال المفرط، مما أدى إلى تدهور أوضاعهم المعيشية وانتشار الفقر بين أسرهم.

2.6.2.3 .تدهور الأوضاع النفسية والمعنوية للعمال

- نتيجة لظروف العمل القاسية والمعاملة الاستعمارية القمعية، تدهورت الحالة النفسية للعمال الجزائريين. كان الشعور بالظلم والقهر الاقتصادي يؤدي إلى زيادة السخط الاجتماعي، ويعزز من رغبة العمال في دعم الثورة والتضحية من أجل الحرية والاستقلال.

3.6.2.3 .الهجرة الداخلية والخارجية

- بسبب التضييق الاقتصادي، اضطر العديد من العمال إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص عمل أفضل، فيما فضل البعض الهجرة إلى فرنسا. هذا التحول أدى إلى تراجع عدد السكان في بعض القرى الريفية، وتزايد الضغط السكاني في المدن.

7.2.3.التأثيرات طويلة الأمد لاستغلال العمالة خلال فترة الثورة

1.7.2.3 .استمرار التفاوت الاقتصادي بعد الاستقلال

- تركت سياسة استغلال العمالة الجزائرية خلال الاستعمار تأثيرات طويلة الأمد على الاقتصاد الجزائري. بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في إعادة بناء قطاع العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث ورثت اقتصادًا يعاني من التفاوت والتهميش.

2.7.2.3 .الإرث النفسي والمقاومة الشعبية

- كانت تجربة استغلال العمالة المحلية خلال فترة الاستعمار جزءًا من العوامل التي دفعت الجزائريين للمقاومة والثورة. ساهمت المعاناة الطويلة وظروف العمل القاسية في تشكيل وجدان وطني قوي يستمر في التأثير على الجزائريين حتى اليوم.

3.7.2.3 .الهجرة والعمل في الخارج

- استمرت الهجرة نحو فرنسا حتى بعد الاستقلال، حيث أصبحت العمالة الجزائرية تشكل جزءًا كبيرًا من العمالة المهاجرة في فرنسا. وقد استمرت الجزائر في الاعتماد على تحويلات العمال المهاجرين كأحد مصادر الدخل، نتيجة لأثر سياسات الاستعمار التي أضعفت الاقتصاد المحلي.

خلاصة

شهد قطاع العمل في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي بعد اندلاع الثورة استغلالًا اقتصاديًا وقمعًا سياسيًا شديدين. واجه العمال الجزائريون ظروف عمل قاسية واستغلالًا اقتصاديًا متعمدًا بهدف السيطرة على السكان وتقويض دعمهم للثورة. تركت هذه السياسات تأثيرات طويلة الأمد على المجتمع الجزائري، حيث شكلت جزءًا من الإرث الاستعماري الذي أثر على الاقتصاد المحلي وأدى إلى استمرار التفاوت الاجتماعي حتى بعد الاستقلال. تعتبر هذه التجربة من الدروس التاريخية المهمة لفهم التحديات التي واجهها الشعب الجزائري في نضاله من أجل الحرية والاستقلال.

4. تطوير الصناعات الاستخراجية

1.4. مرحلة ما قبل الثورة

لم يكن القطاع الصناعي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي متطورًا بشكل كبير، إذ كانت تعتمد البلاد على الحرف والصناعات التقليدية لتلبية احتياجاتها. ومع بدء الاستعمار الفرنسي، ركزت السياسات الاقتصادية الاستعمارية على استغلال الموارد الطبيعية بشكل مباشر مع إهمال تطوير قطاع صناعي محلي يلبي احتياجات المجتمع الجزائري. بدلاً من ذلك، تطورت الصناعات الاستخراجية فقط بما يخدم مصالح المستعمر الفرنسي ويغذي الاقتصاد الفرنسي بالمواد الخام. تهدف هذه المحاضرة إلى تقديم تحليل شامل للقطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، مع التركيز على سياسات الاستعمار وأثرها على الصناعة والاقتصاد المحلي.

1.1.4.الاستراتيجية الصناعية الاستعمارية

1.1.1.4 .التركيز على الصناعات الاستخراجية

- وضعت السلطات الاستعمارية أولوية للاستفادة من الثروات الطبيعية، فتم تطوير الصناعات الاستخراجية مثل التعدين لاستخراج المعادن كالحديد والفوسفات والزنك، حيث كانت هذه الموارد تُستخرج بكميات كبيرة وتُصدر مباشرة إلى فرنسا.
- لم يكن الهدف من الصناعات الاستخراجية تطوير الصناعة المحلية، بل تلبية احتياجات السوق الفرنسية من المواد الخام، وهو ما جعل الجزائر أحد المصادر الرئيسية للموارد الأولية التي تحتاجها الصناعات الفرنسية.

2.1.1.4 .الإهمال الصناعي للقطاعات التحويلية

- رغم وجود بعض الإمكانيات لتطوير الصناعة التحويلية في الجزائر، تجاهلت السلطات الاستعمارية هذه الإمكانية، حيث لم يتم تشجيع إقامة مصانع محلية تهتم بالتصنيع وتحويل المواد الأولية إلى سلع نهائية.
- كان الهدف الأساسي هو الحفاظ على الجزائر كسوق للمنتجات الفرنسية، مما جعل الاقتصاد الجزائري معتمداً بشكل كبير على استيراد السلع النهائية من فرنسا، وأدى ذلك إلى ضعف كبير في القطاع الصناعي المحلي.

2.1.4.أبرز الصناعات الاستخراجية في الجزائر الاستعمارية

1.2.1.4 .صناعة التعدين

- تركزت صناعة التعدين في استخراج المعادن مثل الحديد والفوسفات والزنك، حيث أنشأت السلطات الاستعمارية شركات فرنسية تسيطر على مناجم المعادن وتقوم باستخراجها وتصديرها إلى فرنسا. ومن أهم المناجم التي كانت تنشط في ذلك الوقت مناجم الفوسفات في تبسة ومناجم الحديد في الونزة وبوحمامة.
- اعتمدت صناعة التعدين على العمالة الجزائرية الرخيصة التي كانت تعمل في ظروف قاسية بأجور زهيدة، فيما كانت أرباح هذه الصناعة تُحوَّل إلى الاقتصاد الفرنسي دون استفادة كبيرة للاقتصاد المحلي.

2.2.1.4 .صناعة النفط والغاز

- بدأ اكتشاف مؤشرات وجود النفط في الصحراء الجزائرية في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات. ورغم أن الاستغلال المكثف لم يبدأ إلا بعد الثورة، إلا أن السلطات الفرنسية بدأت في التحضير لاستغلال هذه الموارد، وقد أدركت فرنسا أهمية النفط كعنصر استراتيجي لدعم اقتصادها.
- شكلت الاحتياطيات النفطية في الجزائر جزءًا من الحسابات الاستراتيجية التي دفعت فرنسا إلى محاولة الاحتفاظ بسيطرتها على الجزائر حتى بعد اندلاع الثورة.

3.1.4.استغلال العمالة الجزائرية في الصناعات الاستعمارية

1.3.1.4. .ظروف العمل القاسية

- عملت غالبية العمالة الجزائرية في القطاعات الصناعية الاستخراجية، وكانت ظروف العمل صعبة، حيث اضطر العمال الجزائريون إلى العمل في المناجم والمصانع بأجور متدنية ودون حماية قانونية أو حقوق عمل مناسبة.

- كانت نسبة كبيرة من العمال الجزائريين تعمل في وظائف يدوية شاقة، وكانوا يتعرضون لمخاطر صحية وبدنية دون تعويضات أو دعم، مما أثر سلباً على أوضاعهم المعيشية.

2.3.1.4 .عدم توفير التدريب المهني

- لم تهتم السلطات الاستعمارية بتطوير مهارات العمال الجزائريين أو توفير برامج تدريبية. كان الهدف هو استغلال العمالة الرخيصة دون الحاجة إلى رفع مستوى المهارات أو توفير فرص ترقي وظيفي، مما ساهم في تكوين طبقة عمالية غير ماهرة تعتمد على الأعمال اليدوية.

4.1.4.البنية التحتية الصناعية والبناء المحدود للمرافق

1.4.1.4.المرافق والبنية التحتية

- ركزت السلطات الاستعمارية على بناء بنية تحتية تخدم مصالحها فقط، مثل الطرق والسكك الحديدية التي تربط مواقع التعدين والموانئ الرئيسية لنقل المواد الخام إلى فرنسا، في حين كانت الصناعات المحلية غائبة بشكل شبه تام.
- لم تكن هناك محاولات جادة لإنشاء مصانع محلية تعتمد على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، إذ فضلت السلطات الاستعمارية استيراد السلع المصنعة من فرنسا، معتمدةً على السوق الجزائرية كمستورد رئيسي.

2.4.1.4 .محدودية الصناعات التحويلية

- لم تُنشأ مصانع لتحويل المنتجات الزراعية أو المعدنية محلياً، مما يعني أن الجزائر كانت تعتمد بالكامل على فرنسا لتلبية احتياجاتها من المنتجات النهائية. اقتصر النشاط الصناعي على الأنشطة الاستخراجية دون تطوير صناعات متكاملة تشمل التحويل والتعبئة والتصدير.

5.1.4.التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الصناعي الاستعماري

1.5.1.4 .التبعية الاقتصادية لفرنسا

- أدى غياب قطاع صناعي مستقل إلى اعتماد الجزائر على فرنسا بشكل كامل في استيراد السلع الاستهلاكية. وبذلك، أصبحت الجزائر سوقًا للمنتجات الفرنسية، حيث لم تُنشأ الصناعات التحويلية التي تلبي احتياجات المجتمع الجزائري.
- أسهمت هذه التبعية في استمرار هيمنة فرنسا على الاقتصاد الجزائري، حيث كانت تستفيد من المواد الخام بأسعار منخفضة، وتعيد تصدير المنتجات النهائية بأسعار مرتفعة إلى الجزائر.

2.5.1.4 .التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

- أدى التركيز على الصناعات الاستخراجية التي تسيطر عليها الشركات الفرنسية إلى تركز الثروة بيد الأقلية الاستعمارية، بينما كان غالبية السكان الجزائريين يعيشون في فقر. خلق هذا النظام الاقتصادي تفاوتًا كبيرًا بين المستوطنين الأوروبيين الذين استفادوا من عائدات الصناعات، والجزائريين الذين عانوا من الاستغلال والتهميش.

3.5.1.4 .التهميش الحضري

- بينما استفادت المدن التي كانت تضم مصالح صناعية مثل الجزائر العاصمة ووهران من بعض البنية التحتية الصناعية، ظلت المدن الجزائرية الأخرى والمناطق الريفية مهمشة. لم يكن هناك اهتمام بتطوير المدن أو توفير الخدمات للسكان الجزائريين، إذ كان التركيز ينصب فقط على المصالح الصناعية للمستوطنين.

6.1.4.التأثيرات طويلة الأمد للسياسات الصناعية الاستعمارية

1.6.1.4 .نقص الخبرات الصناعية

- تركت السياسة الاستعمارية الجزائر بدون طبقة صناعية ماهرة أو كوادر مؤهلة لتطوير الصناعات بعد الاستقلال. أدى هذا إلى تحديات كبيرة في بناء اقتصاد صناعي مستقل، حيث كانت البلاد تفتقر إلى المهارات والخبرات الضرورية.

2.6.1.4 .الاعتماد على المواد الخام

- خلقت السياسات الاستعمارية نمطًا اقتصاديًا يعتمد على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات النهائية، وهو نمط استمر حتى بعد الاستقلال. أدى هذا إلى استمرار التبعية الاقتصادية للخارج وصعوبة بناء قطاع صناعي محلي.

3.6.1.4 .التفاوت الاقتصادي واستمرار الفقر

- أدى النمو الصناعي المحدود والموجه فقط لمصالح المستعمر إلى استمرار الفقر والتفاوت الاقتصادي بعد الاستقلال. حيث ورثت الجزائر اقتصادًا غير متوازن يعتمد على التصدير دون تعزيز القاعدة الإنتاجية المحلية.

7.1.4.المحاولات الفاشلة للتنمية الصناعية

1.7.1.4 .التحديات المالية والإدارية

- لم تكن هناك استثمارات في الصناعات التحويلية أو بناء مصانع محلية لتطوير الاقتصاد. كانت الأموال تُستثمر في القطاعات التي تخدم فرنسا فقط، مما ترك الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف التنمية المحلية وانعدام القدرات الإدارية المحلية.

2.7.1.4 .القصور في بناء قاعدة صناعية متنوعة

- أدى تركز الاقتصاد على استخراج المواد الخام وتصديرها إلى فرنسا إلى عرقلة تطوير صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية، النسيج، والأدوات المنزلية. كان هذا من نتائج السياسة الاستعمارية التي هدفت إلى استغلال الجزائر كمورد للمواد الأولية دون تطوير قاعدة إنتاجية.

خلاصة

كان القطاع الصناعي الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي يتمحور حول استغلال الموارد الطبيعية لصالح الاقتصاد الفرنسي، بينما أهملت السلطات الاستعمارية تطوير قطاع صناعي محلي يخدم المجتمع الجزائري. لم تهتم فرنسا بخلق طبقة عمالية مؤهلة أو بتطوير الصناعات التحويلية، مما جعل الجزائر تعتمد على فرنسا في تلبية احتياجاتها من السلع النهائية. بعد الاستقلال، ورثت الجزائر اقتصادًا يعتمد على استخراج المواد الخام مع نقص كبير في الخبرات الصناعية، مما شكل تحديًا كبيرًا في بناء قطاع صناعي مستقل. تقدم هذه الفترة التاريخية نموذجًا لدراسة

التأثيرات السلبية للاستعمار على البنى الاقتصادية للدول، وأهمية السياسات الاقتصادية المتوازنة في تحقيق التنمية المستدامة.

2.4. مرحلة ما بعد الثورة

شهد القطاع الصناعي في الجزائر تغيرات ملحوظة بعد اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954. ففي ظل النزاع المسلح المتصاعد، أصبحت السلطات الاستعمارية الفرنسية تعتمد على استغلال الموارد الصناعية بشكل مكثف لتعزيز اقتصادها ودعم حملتها العسكرية ضد الثوار الجزائريين. كان الهدف الأساسي من التركيز على القطاع الصناعي خلال هذه الفترة هو تمويل الحرب والحفاظ على السيطرة الاقتصادية على الجزائر، بغض النظر عن الأضرار التي ألحقتها هذه السياسات بالصناعة الجزائرية والاقتصاد المحلي. في هذه المحاضرة، سنناقش ملامح القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، وتأثير الثورة على الصناعة، وكيف أثّرت سياسات الاستعمار الصناعي على الاقتصاد الجزائري والمجتمع المحلي.

1.2.4.ملامح القطاع الصناعي بعد اندلاع الثورة

1.1.2.4 .التركيز على الصناعات الاستخراجية

- ركزت السلطات الاستعمارية الفرنسية على الصناعات الاستخراجية، وخاصة في مجال التعدين، حيث ازدادت وتيرة استخراج المواد الخام مثل الحديد والفوسفات. كانت هذه الموارد تُصدر بشكل رئيسي إلى فرنسا لدعم صناعاتها المحلية وتوفير عوائد مالية لتمويل العمليات العسكرية.
- ظهرت أيضًا أهمية الصناعات البترولية في الجزائر بعد اكتشاف النفط في الصحراء الكبرى في أواخر الخمسينيات. تم تكثيف عمليات استخراج النفط والغاز الطبيعي واستخدامها كمصدر حيوي للإيرادات التي كانت تدعم الاقتصاد الفرنسي وتساهم في تمويل الحرب.

2.1.2.4 .الإهمال الصناعي للقطاعات التحويلية

- على الرغم من الإمكانيات المتاحة، لم تهتم السلطات الاستعمارية الفرنسية بتطوير القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر، بل ظل التركيز منصبًا على استخراج الموارد وتصديرها. لم تكن هناك أي محاولات جدية لإقامة مصانع تحويلية يمكن أن تساهم في تعزيز الاقتصاد الجزائري أو توفير فرص عمل للجزائريين.
- أدى هذا إلى استمرار الجزائر كاقتصاد تابع يعتمد على تصدير المواد الخام دون الاستفادة من تصنيعها محليًا، مما أثر سلبًا على التنمية الصناعية المستدامة في البلاد.

2.2.4.استغلال الموارد الصناعية لتمويل الحملة العسكرية

1.2.2.4 .الاستثمارات في الصناعات البترولية

- مع اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية، سرّعت السلطات الفرنسية من عمليات التنقيب والاستخراج. تم إنشاء حقول نفطية جديدة ومد خطوط أنابيب تربط هذه الحقول بالموانئ لتصدير النفط بشكل أسرع إلى فرنسا. اعتبرت فرنسا النفط مصدرًا استراتيجيًا مهمًا، وساهمت عائداته في تمويل العمليات العسكرية.
- كانت الموارد البترولية عاملًا حاسمًا في الاقتصاد الفرنسي، مما زاد من إصرار السلطات الفرنسية على الاستمرار في حملتها العسكرية ومحاولة إخماد الثورة الجزائرية، على أمل الاحتفاظ بالسيطرة على هذه الموارد.

2.2.2.4 .توجيه الصناعات الاستخراجية لدعم الحرب

- تركزت الصناعات الاستخراجية في استخراج المعادن مثل الحديد والفوسفات والزنك التي تم استخدامها لدعم الصناعة العسكرية في فرنسا. أسهمت هذه الموارد في تعزيز قدرات فرنسا الصناعية خلال فترة الثورة، وكان يتم تصدير معظمها إلى فرنسا، حيث أُهملت الأسواق المحلية ولم تستفد الجزائر من هذه الموارد.
- عززت هذه السياسات الاستعمارية الاستغلالية تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي، حيث كانت معظم الموارد الجزائرية تُستنزف لصالح فرنسا دون أي أثر إيجابي على الاقتصاد المحلي أو الصناعات التحويلية التي تخدم المجتمع الجزائري.

3.2.4.أوضاع العمالة الجزائرية في القطاع الصناعي

1.3.2.4 .العمل القسري وسوء ظروف العمل

- لجأت السلطات الفرنسية إلى استغلال العمالة الجزائرية في حقول النفط والمناجم، حيث كانت توفر فرص عمل محدودة وظروف عمل قاسية. كان العمال الجزائريون يُعاملون كقوة عمل رخيصة، دون ضمانات لسلامتهم أو حقوقهم.
- كانت الأجور التي يتقاضاها العمال الجزائريون زهيدة، وكانت تفتقر ظروف العمل إلى أدنى متطلبات الأمان والحماية، خاصة في المناجم وحقول النفط التي تفرض ظروفًا قاسية تهدد صحة وسلامة العمال.

2.3.2.4 .منع العمال من التنظيم النقابي

- حُظر على العمال الجزائريين تنظيم النقابات أو المشاركة في أي نشاط نقابي يمكن أن يطالب بتحسين أوضاعهم، حيث كانت السلطات الفرنسية تفرض قوانين صارمة تقيد نشاطات العمال. كان الهدف من هذه السياسات منع العمال من الاحتجاج أو التمرد في ظل الأوضاع السياسية المتوترة.
- أدى هذا إلى تدهور الأوضاع المعيشية للعمال الجزائريين وزيادة حالة التوتر الاجتماعي، مما ساهم في دعم الحراك الثوري ضد الاستعمار، حيث أصبح الاستغلال الاقتصادي والتمييز في المعاملة من بين العوامل التي دفعت العمال لدعم الثورة.

4.2.4.البنية التحتية الصناعية وتأثير الثورة عليها

1.4.2.4 .التوسع في البنية التحتية لخدمة الصناعات الاستخراجية

- قامت السلطات الفرنسية بتوسيع البنية التحتية لخدمة القطاع الصناعي الاستخراجي، خاصة في الصحراء الكبرى، حيث تم بناء شبكات من الطرق وخطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز. كما تم تعزيز موانئ التصدير في الجزائر العاصمة ووهران لتسهيل تصدير الموارد الطبيعية.
- كان الهدف من هذا التوسع هو تسهيل نقل الموارد إلى فرنسا بأقل تكلفة، مع تجاهل تام لتنمية البنية التحتية التي تخدم المجتمع المحلي أو تسهم في تحسين مستوى حياة الجزائريين.

2.4.2.4 .الأثر السلبي للثورة على الصناعات المحلية

- تأثرت الصناعات المحلية الصغيرة بالثورة، حيث كانت المواجهات العسكرية المستمرة والحصار الاقتصادي يعيقان سير العمل. كما شهدت مناطق عديدة تدمير البنية التحتية بسبب العمليات العسكرية، مما أدى إلى توقف بعض الأنشطة الصناعية وتدهور الإنتاج المحلي.

- كان الثوار يستهدفون البنية التحتية الصناعية الفرنسية كوسيلة لإضعاف الاقتصاد الفرنسي والضغط على السلطات الاستعمارية، مما أدى إلى تأثر بعض المنشآت الصناعية والتقليل من إنتاجيتها.

5.2.4.التأثيرات الاجتماعية لاستغلال الموارد الصناعية في فترة الثورة

1.5.2.4 .زيادة الفقر والتفاوت الاقتصادي

- أدى استغلال الموارد الصناعية لصالح السلطات الفرنسية إلى تفاقم الفقر بين الجزائريين، حيث لم تكن العائدات الضخمة التي حققتها هذه الموارد تعود بأي منفعة للمجتمع الجزائري. ظل العمال الجزائريون يعانون من ظروف معيشية صعبة ويواجهون تمييزًا اقتصاديًا واجتماعيًا مقارنة بالمستوطنين الأوروبيين.
- ازداد التفاوت بين الطبقات الاقتصادية بسبب تركيز الثروة في أيدي الفرنسيين والمستوطنين، مما خلق نوعًا من الاستياء والغضب لدى الجزائريين، وأسهم في تعزيز الدعم الشعبي للثورة.

2.5.2.4 .الهجرة الداخلية والخارجية

- أدت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وظروف العمل القاسية إلى هجرة العديد من الجزائريين من المناطق الريفية إلى المدن، أو إلى فرنسا بحثًا عن فرص عمل أفضل. استُخدمت العمالة الجزائرية في فرنسا كقوة عمل رخيصة، وساهمت في تعزيز الاقتصاد الفرنسي.
- كما كانت الهجرة الخارجية إلى فرنسا تعزز من التواصل بين العمال الجزائريين في المهجر وحركة التحرير الوطني، حيث دعم العمال المهاجرون الثورة ماليًا وسياسيًا.

6.2.4. التأثيرات الاقتصادية طويلة الأمد لاستغلال الموارد الصناعية خلال فترة الثورة

1.6.2.4 .ترسيخ التبعية الاقتصادية لفرنسا

- خلقت السياسات الاستعمارية التي ركزت على استنزاف الموارد الطبيعية بدون تطوير صناعات تحويلية حالة من التبعية الاقتصادية. بعد الاستقلال، ورثت الجزائر اقتصادًا يعتمد على استخراج الموارد دون القدرة على تصنيعها محليًا، مما جعل من الصعب بناء قطاع صناعي متكامل.

2.6.2.4 .تدمير البنية الصناعية المحلية

- أدت المواجهات العسكرية وتدمير البنية التحتية إلى تدهور الصناعات المحلية الصغيرة، مما أثر على الاقتصاد المحلي. بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في إعادة بناء قطاعها الصناعي وتطوير القدرات الإنتاجية لتعويض نقص البنية التحتية الذي خلفه الاستعمار.

3.6.2.4 .صعوبة بناء قطاع صناعي مستدام بعد الاستقلال

- أدت السياسات الاستعمارية التي اعتمدت على استنزاف الموارد وعدم تطوير الصناعات التحويلية إلى تحديات كبيرة في بناء قطاع صناعي مستدام. كان على الدولة الجزائرية المستقلة أن تبدأ من الصفر في تطوير القطاعات الصناعية التحويلية وإعادة بناء البنية التحتية.

خلاصة

شهد القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي بعد اندلاع الثورة استغلالًا مكثفًا للموارد الطبيعية لصالح فرنسا، مع تجاهل تام لتنمية الاقتصاد المحلي. كانت السلطات الفرنسية تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد الجزائرية لتمويل العمليات العسكرية ودعم الاقتصاد الفرنسي. أدى هذا الاستغلال إلى تدهور

البنية التحتية الصناعية المحلية وترك الجزائر في حالة من التبعية الاقتصادية، حيث ورثت البلاد اقتصادًا يفتقر إلى القدرة الإنتاجية والصناعية بعد الاستقلال. تظل هذه الفترة من تاريخ الجزائر نموذجًا لدراسة تأثير الاستعمار على الاقتصاد والصناعة، وتقدم دروسًا حول أهمية بناء قطاع صناعي مستقل ومستدام لخدمة مصالح المجتمع المحلي.

5. النشاط التجاري وتدفق الأموال

1.5. مرحلة ما قبل الثورة

عندما بدأت فرنسا احتلالها للجزائر في عام 1830، لم يكن هدفها فقط السيطرة السياسية بل السيطرة الاقتصادية. تم تصميم النظام الاقتصادي الاستعماري بحيث يخدم مصالح الاقتصاد الفرنسي في المقام الأول، حيث أصبحت الجزائر سوقًا رئيسية للمنتجات الفرنسية، ومصدرًا للمواد الخام الضرورية لدعم الصناعة الفرنسية. سنتناول في هذه المحاضرة تطور النشاط التجاري وتدفق الأموال في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي قبل اندلاع الثورة، وتأثير هذه السياسات على الاقتصاد المحلي وكيف أدى هذا النظام إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير على فرنسا وتهميش الاقتصاد الجزائري.

1.1.5.أهداف السياسة التجارية الفرنسية في الجزائر

1.1.1.5 .تحويل الجزائر إلى سوق للمنتجات الفرنسية

- سعت فرنسا إلى تحويل الجزائر إلى سوق استهلاكي للمنتجات الفرنسية، بهدف تحقيق الفائض التجاري لصالحها، وتقليل اعتمادها على أسواق أخرى. تم فرض قيود على استيراد السلع من دول أخرى، وذلك لإجبار السوق الجزائرية على الاعتماد على المنتجات الفرنسية فقط.
- أدى هذا إلى تزايد اعتماد الجزائريين على السلع الفرنسية، مما جعل الجزائر سوقًا رئيسية للمنتجات الاستهلاكية الفرنسية، كالأقمشة، والأدوات المنزلية، والآلات الزراعية، وغيرها.

2.1.1.5 .تأمين الموارد الخام للصناعة الفرنسية

- استهدفت السياسة التجارية الفرنسية أيضًا تأمين تدفق المواد الخام الضرورية للصناعة الفرنسية. كانت الجزائر غنية بالموارد الطبيعية مثل المعادن، الفوسفات، والنفط، وتم استغلال هذه الموارد بكثافة لصالح الاقتصاد الفرنسي.
- كان يُمنع الجزائريون من الاستفادة من هذه الموارد بشكل مباشر، حيث كانت معظم الأرباح من هذه الصناعات تعود إلى الشركات الفرنسية الكبرى التي كانت تُشرف على استخراج وتصدير هذه المواد.

2.1.5.تطور النشاط التجاري بين الجزائر وفرنسا

1.2.1.5 .الصادرات الجزائرية إلى فرنسا

- تضمنت الصادرات الجزائرية إلى فرنسا المواد الخام الزراعية، مثل القمح، الزيتون، والعنب، وكذلك المعادن مثل الحديد والفوسفات. أصبحت الجزائر أحد أكبر مصادر فرنسا لهذه المواد، مما ساهم في دعم الصناعة الفرنسية والزراعة المحلية.
- ركزت السلطات الاستعمارية على زراعة المحاصيل النقدية، مثل العنب لصناعة النبيذ، وتم تجاهل المحاصيل الغذائية الأساسية اللازمة للاستهلاك المحلي، مما أثر على توافر المواد الغذائية في الجزائر.

2.2.1.5 .الواردات الفرنسية إلى الجزائر

- كانت الواردات الفرنسية إلى الجزائر تشمل السلع المصنعة، مثل الألبسة والأدوات المنزلية والآلات الزراعية والسلع الاستهلاكية. وقد كانت هذه المنتجات تُباع في الجزائر بأسعار مرتفعة، مما أثر على القوة الشرائية للمجتمع الجزائري وأدى إلى اعتمادهم المتزايد على الاقتصاد الفرنسي.
- كانت هذه السلع تصل إلى الجزائر عبر الموانئ الفرنسية الكبرى، التي كانت تمتلك القدرة على التحكم في تدفق السلع وتحديد أسعارها بما يتناسب مع مصالح الاقتصاد الفرنسي.

3.1.5.التحكم في التجارة الداخلية والأسواق المحلية

1.3.1.5.السيطرة على الأسواق المحلية

- سيطر المستوطنون الفرنسيون (الكولون) والشركات الفرنسية على الأسواق المحلية في الجزائر، حيث امتلكوا المتاجر والشركات التجارية الكبرى التي تهيمن على توزيع وبيع السلع. كان للجزائريين دور ضئيل في إدارة أو التحكم في الأسواق، إذ اقتصرت أنشطتهم التجارية على الأعمال الصغيرة في القرى والمدن الصغيرة.
- فرضت السلطات الاستعمارية ضرائب ورسوم على التجار الجزائريين، مما قلل من قدرتهم على المنافسة أمام التجار الفرنسيين. أدى هذا إلى تدهور التجارة المحلية الجزائرية وزيادة الاعتماد على الشركات الفرنسية.

2.3.1.5 .فرض القيود على التجارة الخارجية

- فرضت السلطات الفرنسية قيودًا صارمة على التجارة الخارجية للجزائر، حيث كان يتم منع أو تقييد استيراد السلع من الدول الأخرى، بهدف حماية المنتجات الفرنسية. كانت التجارة الخارجية تتم عبر فرنسا بشكل حصري، مما حد من الخيارات المتاحة للسوق الجزائرية وزاد من السيطرة الفرنسية على تدفق الأموال.
- أثرت هذه السياسات على التجار المحليين الذين كانوا يعتمدون على السلع المستوردة لتلبية احتياجات السوق المحلي، مما جعلهم يخضعون للأسعار المرتفعة التي تحددها الشركات الفرنسية.

4.1.5. تدفق الأموال والاستثمار الأجنبي في الجزائر

1.4.1.5 .الاستثمارات الفرنسية في القطاع الزراعي

- تم توجيه معظم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر إلى القطاع الزراعي، حيث استحوذت الشركات الفرنسية والمستوطنون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة. أنشأ المستوطنون مزارع كبيرة لإنتاج المحاصيل النقدية، مثل القمح والعنب، الموجهة للتصدير إلى فرنسا.
- تم استثمار الأموال الفرنسية في تحسين البنية التحتية لهذه المزارع وتطويرها، مما ساعد على زيادة الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير، بينما ظل الفلاحون الجزائريون يعملون في هذه المزارع بأجور زهيدة ودون امتيازات، مما أثر على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

2.4.1.5 .الاستثمار في قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية

- كانت الجزائر غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة المعادن مثل الحديد والفوسفات، مما جعل قطاع التعدين من أكثر القطاعات التي تجذب الاستثمارات الفرنسية. سيطرت الشركات الفرنسية على هذه الموارد واستخدمت العمالة الجزائرية الرخيصة في عمليات الاستخراج والنقل.

- على الرغم من العائدات الضخمة التي كانت تحققها هذه الصناعات، إلا أن هذه الأموال كانت تتدفق إلى الاقتصاد الفرنسي ولا يستفيد منها المجتمع الجزائري. ظلت الجزائر مجرد مصدر للمواد الخام دون أي تطور في الصناعات التحويلية.

5.1.5.تأثير النشاط التجاري الاستعماري على الاقتصاد الجزائري

1.5.1.5 .التبعية الاقتصادية لفرنسا

- أدت السياسات التجارية الفرنسية إلى خلق تبعية اقتصادية عميقة لفرنسا، حيث أصبحت الجزائر تعتمد على فرنسا في استيراد السلع المصنعة، بينما تعتمد فرنسا على الجزائر كمصدر للمواد الخام. أدى هذا إلى تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تابع يصب في مصلحة الاقتصاد الفرنسي.
- أثرت هذه التبعية الاقتصادية على قدرة الجزائر على تطوير اقتصاد مستقل، حيث لم يتم تطوير الصناعات التحويلية أو القطاعات التي تسهم في تحسين الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات المجتمع.

2.5.1.5 .ضعف التجارة المحلية والقطاع الخاص

- نتيجة للسياسات التجارية التي فرضتها السلطات الفرنسية، تراجعت التجارة المحلية وفقد التجار الجزائريون القدرة على المنافسة. كانت أغلب الأعمال التجارية والصناعية الكبرى مملوكة للمستوطنين الفرنسيين والشركات الأجنبية، مما أدى إلى تدهور القطاع الخاص الجزائري.
- قلل هذا من فرص التنمية الاقتصادية المحلية ومن قدرة الجزائر على بناء طبقة تجارية وصناعية قادرة على دعم الاقتصاد المحلي بشكل مستقل.

6.1.5. التأثيرات الاجتماعية لتدفق الأموال والاستثمارات الأجنبية

1.6.1.5 .تفاقم الفجوة بين المستوطنين والجزائريين

- أدى تدفق الأموال والاستثمارات الفرنسية إلى تعزيز الفجوة الاقتصادية بين المستوطنين الفرنسيين والجزائريين. كانت الثروة تتركز في يد المستوطنين والشركات الفرنسية، بينما عاش الجزائريون في فقر وبطالة. نتج عن هذا تفاوت كبير في مستوى المعيشة وظروف الحياة بين الجزائريين والأوروبيين.

2.6.1.5 .تأثير الاستثمار الأجنبي على توزيع الأراضي

- مع زيادة الاستثمارات الفرنسية، تم مصادرة أراضي الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين. أصبح الفلاحون يعملون كعمال مزارعين في الأراضي التي كانت ملكًا لهم سابقًا، مما أدى إلى حرمانهم من مصدر دخل ثابت وزيادة معاناتهم.

7.1.5.التأثيرات طويلة الأمد للنظام التجاري الاستعماري على الاقتصاد الجزائري

1.7.1.5 .الاعتماد على تصدير المواد الخام

- أدى النظام التجاري الاستعماري إلى تكوين اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة. استمرت هذه المشكلة بعد الاستقلال، حيث ورثت الجزائر اقتصادًا غير متوازن يعتمد على تصدير المواد الخام بدون قدرة كافية على تصنيع المنتجات محليًا.

2.7.1.5 .ضعف التنمية الصناعية والتجارية المحلية

- لم تهتم السلطات الاستعمارية بتطوير الصناعات التحويلية أو دعم التجارة المحلية، مما أدى إلى ضعف القطاعات الصناعية والتجارية في الجزائر بعد الاستقلال. واجهت الدولة الجزائرية تحديات كبيرة في بناء اقتصاد مستقل وتحقيق التنمية المستدامة.

3.7.1.5 .التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

- أدت السياسات الاقتصادية الاستعمارية إلى ترسيخ التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، حيث خلقت مجتمعًا يعتمد على المستوطنين في الأعمال التجارية والصناعية. استمر هذا التفاوت بعد الاستقلال، مما أثر على قدرة الجزائر على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة.

خلاصة

كان النشاط التجاري وتدفق الأموال في الجزائر خلال عهد الاستعمار الفرنسي قبل اندلاع الثورة يخدم بالدرجة الأولى مصالح الاقتصاد الفرنسي. تم تصميم النظام التجاري لضمان اعتماد الجزائر على السلع الفرنسية وتدفق المواد الخام إلى فرنسا، مما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادًا تابعًا وغير مستقل. تركت هذه السياسات تأثيرات طويلة الأمد على الاقتصاد الجزائري، حيث تراجعت التجارة المحلية، وضعفت القدرة الإنتاجية، وتركزت الثروة بيد المستوطنين والشركات الفرنسية. بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات كبيرة لإعادة بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

2.5. مرحلة ما بعد الثورة

بعد اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر عام 1954، تأثر النشاط التجاري وتدفق الأموال في الجزائر تأثرًا كبيرًا نتيجة للتطورات السياسية والأمنية. شهدت هذه الفترة تغييرات اقتصادية هيكلية مع توجه السلطات الفرنسية لاستغلال الموارد التجارية لدعم حملتها العسكرية من جهة، ولإضعاف القاعدة الاقتصادية للثوار من جهة أخرى. وتعرض القطاع التجاري لضغوط وصعوبات متزايدة، حيث فرضت السلطات الفرنسية سياسات اقتصادية تخدم أهدافها العسكرية والاستراتيجية دون الاعتبار للأثر الاقتصادي والاجتماعي على السكان المحليين. سنتناول بالتفصيل تأثير الثورة على النشاط التجاري في الجزائر، وتدفق الأموال بين الجزائر وفرنسا، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه السياسات.

1.2.5.ملامح النشاط التجاري بعد اندلاع الثورة

1.1.2.5 .التوجه نحو الاقتصاد العسكري

- بعد اندلاع الثورة، أصبح النشاط التجاري موجهًا بشكل رئيسي لدعم المجهود العسكري الفرنسي. ركزت السلطات الاستعمارية على توفير الإمدادات والتجهيزات الضرورية للجيش الفرنسي في الجزائر، وتم توجيه جزء كبير من النشاط التجاري لهذا الغرض.
- أثر هذا التوجه العسكري على التجارة العامة، حيث تم تحويل الموارد والسلع إلى مناطق العمليات العسكرية، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الجزائري وجعل الأسواق المحلية تعاني من نقص في السلع الأساسية.

2.1.2.5 .فرض قيود صارمة على التجارة الداخلية

- فرضت السلطات الفرنسية قيودًا صارمة على التجارة الداخلية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي كانت تحت سيطرة الثوار الجزائريين أو التي كانت توفر الدعم اللوجستي لهم. هدفت هذه القيود إلى منع وصول الموارد والتموين للثوار عبر قطع التجارة في تلك المناطق.
- أنشئت نقاط تفتيش وحواجز عسكرية على الطرق الرئيسية التي تربط بين المناطق، مما أثر على تدفق السلع والخدمات وأدى إلى نقص في المواد الأساسية في العديد من المناطق الجزائرية.

2.2.5.التجارة الخارجية بين الجزائر وفرنسا

1.2.2.5 .تصدير الموارد لدعم الاقتصاد الفرنسي

- على الرغم من الحرب، استمر تصدير المواد الخام من الجزائر إلى فرنسا كالفوسفات، الحديد، والنفط المكتشف حديثًا. كانت فرنسا تستفيد من هذه الموارد لدعم اقتصادها المحلي، كما كانت هذه الموارد تساهم بشكل غير مباشر في تمويل الحملة العسكرية الفرنسية في الجزائر.
- كانت السلطات الفرنسية تتخذ تدابير مشددة لضمان استمرار تدفق هذه المواد إلى فرنسا، مما أضعف الاقتصاد المحلي وأدى إلى تزايد الاستياء الشعبي من هذا الاستغلال.

2.2.2.5 .التحكم في واردات الجزائر

- فرضت السلطات الفرنسية قيودًا على واردات الجزائر من السلع والمنتجات، حيث كانت تخضع السلع المستوردة لرقابة صارمة بهدف منع وصول مواد يمكن استخدامها لدعم الثورة، مثل بعض المعدات الصناعية أو المواد الكيميائية.
- هذا التحكم في الواردات أثر على التجارة المحلية وأدى إلى نقص في بعض السلع الأساسية والضرورية، مما أثر سلبًا على حياة الجزائريين وزاد من معاناتهم.

3.2.5.السيطرة على تدفق الأموال ومنع التمويل الخارجي للثوار

1.3.2.5 .القيود المالية على التحويلات والأموال

- فرضت السلطات الفرنسية قيودًا صارمة على التحويلات المالية بين الجزائر والخارج، خاصة التحويلات التي كانت توجه لدعم الثورة. تم إنشاء قوانين تمنع تدفق الأموال من المهاجرين الجزائريين في فرنسا أو الدول المجاورة، الذين كانوا يساهمون في دعم الثورة ماليًا.
- كانت هذه القيود المالية تهدف إلى إضعاف القوة المالية للثوار، والحد من تمويلهم، حيث سعت السلطات الفرنسية لتجفيف منابع الدعم المالي للثورة.

2.3.2.5 .التضييق على التجارة في المناطق الريفية

- فرضت السلطات الفرنسية سياسات اقتصادية صارمة في المناطق الريفية التي كانت تدعم الثورة، حيث كانت تمنع السكان من بيع محاصيلهم الزراعية أو موادهم الأساسية. كان الهدف من هذا التضييق هو حرمان الثوار من الوصول إلى المواد الغذائية والتموين.
- أثرت هذه السياسات على النشاط التجاري في الريف الجزائري، وأدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين، مما ساهم في زيادة حدة الفقر والمعاناة في المناطق المتضررة.

4.2.5. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتقييد التجارة وتدفق الأموال

1.4.2.5 .نقص السلع الأساسية وارتفاع الأسعار

- نتيجة للقيود الصارمة على التجارة والتصدير، عانت الأسواق المحلية من نقص في السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والأدوية، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وصعوبة حصول السكان على احتياجاتهم اليومية.
- أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة معاناة الجزائريين، حيث أصبح العديد منهم غير قادرين على شراء الأساسيات، مما زاد من مستويات الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي.

2.4.2.5 .انتشار السوق السوداء

- بسبب القيود التجارية الشديدة، ظهرت السوق السوداء كوسيلة للحصول على السلع الأساسية. انتشرت عمليات تهريب البضائع وبيعها بأسعار مرتفعة في الأسواق غير الرسمية، حيث كانت هذه السلع تصل بأسعار عالية تفوق القدرة الشرائية للسكان المحليين.
- أصبحت السوق السوداء مصدرًا رئيسيًا للتموين في العديد من المناطق، مما خلق نظامًا تجاريًا غير رسمي أثر على الاقتصاد الرسمي وأدى إلى زيادة حالات الفساد والتلاعب بالأسعار.

5.2.5. تأثير السياسات التجارية على المجتمعات الريفية

1.5.2.5 .التضييق على الإنتاج الزراعي المحلي

- بسبب القيود المفروضة على التجارة، تأثر الإنتاج الزراعي المحلي بشكل كبير. تم تقييد إنتاج المحاصيل الزراعية وبيعها في الأسواق المحلية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للمزارعين وأصبح العديد منهم غير قادرين على تحقيق أرباح كافية لتغطية تكاليفهم.
- اضطر بعض المزارعين إلى ترك أراضيهم والانضمام إلى المدن بحثًا عن فرص عمل أفضل، مما أثر على النسيج الاجتماعي للمجتمعات الريفية وأدى إلى تغيرات ديمغرافية كبيرة.

2.5.2.5 .تهجير السكان وفرض التجمعات القسرية

- اعتمدت السلطات الفرنسية على سياسة التجمعات القسرية، حيث تم تهجير السكان من المناطق الريفية إلى تجمعات تحت سيطرة عسكرية. كان الهدف من هذه السياسة هو عزل السكان عن الثوار ومنعهم من دعم الثورة عبر تقديم المساعدات الغذائية والتموين.
- تأثر النشاط التجاري في الريف بشكل كبير نتيجة لسياسة التجمعات القسرية، حيث أصبح السكان غير قادرين على زراعة أراضيهم أو التجارة بحرية، مما أدى إلى تفاقم الفقر والمعاناة في هذه المجتمعات.

6.2.5. الآثار طويلة الأمد للنشاط التجاري وتدفق الأموال خلال الثورة

1.6.2.5 .التبعية الاقتصادية والتحديات بعد الاستقلال

- أدت السياسات التجارية التي فرضتها السلطات الفرنسية خلال الثورة إلى استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا، حيث كان التركيز على استخراج المواد الخام وتصديرها. بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في بناء اقتصاد مستقل يعتمد على الإنتاج المحلي.
- استمرت الجزائر في الاعتماد على تصدير المواد الخام لسنوات بعد الاستقلال، حيث كان من الصعب تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الإنتاج الصناعي والتجاري المحلي.

2.6.2.5 .إرث التفاوت الاجتماعي والاقتصادي

- أدت سياسات الاستغلال الاقتصادي والتجاري خلال فترة الاستعمار إلى ترسيخ التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين المستوطنين الفرنسيين والسكان المحليين. استمر هذا التفاوت بعد الاستقلال، حيث كانت الجزائر تواجه تحديات كبيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل عادل.

3.6.2.5 .التحديات في تطوير قطاع التجارة المحلي

- نتيجة للسياسات التجارية الصارمة، لم يتمكن القطاع التجاري المحلي من التطور والنمو بشكل مستدام. واجهت الجزائر بعد الاستقلال تحديات كبيرة في تطوير القطاع التجاري وتعزيز القدرات المحلية على تلبية احتياجات السوق الداخلية.

خلاصة

أثرت السياسات التجارية وتدفق الأموال في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي بعد اندلاع الثورة بشكل كبير على الاقتصاد والمجتمع المحلي. كان الهدف الرئيسي للسياسات الاستعمارية هو خدمة المجهود الحربي الفرنسي وتحقيق مصالح اقتصادية تخدم فرنسا على حساب الاقتصاد الجزائري. تسببت هذه السياسات في زيادة الفقر والمعاناة بين الجزائريين، وتركت إرثًا من التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر بعد الاستقلال، بما في ذلك التبعية الاقتصادية وغياب بنية تجارية قوية ومستقلة.

7. التأثيرات الاقتصادية طويلة الأمد للاستعمار الفرنسي

1.7 .ترسيخ الهياكل الاقتصادية الاستغلالية

- ترك الاستعمار إرثًا اقتصاديًا يتمثل في هياكل استغلالية تعتمد على تحويل الموارد المحلية إلى الخارج. وقد استمر هذا النمط حتى بعد الاستقلال، حيث ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام واستيراد السلع الاستهلاكية.

2.7 .الاعتماد على فرنسا والأسواق الأوروبية

- خلقت السياسة الاستعمارية اعتمادًا كبيرًا للجزائر على الأسواق الفرنسية والأوروبية. وقد استمر هذا الاعتماد حتى بعد الاستقلال، حيث شكلت العلاقات التجارية مع فرنسا جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الجزائري في العقود التي تلت الاستقلال.

3.7 .تحديات إعادة بناء الاقتصاد بعد الاستقلال

- أدى الاستعمار إلى تدمير البنى التحتية الاقتصادية التقليدية في الجزائر، ما جعل من الصعب على الدولة المستقلة بعد عام 1962 إعادة بناء اقتصاد متوازن. فقد ورثت الجزائر اقتصادًا يعتمد على التصدير واستغلال الموارد الأولية دون تنمية حقيقية للقطاعات الإنتاجية والخدمية.

خلاصة

أثرت فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل كبير على هيكلية الاقتصاد المحلي، من خلال السيطرة على الأراضي والموارد وتوجيه الاقتصاد لخدمة المستعمر. خلقت هذه السياسات الاقتصادية تفاوتات اجتماعية واقتصادية عميقة بين الأوروبيين والجزائريين، وتسببت في تدمير الأنظمة التقليدية واستنزاف الموارد. وقد ترك هذا الإرث

الاستعماري تحديات مستمرة للجزائر حتى بعد الاستقلال، خاصة في محاولة بناء اقتصاد يعتمد على الذات ويوفر العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لجميع المواطنين.

المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962-1979

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962، برسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965 إلى سنة 1980 تركز أساساً على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي ، مستغلة في ذلك الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، وساعدتها عدة ظروف أخرى دولية مثل إنخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية وإرتفاع البترول أي الحصول على المصدر الخارجي لتمويل مشاريعها.

وفي أواخر الثمانينات ظهرت أزمة خانقة هزت الاقتصاد الوطني لتبين هشاشة الاقتصاد وهذا لظهور الاختلال في التوازن الاقتصادي الكلي أرجعها البعض لسوء التخطيط والتسيير بالمؤسسات الوطنية، أما البعض الأخر فقد نظر إليها من وجهة نظر أخرى وأرجعها لاعتماد الجزائر سياسة التمويل التي تتركز على 98% من الصادرات الوطنية.

ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي، شرعت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد ، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ومحدودة كما أن إنهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الطين بلة مما إستدعى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة إمتدت من سنة 1989 إلى غاية سنة 1998، ثم جاءت مرحلة جديدة مع عودة إرتفاع أسعار النفط من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية، تم إستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسات تنموية ، ضمن ماسمي ببرامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009، ومامميز هذين المرحلة هو تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما وضعت الجزائر برنامج جديد إلى غاية سنة 2014، وهي مرحلة التحول من الريع إلى القيمة المضافة، وصولا الى مرحلة الاقتصاد الجديد 2016

<u>شهد الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة</u> ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه فإنه يمكن رد عوامل تطور السياسة الإقتصادية الكلية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي المحدد الإقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الإقتصادي، والمحدد الإجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والخارجية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي والنقدي الناتج عن قطاع النفط.

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً صعبا للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات61-62 وسياسة الأرض المحروقة التي إنتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين.

1. الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال:

وقد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وزادت تعقيداً وتجلى ذلك في مايلي:

- ✓ غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم ووظائفهم (50000 إطار سامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني)، و قد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل و إمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90 % منهم أميون

- ✓ أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، و في جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكي.
- ✓ انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية و توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة* إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين 63/62 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، و بموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين 63/60 بنسبة 35 % و في نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55 %.
- ✓ وجود حوالي ما بين (12-11) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.
- ✓ الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي و الأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية و تفتقر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات مثل: PHILIS, CABLAF, ,SNAF,.ALLUMAF RENAULT, BERLIET, .
- ✓ فجر الاستقلال كانت الزراعة و الخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة بمفهوم*G.Debernis* في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

2. الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال المرحلة الانتقالية (1962-1966):

بعد خروج المستعمر من الجزائر سنة 1962 تركوا وراءهم إقتصاداً مشوهاً بعد 132 سنة من الإحتلال، واجهت الجزائر المستقلة العهد الجديد في ظروف صعبة جداً تتميز بمايلي:

- تحويل كل الادخارات والأموال إلى الخارج، وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة، فقد سجل في شهر جوان 1962 تحويل عن طريق القطاع البنكي 750 مليون فرنك فرنسي، أما التحويلات خارج القطاع البنكي فلم يتم حصرها.
- خروج الإطارات واليد العاملة المؤهلة من الإدارة خصوصاً وتفريغها من الوثائق الضرورية لشل الجهاز الإداري، وفي هذا الإطار فقد تم تسجيل خروج 50000 إطار رفيع المستوى، و35000 إطار متوسط المستوى، و100000 عامل مهني.
- ترك 900000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة التي كانت مملوكة من طرف المعمرين مع الصناعات التحويلية الحرفية في حالة شغور حتى يوضع الإنتاج الوطني أمام عجز تام.
- يتكون الإقتصاد في عمومه من النشاط الفلاحي ومن النشاط الصناعي الإستخراجي الحرفي بنسبة 80%.
- ترتبط المبادلات التجارية الخارجية مع فرنسا بنسبة 85%، من الصادرات توجه لفرنسا و80% من الوردات تأتي من فرنسا كذلك.

* برمج هذا المشروع قبل الإستقلال خلال الفترة(1959-1964)، وإستناداً لما عليه معاهدة إيفيان 1962، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من اجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة.

- بنية قاعدة ضعيفة لاتشجع على تحسين النشاط الإنتاجي مثل الطرقات المنجزة والمطارات والخطوط الكهربائية وغيرها من الأسس الأخرى.
- قطاع مالي ومصرفي يمثل إمتداد لفروع بنوك أجنبية وبالخصوص الفرنسية.
- حالة إجتماعية صعبة مثل إرتفاع البطالة وإعادة إسكان المتضررين من الحرب وتسوية الأوضاع المادية للأرامل، ومشكلة التكفل بالجيل الصاعد من أبناء جيل الثورة والإسراع لإعادة تسيير القطاع الإنتاجي والجهاز الإداري، وأمام هذا الوضع تطلب الأمر من السلطات أخذ بعض التدابير في المجال المالي لضمان التمويل والتموين، وفي المجال التقني لضمان تأطير سير التنمية.

و أمام هذا الوضع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريين آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959 – 1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، و ذلك استنادا إلى اتفاقية افيان 1962 التي تتعهد فيها الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي و التقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة و إكمالها.

لذلك كان لابد على السلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:

الاتجاه الأول : تأسيس لجان التسيير في المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية المتروكة من قبل ملاكها.

الاتجاه الثاني : المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و 20% من حصص شكرة الغاز (KAMEL)، و40% من رونو (CARL Renault) و 30% في (SABAB) و 25% في الاتحاد الصناعي الافريقي، و السباكة الأكثر اهمية في الجزائر و التي أقيمت في عنابة.

الاتجاه الثالث : إنشاء دواوين و شركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (Sonatrach) في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في سنة 1964، شركة (SNS) المتخصصة في قطاع صناعة الحديد سنة 1964، وشركة (SOMEA) المتخصصة في الصناعة الميكانيكية و الطائرات.

الاتجاه الرابع : وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة، مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر سنة 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني الجزائري(BNA) بتاريخ 1966/08/13.

وهذه الاتجاهات السالفة الذكر التي اعتمدت عليها السلطات آنذاك أهمها يمكن تفصل فيها كالتالي :

- **التسيير الذاتي للوحدات الإقتصادية:** إن الهجرة الجماعية للمستعمرين أعطت صفة التضامن للجزائريين في المصانع القليلة الشاغرة وفي المزارع المهجورة لاستغلالها بتكوين لجان تتولى هذه المهمة بغرض الوصول إلى الأهداف التالية:

- جرد لكل ماتركه المعمرون من أدوات ومعدات وأملاك.
- تحويل كل ماتركه المعمرون ووضعه تحت تصرف الدولة ورقابتها وهي الوحيدة المالكة له.

- منع الخواص من إنشاء الوحدات الإنتاجية أو التوسع فيها في حالة وجودها.

– **إعتماد نهج الإشتراكية:** كخيار سياسي لضمان العدالة الاجتماعية، وهذا الخيار تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام سنة 1956، وفي ميثاق الحكومة المؤقتة في طرابلس سنة 1962، وفي ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي يتبنى الإشتراكية ويرفض تطبيق النظام الرأسمالي، ثم ميثاق 1976 الذي ينص على تحقيق الأهداف التالية:

- إستكمال الاستقلال الوطني وتدعيمه أكثر.
- محاربة إستغلال الدولة الإنسان للإنسان لإقامة مجتمع متحرر تسود فيه العدالة.
- تنمية وترقية شخصية الإنسان الجزائري.

- **التخطيط المركزي:** الذي يمثل أداة الدولة الإشتراكية لتحقيق أهدافها، ولذلك اعتمدت أسلوب التخطيط سنة 1967 بتطبيق أول مخطط يمتد على فترة 03 سنوات، ثم تلته سلسلة من المخططات إلى غاية 1989، وقد إشترط في التخطيط المركزي تحقيق مايلي: فنياً حصر موارد وحاجيات البلد ومراقبة سير الخطط ، وإقتصاديا مركزية إستعمال الفائض الإقتصادي بصورة عقلانية وسياسيا تأكيد الاستقلال الفعلي للبلد.

- **التأميمات والإحتكارات:** التي قامت بها الجزائر ونذكر منها:

- تأميم جميع أراضي المعمرين سنة 1963 وأصبحت تسير ذاتيا.
- تأميم المناجم في ماي 1966 من دون المحروقات،و قد عكس إنشاء مجمع سوناطراك في سنة 1963 و المكلف باستئناف الإنتاج البترولي و الغازي للبلد و إنشاء البنك الوطني الجزائري هذه الإرادة السياسية لتلك الحقبة و الرامية إلى المضي نحو تحقيق التشييد الاقتصادي لبلد سجل تأخرا كبيرا كان يجب ملأه بسبب الفترة الاستعمارية الطويلة.
- تأميم جميع البنوك الأجنبية والنظام البنكي سنتي 1966 و1967 مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13.
- إحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.

– **تنمية المشاريع الاستثمارية التنموية:** لقد نفذت الدولة بعض الاستثمارات خلال هذه المرحلة كبداية لإنطلاق عملية التنمية وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : حجم الاستثمارات خلال الفترة (1966-1963)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966
الفلاحة	60.80	147.90	98.20	654.80
الصناعة	151.00	131.60	156.80	810.30
مجموع القطاعات	1179.20	1829.70	1562.70	6442.80

source: Benissad Hocine,**la reforme économique en Algérie**,opu,2eme edition,Algerie,1991,p:16

من الجدول يتضح أن الاستثمارات كانت ضعيفة في عمومها بسبب ضعف التمويل الداخلي أو قلة التراكم لغياب الإمكانيات المالية، ومن الواضح أن قطاع الصناعة استفاد بحصة كبيرة بهدف بناء قاعدة صناعية عريضة،

علماً أن القطاع العمومي بدأ ينمو منذ سنة 1966 وورث ملكياته عن المستعمر أو كون من طرف الدولة، هذا ويحق لنا أن نتسأل لماذا خلال هذه الفترة لم يتم إنشاء القطاع العام إلى غاية سنة 1966، والتي إمتازت بركود إقتصادي، فلا البرجوازية الأجنبية ولا المحلية أخذت بزمام المبادرة لإدارة النشاط الإقتصادي، بل كانت إستراتيجية الرأسمال الأجنبي الفرنسي هو إحتكار قطاع المحروقات وتفضيله عن القطاع الزراعي أو حتى التصنيع.

3. السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال المرحلة 1963-1966:

وبخصوص السياسة الاقتصادية التي تم انتهاجها لتحقيق التنمية خلال هذه المرحلة كانت من خلال الحديث عن الاستقلال الاقتصادي "بتأميم الثروات وجزء من تجارة الجملة التي كان يسيطر عليها الأجانب، وكذا كل المؤسسات المالية في البلاد، و نبذ تام للتنمية على النمط الرأسمالي، ولكن تعدو أن تكون هذه التوجهات عبارة عن قرارات سياسية لا غير، أما النموذج الاقتصادي فقد حدد على شكل عموميات، اعتبرت الزراعة في بداية البرنامج القاعدة الأساسية للتنمية، أما القطاع الصناعي فهو لخدمة الزراعة".

لقد تم الإشارة إلى إستراتيجية التنمية في مؤتمر طرابلس 1962 و خلال ميثاق الجزائر 1964، حيث اعتقد المجتمعون في مؤتمر طرابلس أن مهام التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتطلب توحيد وحشد كل الطاقات، واحتكار الدولة لكل النشاطات الأساسية، فالسلطة السياسية هي السلطة المسؤولة عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، يجب الاهتمام بالاقتصاد، المجتمع، والمجال الدولي قصد تحرير الجزائر من قيودها الاستعمارية وبقايا الإقطاع، أما الميثاق الوطني فقد أكد رفضه للنهج الرأسمالي للتنمية لأنها تعتبر العمال كمجرد سلعة خاضعة لقانون السوق، وأنها كثيرة التعرض للأزمات كالكساد في الانتاج، وهي مظهر من مظاهر الامبريالية، ورغم أنها تعرف ما يسمى بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، إلا أن هذا الأمر يعتبر في نظر محرري هذا الميثاق تزييفا لمفهوم العقلانية، لعدم وجود المساواة الاجتماعية، فكان البديل الوحيد هو النهج الاشتراكي الذي يطبق عن طريق تأميم وسائل الانتاج والتسيير الذاتي، ولهذا حدد هذا الميثاق الأدوار الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة في مرحلة الانتقال إلى النهج الاشتراكي وهي:

- تقوية التجارب الاشتراكية التي هي في طريق الانجاز، كتوحيد نمط الانتاج.
- تدخل الدولة في القطاع الخاص قصد تنشيط التأميمات، إلى جانب تحديد العلاقات التي على الدولة إقامتها مع رؤوس الأموال الأجنبية.
- التمهيد والتحضير لتطبيق التسيير الذاتي انطلاقا من نظام التعاونيات في القطاع الزراعي، أما القطاع الصناعي فيتم هذا التنظيم أولا عن طريق تحول القطاع الصناعي الخاص (التأميم) وإنشاء الصناعة العمومية.

وقد جاءت الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية للبلاد على النحو التالي:

- إقامة إصلاح زراعي لصالح جمهور الفلاحين الصغار، وذلك بتنظيم القطاع الزراعي غير المسير ذاتيا في شكل تعاونيات إلى أن تتحقق الظروف الموضوعية لتحويله إلى مزارع مسيرة ذاتيا، وهذا هو النموذج الذي يجب أن يسود القطاع الزراعي على المدى الطويل.

- تستوجب تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا وليس فقط التوجيه والتحويل التدريجي للقطاع الصناعي الخاص، بل إنشاء مؤسسات صناعية جديدة مملوكة للدولة، حيث تم تحديد المعايير التي تحكم هذه المؤسسات كالتالي:
  - إنشاء مناصب شغل جديدة بما تسمح به مردودية هذه المؤسسات.
  - تمويل الاستهلاك المحلي.
  - إنشاء مركبات من شأنها إرساء قواعد الصناعة الثقيلة في الجزائر، و تحقيق هذه المركبات يستوجب البحث عن أسواق واسعة لتأمين مردودية هذه المشاريع وهو ما يستوجب إبقاء مراعاة أبعاد جغرافية تتجاوز المجال الوطني، حيث تكون هناك إمكانية للتكامل دون أن يؤثر ذلك على الاختيارات الاشتراكية للبلاد.
- في المجال المالي و التجارة كانت التوجهات كالتالي:
  - تأميم المؤسسات المالية للقطاع الخاص، و في انتظار ذلك على الدولة إنشاء المؤسسات الضرورية لتوفير الخدمة اللازمة للقطاع العام.
  - بالنسبة للتجارة، يعتبر تنويع الصادرات والتجارة الخارجية من الأهداف القريبة المدى، بينما يتم تأميم التجارة الخارجية على مدى أطول، و في انتظار تحقيق ذلك كليا يجب على القطاع الاشتراكي أن يقوم على عمليات التصدير والاستيراد التي تخص نشاطه.

عملت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال على محاولة بسط نفوذها على الإقتصاد التابع تبعية شبه مطلقة لفرنسا، وسعت بذلك السلطة الحاكمة آنذاك بفك الارتباط مع الإقتصاد الفرنسي، ورسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965 إلى غاية سنة 1980 تركز أساساً على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي.

4. الأسس النظرية للنموذج التنموي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط:

لقد إختارت دول العالم الثالث نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها وبين دول العالم المتقدم، ويمكننا تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع، ففي دول أمريكا اللاتينية على نموذج إحلال الوردات من أجل تقليص حجم إستيراد المواد المصنعة وإنتاجها محلياً، نجد أن دول جنوب شرق أسيا إعتمدت على النموذج الموجه نحو التصدير من خلال إنفتاحها الكلي على السوق الدولية، والاستثمار الأجنبي، أما النموذج الذي إعتمدته بقية دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية، والتي تتميز أيضاً أن لها أثارا فاعلة ومحرضة، ويمثل الجدول التالي توزيع الاستثمارات الحكومية على أهم القطاعات خلال الفترة1967-1977:

الجدول: يمثل توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977

	1969-1967		1973-1970		1977-1974	
	مليار د.ج	%	مليار د. ج	%	مليار د .ج	%
الزراعة	90.1	7.2	35.4	12	9.8	3.7
الصناعة	90.4	4.53	80.2	3.57	1.74	1.61
قطاعات اخرى	37.2	8.25	15.11	7.3	2.38	6.31
المجموع	17.9	100	30.36	100	2.121	100

source: Achene Ammarouche**,liberalization économique et problèmes de la transition en**,thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, **Algerie**France,2004,p:137.

يوضح لنا هذا الجدول توجه السلطات الحكومية في تنفيذ برامج التصنيع، حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي نسبة 50% من حجم الاستثمارات الحكومية الكلية، حيث وصلت إلى3.57% خلال الفترة 1970-1973، وتجاوزت 61% خلال الفترة 1974-1977، وفي نفس الوقت نلاحظ أن القطاع الزراعي هو الذي دفع ثمن التغيرات، حيث انخفضت حصته من 20% خلال الفترة 1967-1969 إلى 3.7% خلال الفترة 1974-1977، ولقد هدفت إستراتيجية التصنيع إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الإقتصادية، وذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلية، ولقد أبقت الجزائر على إنفتاحها نحو الخارج فيما يتعلق بإستيراد التكنولوجيا والتخصص في تصدير المحروقات، ولقد عرفت إستراتيجية التصنيع عدة صعوبات تمثلت أساساً في أن الجهاز الإنتاجي لم يكن يشتغل بكامل طاقته الإنتاجية، ومن جهة ثانية نقص الإطارات والكفاءات التي يمكنها إدارة العملية الإنتاجية بكل فعالية مما إضطر بالحكومة إلى الإستعانة بالخبرات الأجنبية، ولعل السمة المميزة خلال هذه الفترة هي إتباع مخططات تنموية طويلة الأجل.

1.4. المخططات التنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1979:

إمتازت الفترة 1967-1979 بكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول، والمخطط الرباعي الثاني.

1.1.4. المخطط الثلاثي الأول 1967-1969: يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الآجال، وقد انصبّ موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا ما يدعى الاستثمارات الباقي انجازها (10.52 مليار دج) ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات:

- ✓ الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة بـ 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.
- ✓ الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات ...الخ) 0.36 مليار دج.

- ✓ الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة (كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج موزعة على التقنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

والشكل التالي يبين التوزيع النسبي لاستثمارت المخطط الثلاثي حسب القطاعات للفترة 1967-1969

الشكل: يمثل التوزيع النسبي لاستثمارات المخطط الثلاثي حسب القطاعات للفترة 1967-1969

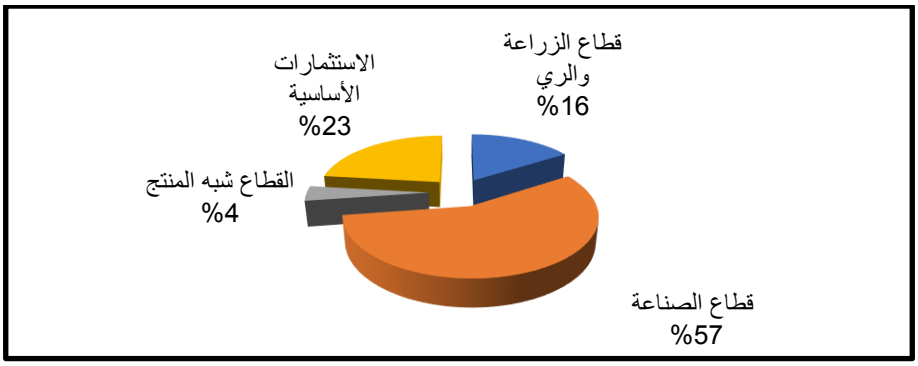

يتضح من الشكل أعلاه أن قطاع الصناعة يساهم بنسبة 57% من مجموع الاستثمارات، وذلك راجع إلى إهتمام السلطة الحكومية بهذا القطاع للنهوض بالإقتصاد الوطني سواءً كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، يليها قطاع الاستثمارات الأساسية(القطاع الغير المنتج) مثل: التربية والتكوين، السكن...إلخ، الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت بـ23% من مجموع الاستثمارات، ثم قطاع الزراعة والري بنسبة 16% من مجموع الاستثمارات، أما قطاع شبه المنتج (السياحة ، النقل ....إلخ) فقد إحتل المرتبة الأخيرة ضمن هذا المخطط الثلاثي بنسبة ضعيفة قدرت بـ4% من مجموع الاستثمارات.

2.1.4. المخطط الرباعي الأول1970-1973: تبنت السلطات الجزائرية في هذه الحقبة إستراتيجية النمو الغير متوازن، وهي لا تعني نمو جميع القطاعات في وقت واحد، وإنما النمو بزيادة قطاع واحد هو المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى، ولقد لعبت الصناعة القاعدية(صناعة وسائل الإنتاج) دور القطاع الرائد في إستراتيجية النمو غير المتوازن، فأستحوذ القطاع الصناعي على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري وصل إلى 17.79% من حجم الإنفاق الاستثماري الإجمالي خلال المخطط الرباعي الأول يليه قطاع المحروقات بنسبة 14.85%.

الشكل : ***يمثل إستثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973 (الوحدة: مليار دج)***

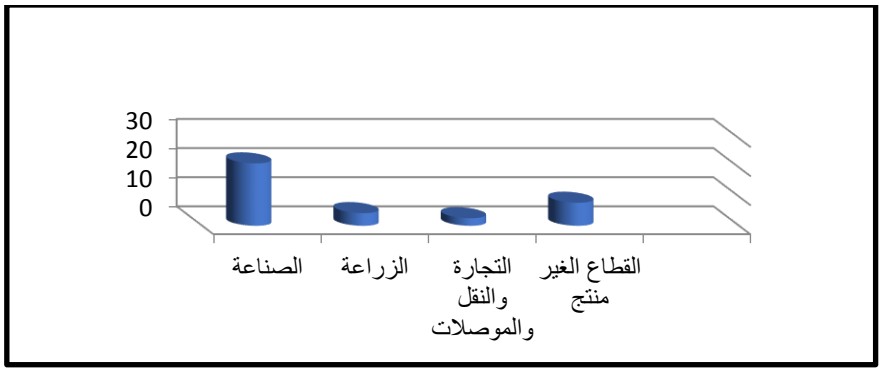

المصدر : محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،1991،ص:198.

والملاحظ من خلال هذا الشكل أن المخطط الرباعي الأول خص الصناعة بالأولوية، حيث حظيت بحصة الأسد بهد دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، و حققت الاستثمارات الفعلية بالنسبة للقطاع مبلغ يقدر بـ21.44 مليار دج، يليه القطاع الغير المنتج بمبلغ يقدر بـ7.92 مليار دج ،أما القطاع الزراعي فقد قدرت إستثمارته الفعلية مبلغ بـ4.35 مليار دج، وفي المرتبة الأخيرة قطاع التجارة والنقل والموصلات بمبلغ يقدر بـ 2.6 مليار دج.

3.1.4. المخطط الرباعي الثاني1974-1977: ضمن نفس الإسترتيجية المعلن عنها في المخطط الرباعي الأول، واصلت الحكومة الجزائرية تطبيق سياستها الاقتصادية الكلية، بحجم إستثمار كبير وصلت قيمته إلى 50% من الإنتاج الوطني الخام، وهي نسبة تعد الأكبر في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

ويعود الفضل في ذلك لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الاستثماري لقطاع المحروقات بنسبة 17.82% يليه قطاع الصناعة القاعدية بـ16.91%.

وما يمكن ملاحظته أيضاً في مرحلة السبعينات هو تجاهل دور القطاع الخاص في إحداث التنمية حيث سعت الدولة لإحكام قبضتها على الإقتصاد من خلال توسيع القطاع العمومي والسيطرة عليه، حيث إنتقلت حصة هذا القطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 34.07%(سنة 1969) إلى 65.42%(سنة 1978) هذا من جهة، ومن جهة ثانية ثبات كل من أسعار الفائدة وإستقرار مستويات الأسعار لأن الدولة تقوم بعملية تدعيم الأسعار.

بعد فترة الإنقطاع عن عملية التخطيط لسنتين، عادت السلطات الجزائرية إلى الأخذ بالتخطيط الإقتصادي ووضعت خلال مرحلة الثمانينات مخططين خماسين يمتازان عن سابقيها بالإعتمادات المالية الكبيرة.

الجدول : يمثل *إستثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974-1977* **(الوحدة: مليار دينار جزائري)**

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الصناعة	**48.00**	**74.15**
الزراعة والري	**16.72**	**8.91**
البناء والأشغال العمومية	**2.73**	**3.45**
القطاع شبه المنتج	**0.50**	**10.22**
الهياكل الأساسية	**32.27**	**24.50**

المصدر: ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **الحصيلة العشرية(1967-1978)**، الجزائر، ماي 1980، ص:07.

والملاحظ أن هذا المخطط يعتبر أكثر نضجاً وتقدماً مقارنة بالمخططات السابقة، بسبب شمولية التخطيط بمشاركة السلطات المركزية والمحلية، أما بخصوص مراقبة البرامج الإستثمارية فالعبء الأكبر تحملته وزارة المالية، لأنها هي التي توزع قيمة الاستثمارات السنوية في المخطط مع ترك القرار النهائي لوزارة التخطيط ممثلة في المجلس الوطني للتخطيط لإقرار أو تعديل هذا التوزيع.

ولقد خصصت الدولة مبلغاً استثماريا قدره 110.22 مليار دج موزعة حسب الأولوية، فالاستثمارات الصناعية خصص لها مبلغ 48 مليار دج كترخيص مالي، ويرجع هذا الاهتمام بالقطاع الصناعي إلى الأولوية التي منحتها الدولة لسياسة التصنيع التي بدأت مع تطبيق المخطط الثلاثي، واستثمارات الهياكل الأساسية بقيمة 32.27 مليار دج، وقطاع الزراعة والري بقيمة 16.72 مليار دج كترخيص مالي لمواجهة تكاليف استثمارية إجمالية قدرها 31.6 مليار دج، والهدف من وراء الاهتمام بالزراعة يكمن في تطوير أسلوب الإنتاج الزراعي الذي يشكل جزءاً من القطاع المنتج مباشرة الذي يعتبر القاعدة المادية لتطوير المجتمع.

أما فيما يخص الاستثمارات شبه الإنتاجية(سياحة، نقل ، موصلات...إلخ) بقيمة 10.50 مليار دج، وهذه الاستثمارات تمثل عملية إسنادية لقطاع الإنتاج المباشرة، واستثمارات وحدات إنجاز البناء والأشغال العمومية بقيمة 2.73 مليار دج.

والملاحظ من خلال هذا المخطط وبالرغم من الاستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي لم ينجز يقدر بـ 190.17 مليار دج من مجموع الاستثمارات المسجلة في المخطط الرباعي الثاني والبالغة 311.30 مليار دج، أي بنسبة 61% بقية بدون إنجاز وهذا ما أستدعى تخصيص مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني مدتها سنة من 1978 إلى سنة 1979 لإنجاز ماتبقى.

وشكلت برامج الاستثمارات المسجلة أو التي أعيد مراجعتها ما قيمته 95.63 مليار دج، وكانت قيمة الاستثمارات الفعلية في نهاية سنة 1978 هي 52.65 مليار دج و54.78 مليار دج في نهاية سنة 1979.

المحور الرابع: السياسة الاقتصادية الكلية خلال مرحلة التنمية اللامركزية

عرفت السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى إنخفاض الأداء الاقتصادي والتحولات في البنية الاجتماعية منذ الإستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أي خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجباً إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع. وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال الفترة 1980-1989 تركيزاً على التحولات الجيدة التي يعرفها الإقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى إتخاذ عدة إصلاحات تماشياً مع الوضع الإقتصادي العالمي والوضع الإقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الاختلالات الإقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات.

1- المخططات التنموية خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1984:

وعرفت المرحلة 1980-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنموين هما: المخطط الخماسي الأول 1980-1984، المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، حيث تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الإقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعياً منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى الإنجازات المحققة، سنحاول التطرق إلى المخططات والإصلاحات التي عرفتها هذه الفترة من خلال التالي:

1.1. المخطط الخماسي الأول 1980-1984: وضعت الجزائر **مخططاً خماسياً***، يمتد من سنة 1980 إلى نهاية سنة 1984، تضمن هذا المخطط توجهات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، لقد كان أساس هذه التوجهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي إتبعتها الجزائر في الفترة السابقة من جهة، وآفاق عشرية التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1989، من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما أنه يركز كثيراً على الإقتصاد في إدارة المارد النادرة، خصوصاً رأس المال، كما يركز أيضا على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن الصناعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الإجتماعية من جهة ثانية، وقد حدد المخطط أهداف أخرى نذكرها في:

- ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الإندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- ✓ تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.
- ✓ تكييف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وإمتصاص التأخر الكبير المتراكم، في بعض القطاعات، وتوفير شروط إستعمال أحسن لقدرات الإنتاج وتطويرها.
- ✓ تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والإجتماعية على كل التراب الوطني.
- ✓ تكييف شروط تنظيم وتسيير الإقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات، وإستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.

* عرف هذا المخطط بشعار **" من أجل حياة أفضل"**، كما تميز عن غيره من المخططات من حيث المد، بهدف تخزين إستقرار البرنامج على المدى المتوسط وتفادي إعادة برمجة إستثمارات في المخطط السابق في المخطط اللاحق.

✓ إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

من هنا نستخلص أن هذه الخطة كانت تهدف إلى الحد من الإختلالات التي طبعت الاستثمارات الوطنية، لأن المؤسسات الكبيرة سلبت القرار وأثرت على إدارة التخطيط للحصول على إعتمادات مالية لتمويل إستثماراتها، وهذا على حساب تمويل القطاعات الأخرى كالزراعة أو الهياكل القاعدية، وهذا إضافة لعدم الإهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي أنتقلت من حصة 376 مليون دولار سنة 1980 إلى أن تصل تقريباً منعدمة في سنتي 1983و1985.

الجدول : يمثل إستثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

البرامج	برامج الإستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	1980-1984	مابعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
القطاع شبه المنتج	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
القطاع الغير المنتج	26.6	50.5	87.1	54.2	22.9

المصدر: التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول(1980-1984)**، الجزائر،ص:50.

إن درس التجربة السابقة يفرض على الجزائر أن نراعي طاقاتها في الإنجاز والتحكم في الموارد الخارجية المعبئة ونمو اكبر للمشاريع، فالبرنامج الذي تضمنه المخطط الخماسي الأول(1980-1984) هو البرنامج الجديد، أي الاستثمارات المخصصة لفترة(1980-1984)، ومن خلال الجدول أعلاه قد بلغت حصة قطاع الصناعة 32.21 مليار دج من إجمالي الاستثمارات الجديدة، وهو ما يدل على أن السياسة التنموية الجديدة أخذت في توجيه الاستثمار نحو الصناعات الأخرى، عوضاً عن الفترة السابقة، التي أخذت فيها المحروقات حصة الأسد من البرنامج المسطر، والملاحظ أيضاً من خلال المخطط أن الدولة أعطت إهتماما بقطاع الفلاحة والقطاع الغير المنتج والقطاع شبه المنتج حيث استحوذت على41.6 و13.4و50.5 مليار دج على التوالي.

2.1. المخطط الخماسي الثاني1985-1989: في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني، وقد شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وكان هذا المخطط يهدف إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الممكن تعبئتها وإدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأجل، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار، وكذا المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وإستقلالية قرارات الدولة لاسيما في التوازنات المالية والخارجية.

وقد خص هذا المخطط بإعتماد يقدر بـ828.38 مليار دج، كما خصصت مانسبته 55% من النفقات خصصت لإنهاء البرنامج الجاري إنجازا إلى غاية 1984، ولهذا سنحاول التعرف على نسب هياكل المصاريف المتراكمة للبرنامج الخماسي الثاني لكل قطاع على حدى وهذا حسب الشكل التالي:

الشكل رقم : يمثل *نسب المصاريف المتراكمة للبرنامج الوطني للاستثمارات 1985-1989*

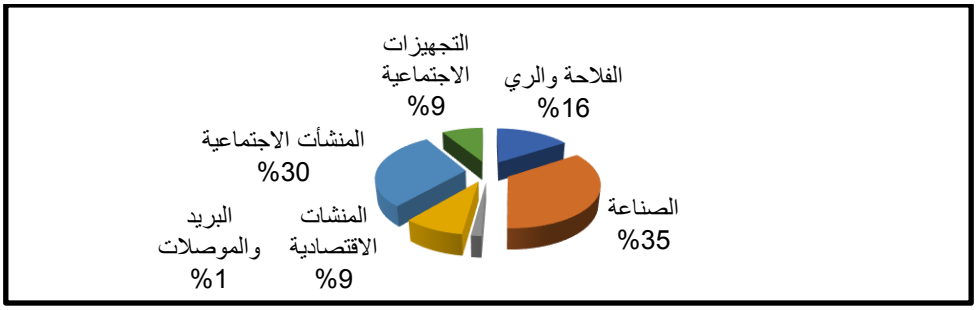

المصدر: التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1984-1989)**، جانفي 1985، الجزائر، ص:173.

فمجموع المصاريف المتراكمة للفترة 1985-1989 قدرت بـ550 مليار دج، ومن خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة اخذ حصة الأسد بنسبة 35% من إجمالي المصاريف المتراكمة بمصاريف قدرت بـ174.2 مليار دج ، في حين أن ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيراً سواء بالنسبة للتقديرات أو الإنجاز، أما فيما يخص قطاع المنشأت الإجتماعية فقد خصص له 30% من إجمالي المصاريف، يليه قطاع الفلاحة والري فحصتها 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة 16% تقريباً من النفقات الإجمالية، وهذا تعبير على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة والري.

أما باقي القطاعات(المنشأت الاقتصادية، المنشات الإجتماعية، البريد والموصلات)، وحسب تقرير برنامج المخطط فقد تحصل على النسب التالية من مجموع المصاريف المتراكمة للفترة الحالية والفترات السابقة 9%، 30%، 9% على الترتيب.

- **إنعكاس الأزمة النفطية لسنة 1986 على التوازنات الاقتصادية والمالية:**

غير أن الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الثاني عرفت تعقيدات وصعوبات كثيرة أفضت إلى الإنفجار الإجتماعي سنة 1988، ومن أبرز هذه التعقيدات أيضاً إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية لتصل أسعارها إلى 14.88 دولار للبرميل سنة 1986 بعدما كانت 29.1 دولار للبرميل سنة 1985، و32 دولار للبرميل سنة1984، هذا الوضع الصعب إنجر عنه إنخفاض عائدات صادرات قطاع المحروقات فقد إنخفضت من 12.70 مليار دولار سنة 1985إلى7.68 مليار دولار سنة 1986، فالإنخفاض من سنة 1985إلى سنة 1986 قدر بقيمة5.02 مليار دولار وهو مايعادل 40%، هذا الإنخفاض الرهيب في الأسعار والعائدات البترولية جعل الجزائر تخسر مبالغ ضخمة من العملة الصعبة، وفي نفس الوقت فقد الدولار الأمريكي 50% من قيمته إتجاه العملات المتداولة، كما عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل نتيجة الظروف السائدة لتصل إلى 26.07 مليار دولار سنة 1989.

الشكل رقم: يمثل تطور المديونية الخارجية وخدماتها في الجزائر للفترة 1985-1989 (مليار دج)

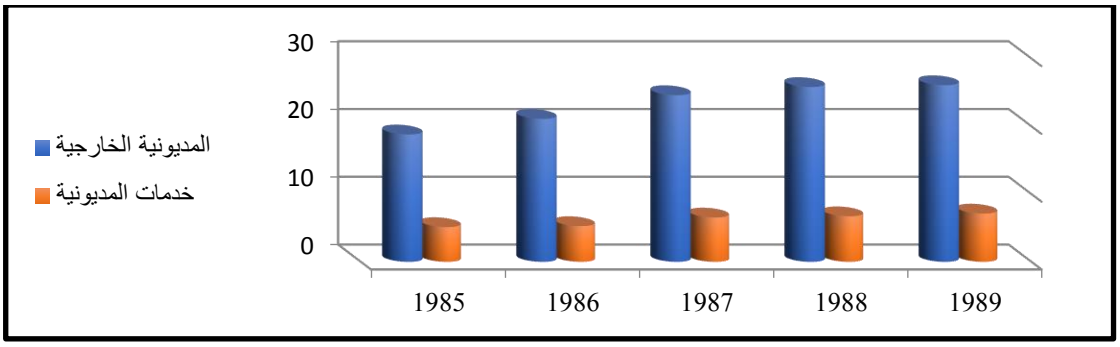

المصدر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004،ص:181.

إبتدءاً من سنة 1986 تغير الوضع بعد إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية إذ أصبحت الجزائر تعاني من مشكلة نقص الأموال بالعملة الصعبة وبالتالي عدم قدرتها على التسديد في الأوقات المحددة، وهنا بدأت المديونية الخارجية إلى الإرتفاع، والملاحظ من الشكل اعلاه أنها إنتقلت من 18.8 مليار دولار سنة 1985 إلى 21.1 مليار دولار سنة 1986 و24.6 مليار دولار سنة 1987، ولم تتوقف عن الإرتفاع إلى غاية منتصف التسعينات عندما لجأت الجزائر إلى جدولة إعادة ديونها، والملاحظ من خلال الشكل أعلاه إرتفاع خدمات المديونية نتيجة لإرتفاع المديونية حيث إنتقلت من 5.128 مليار دولار سنة 1985 إلى 5.275 مليار دولار سنة 1986 و6.545 مليار دولار سنة 1987، وإستمرت في الإرتفاع حتى بلغت في سنة 1991 قيمة 9.508 مليار دولار، وبذلك إستحوذت المديونية وخدماتها على مداخيل الصادرات التي تشكل فيها صادرات المحروقات أكثر من95%، وعندما نقارن نسبة خدمات المديونية إلى الصادرات نجدها فاقت النسبة 50% دليل على أن الوضعية لاتعبر عن الإرتياح، مع العلم أن هذه النسبة بلغت 51% سنة 1986 و54.4% سنة 1987 و80.3 سنة 1988 وبقيت في التصاعد المستمر إلى غاية النصف الأول من التسعينات، حيث بلغت في إحدى الفترات92.3%، أما الأسباب التي أدت إلى إرتفاع خدمات المديونية فتتمثل فيما يلي:

- ✓ إنخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسب إنخفاض أسعار البترول وإنعكس ذلك على نقص النقد الأجنبي ومنه ضعف القدرة على التسديد وبالتالي تراكمت المديونية وخدماتها.
- ✓ إرتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب ظهور الركود الإقتصادي العام على مستوى المؤسسات الإقتصادية العمومية.
- ✓ إنخفاض سعر الدولار الأمريكي.
- ✓ إرتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة وإنخفاضها في البلدان مما أدى إلى إرتفاع مخزون المديونية وخدماتها.

المحور الخامس : مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي

تسعى جل الاقتصاديات إلى تحقيق التنمية، حيث حضيَّ هذا الموضوع باهتمام كبير وذلك بهدف معرفة مصادرها وأساليب تحقيقها وكيفية استدامتها والعوامل المدعمة لها، وعلاقتها بالإصلاحات الاقتصادية، حيث عمدت الكثير من الدول النامية إلى التخلي على نظام التخطيط المركزي وتبني نظام اقتصاد السوق، في خطوة منها لتحقيق التنمية.

هذا التوجه والذي أصبح ضرورة تنادي بها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) وذلك بالتدرج وفق تطبيق برامج التعديل والإصلاح الهيكلي والتثبيت والاستقرار الاقتصادي والمعروفة بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية التي أقر بنودها"**إجماع واشنطن** " ظهر على إثر المديونية الخارجية سنة 1982التي عانت منها معظم الدول النامية، حيث يعتبر الاستقرار والتحرير الاقتصادي والخوصصة من أبرز مقومات الجيل الأول إذ تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار ومعالجة الإختلالات التي أصابت الدول النامية على مستوى اقتصادياتها الكلية.

إلا أنه وبعد تقييم لتجارب إصلاحات الجيل الأول اتضح عدم كفايتها واقتصار أوجه التحسن فيها على الجوانب النقدية والمالية في حين لم تشهد الجوانب الاجتماعية تقدما واضحا حيث تم تسجيل نتائج جد ضعيفة وسلبية في بعض الأحيان على هذا المستوى، هذه النتائج دلالة على وجود حلقة مفرغة لم تستطع إصلاحات الجيل الأول تناولها أوالإشارة إليها، فقد أثبتت الدراسات الميدانية في العديد من الدول بأن فشل برامج الإصلاحات السابقة يعود أساسا لافتقاد هذه الأخيرة لمحور الإصلاح المؤسسي الذي يعتبر أساس وسبب نجاح دول شرق آسيا التي لم تطبق بنود إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين.

1- الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية:

من هذا المنطلق تم اعتماد صيغة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية تهتم بالإطار المؤسساتي والاجتماعي أُطلق عليها بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية أو ما بعد إجماع واشنطن**"إجماع واشنطن الموسع".**

وكغيرها من الدول النامية عانت الجزائر،والتي تميزت بخصائص مشتركة فعلى غرار حضور الدولة، تشابه نماذج التنمية ...الخ، من هشاشة اقتصادياتها اتضحت أكثر غداة الأزمة البترولية الدولية سنة1982، التي انجر عنها مشاكل واختلالات هيكلية تخبطت فيها هذه الدول جعلت المؤسسات المالية الدولية تتدخل لاقتراح سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي محاولة إيجاد حلول للتحدي الذي تمر به الدول المغاربية وهو كيفية الانتقال من نظام اقتصاد ريعي تسيطر عليه الدولة مركزيا إلى نموذج اقتصادي تنافسي مبني على اقتصاد السوق ويهدف بالأساس إلى إحداث فائض في الدخل وخلق فرص التشغيل، حيث امتدت فترة إصلاحات الجيل الأول إلى ما يقارب عشر سنوات بدءًا من الثمانينات.

2.الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني تعتبر تكملة للإصلاحات الاقتصادية للجيل الأول كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة ما بعد إجماع واشنطن ومنهم من يفضل عبارة "**إجماع واشنطن الموسع**".

وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات و الذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.[2]

الجيل الثاني من الإصلاحات هو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي (الجيل الأول من الإصلاحات) ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في أمريكا

اللاتينية كما في إفريقيا وفي الدول الاشتراكية سابقا كما في آسيا، كان واضحا مما جعل المؤسسين يصممون على تحليل الفشل.

هناك محوران أساسيان تدعمها مجموعة أعمال المؤسسات المالية والدولية وكذا بعض الاقتصاديين وهما **الإصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر**.

وأعمال واشنطن الموسع: طرحها الاقتصادي داني رودريك (2003) و(2004) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون.

يحتوى إجماع واشنطن الموسع 10 بنود وهذا حفاظا على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي، وهي تتراوح من مكافحة الفساد و الحكومة إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، و الجدول التالي يوضح بنود الإجماعين الأول والثاني.

الجدول رقم يمثل: إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع

إجماع واشنطن	إجماع واشنطن الموسع
1- انضباط المالية العامة	11- حوكمة الشركات
2- إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة	12- مكافحة الفساد
3- الإصلاح الضريبي	13- مرونة أسواق العمل
4- تحرير أسعار الفائدة	14- الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية
5- سعر صرف تنافسي	15- الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية
6- تحرير التجارة	16- فتح حساب رأس المال بحذر
7- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	17- أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة
8- الخوصصة	18- استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم
9- إلغاء القيود	19- شبكات الأمان الاجتماعي
10- حماية حقوق الملكية	20- محاربة الفقر

Source: Dani Rodrik, Growth strategoes, august 2004.
http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html(24-12-2009).

إذن هذه الإصلاحات العشر الجديدة التي جاء بها داني رودريك والتي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات السابقة والتي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخوصصة، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية.

سادت المفاهيم المستمدة من إجماع واشنطن كأساس للإصلاح التنموي، الحد من الرقابة، حرية التجارة، الخصخصة، تحرير حساب رأس المال، تقويم أسعار الصرف، الاهتمام الضئيل بدور المؤسسات في المراحل الأولى من الثمانينيات وانحصار دور الدولة على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتوفير التعليم والأمن والدفاع ...الخ، إلا أنه وفي نهاية القرن ظهرت وجهات نظر اقتصادية أكثر توازنا بعد فشل سياسات إجماع واشنطن في تحقيق الأهداف الاقتصادية تدعو إلى الاهتمام بثلاث محاور رئيسية:

- أفكار الجيل الثاني من الإصلاح بسبب فشل آلية السوق و الخصخصة في التجربة الروسية، و الاقتناع بضرورة الحاجة لدعم مؤسسي تنظيمي من الدولة؛

المحور السادس : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1986-1999

مرت الجزائر بنوعين من الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في:

1. المرحلة الإنتقالية للاقتصاد الجزائري 1986-1994:

هناك عدة عوامل دفعت الإقتصاد الجزائري إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية للتحول إلى إقتصاد السوق مست القطاع البنكي سنة 1986 وكذا الإصلاح الزراعي سنة 1987 ومنح المؤسسات العمومية الإستقلالية وجعلها تخضع للقانون التجاري في سنة 1989، ولعل أهم هذه الدوافع هي إرتفاع التضخم مع بداية سنة 1989، ثم برز هيجانه بعد تحرير الأسعار سنة 1994 ليحقق التضخم بحلول نهاية شهر ديسمبر 1994 نسبة 39%، ومن بين الأسباب التي أدت إلى الإرتفاع خلال الفترة 1989- 1994 نذكرها في التالي:

- هو الإعتقاد الواسع في النظرية المظللة للخمول التضخمي، والذي كان فعلاً العامل الأساسي لإخفاء عدم نجاح السلطات النقدية في إيقاف الزيادات الرهيبة في الأسعار.
- هو ظهور عجوزات الميزانية أين كان لبنك الجزائر إستقلالية رمزية فقط وأين لم تكن عمليات تمويل الدين بعد ممكنة.

إلا أن الهبوط الفعلي لمعدلاته لم يظهر إلا بعد سنة 1997 عندما قارب نسبة 6.1%، ففي اغلب الحالات لم تكن الشرارة الأولى للتضخم مرفوضة لأنها تقلل من عبء المديونية الموروثة عن عهد التخطيط المركزي والذي كان معتمداً على الأسعار الخاطئة.

أما العوامل الخارجية التي أدت إلى الإصلاحات خلال الفترة إرتفاع المديونية وعبء الدين الخارجي وإنخفاض المقدرة الإقتراضية للبلاد، بسبب إنخفاض إحتياطاتها، ولعل القطرة التي أفاضت الكأس هي إنخفاض أسعار البترول سنة 1986، ولقد إهتمت بعض النماذج بتأثير تغيرات أسعار المحروقات على الإقتصاديات الوطنية ولعل أهم هذه النماذج هو ماأصطلح تسميته **بالمرض الهولندي***، حيث أن المشكلة الرئيسية التي يطرحها هذا النموذج تتمثل في أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى اختلالات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية، وهذا ما جرى في حالة الجزائر، حيث يقترح هذا النموذج بديلاً يتمثل في القبول بمستوى رفاهية أدنى مع هيكل إنتاجي متزن، وعند تطبيق النموذج في الجزائر ومع تكيف الاقتصاد الجزائري مع الصدمات النفطية من خلال مجموعة من العناصر تتمثل في توزيع التشغيل، القيمة المضافة والأسعار النسبية.

2. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1994:

رغم قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والرغبة في إجراء التغييرات خلال الفترة 1986-1989 كان من وراءها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إلا أن الأوضاع بقيت على حالها، هذا ما أستوجب الاستنجاد بالهيئات الدولية والمتمثلة في الصندوق النقد الدولي لمرافقة الدولة في إحداث التغيرات المناسبة، وهذا بعد فشل

* أو مايعرف:Dutch disease أو la maladie hollandaise، هذا النموذج تمت صياغته من طرفR.G Gregory و W.M cordon ، حيث يهدف هذا النموذج إلى شرح أثر الزيادة في حصيلة الصادرات من المواد الأولية على التوزيع القطاعي للإنتاج، وإرتبط هذا النموذج بالغاز الطبيعي ولنفط لهولندا وبحر الشمال خلال الصدمتين البتروليتين.

محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989 قامت الجزائر بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات خلال الفترة 1989-1994 مع الصندوق النقد الدولي ، وهذا من خلال برنامج التثبيت•.

1.2. الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول1989**: لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS ***في إطار اتفاق STAND BY، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

إنّ انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي قدر بـ: 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS ، وهو مكمل للإتفاق بهدف التخفيف من مشكلة المديونية وخدماتها وسحبته الجزائر في نفس السنة على أن تاريخ إستحقاقه من 3 إلى 5 سنوات، فكان مجموع الفروق الممنوحة 560 مليون دولار.

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدّل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أنّ الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% هذا يدل على أنّ الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

2.2. الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991: فقد تم الإمضاء عليه في جوان 1991 ومدته ثمانية عشر شهراً ويتعلق بتحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار، مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنها رسالة حسن النية والمتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وضرورة تحقيق فائض في الموازنة والتحكم في التضخم وتنويع الصادرات، تمهيداً للإنتقال إلى إقتصاد السوق.

3.2. الاتجاه الغير الأصولي لسياسة الاقتصادية الكلية 1992: وهي المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة 92-1993، حيث كانت العودة للاقتصاد الإداري، وكانت هذه المرحلة اللاءات الثلاث*، حيث أن السياسة الكينزية المطبقة في الجزائري لم تؤتي أكلها خلال الفترة 1992-1993 وحاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولاً بالاقتراض من الجهاز المصرفي، والنتيجة كانت مخالفة للأهداف التي يتم البحث عنها، حيث ان قيمة الدينار كانت مبالغ في تقييمها، مما قلص إيرادات الصادرات وشجع المستوردين عوض المنتجين، كما أن عجز الموازنة العامة بلغ 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وفي ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ إنخفاض الصادرات من المحروقات من 9994.10 مليار دولار سنة 1992 إلى 8796.9 مليار دولار سنة 1993، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات وفي نفس

• برامج التثبيت أو سياسات التثبيت وإختص بها الصندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة الطلب الكلي من خلال سياسة مالية ونقدية إنكماشية.

** هذا الإستعداد أعطى الأولوية لفعالية السياسة النقدية، قبل هذا الإصلاح المشار إليه، ولم يكن بالإمكان الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك لوجود تداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف الوساطة المالية.

*** حقوق السحب الخاصة نقد إحتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية(ذهب، دولار...إلخ) إستحدثها الصندوق النقدي الدولي 1986 بعد أن تقدمت البلدان الصناعية العشر بإقتراح في هذا الصدد.

* لاتنخفض قيمة الدينار،لا لإعادة الجدولة، لا للخوصصة.

الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره 30.4 مليار دولار تم تمويله بإستهلاك إحتياطات الصرف، كما أن معدل البطالة بلغ 33% سنة 1993، وأما هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم المقدرة على الدفع إبتداءً من سنة 1994.

4.2. الاتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994**: لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها فيما يلي:

- ✓ الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993.
- ✓ الاختلالات المالية الداخلية(عجز الميزانية الدائم).
- ✓ عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر بـ:76% وقد أثر هذا على صادرات الجزائر.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل DTS 731.5، وزّع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره DTS 389 وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليها سابقا نذكر منها ما يلي:

تعديل معدل الصرف ليصبح 1دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدّل 40.17%.

- ✓ بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.
- ✓ تقليص وتيرة التوسع النقدي(الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14%وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.
- ✓ الإحتفاظ بحد أدنى من الإحتياطات الدولية والناتجة عن عملية إعادة الجدولة وكذلك القروض المحصل عليها من مختلف المصادر.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تمّ الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحدّدت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.

5.2. نتائج برامج التثبيت على مستوى السياسات الإقتصادية: ومن أهم النتائج التي تم تحقيقها بعد إنتهاء تطبيق هذه البرامج فقد كانت مايلي:

1.5.2. السياسة الإقتصادية الكلية على الصعيد الخارجي: كان من شأن برنامج الإصلاح الإقتصادي أن يساعد على تصحيح وتسوية مستوى الأسعار النسبية, كما يسمح بإنفتاح الإقتصاد الجزائري على الخارج.وهكذا فقد كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية تهدف إلى منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية, وتميزت هذه المرحلة بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة, وبدأ تطبيق هذا البرنامج سنة 1990 , ثم بعد ذلك بادرت السلطات النقدية بإجراء

** عرف هذا الإتفاق ببرنامج الإستقرار الإقتصادي قصير المدى وذلك بين أيار 1994 وآذار 1995.

التخفيضات الرسمية الأولية للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في سبتمبر عام 1991 , وقد قدرت نسبة التخفيض بحوالي 22 % حيث انتقل سعر الدينار من 17.8 DZD مقابل 1 دولار, في شهر نوفمبر لنفس السنة,
وكان هذا البرنامج يهدف إلى التقليص من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية, بالإضافة إلى البحث عن تحقيق قابلية تحويل الدينار لأغراض المعاملات التجارية.

2.5.2. السياسة الإقتصادية الكلية على الصعيد الداخلي: منذ 1989 أعيد الإعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الإقتصاد, خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض لسنة 1990 , بحيث تحولت السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي كان يعتبر في نفس الوقت مجلس إدارة بنك الجزائر, وقد حددت لها أهداف أساسية منها : امتصاص السيولة المفرطة في الإقتصاد الوطني من جهة, وجعل نمو عرض النقود متماشيا مع أهداف الإنتاج الإقتصادي من جهة أخرى. قدرت نسب السيولة في الإقتصاد الوطني بـ 91.56 سنة 1988 , وقد أصبحت تقدر بـ 49% سنة 1992 وعليه نرى أن نتائج هذه السياسة بدت مقبولة لكن على الرغم من الإجراءات التي بذلت لتخفيض السيولة المفرطة, إلا أنها لم تستطع التحكم في التضخم. ويمكن تفسير ظهور هذه الموجة التضخمية بعدة أسباب من بينها: تحرير نظام الأسعار في نطاق سياسات تحرير الإقتصاد المتبعة من طرف الدولة الجزائرية, بحيث عرف تحرير الأسعار قفزة كبيرة خلال سنة 1991.

3. برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1998:

بعد تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي بنجاح، حررت الجزائر خطاباً جديداً للنوايا تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام إتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من أيار 1995 إلى أيار 1998، وتتمثل أهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد إستيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%.
- ✓ مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.
- ✓ خفض العجز في الحساب الجاري الجزائري من9.6% من الناتج المحلي الخام سنة94 /95 إلى 2.2% سنة 98/97.

ولقد تم تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي بهدف تخفيضه وتوفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي، كماأن إرجاع توازن المدفوعات كان هدفاً رئيساً للصندوق، وذلك من أجل دعم الملاءة المالية للدولة تجاه الدائنين.

ومن أهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على مستوى السياسات الاقتصادية:

1.3. استعادة التوازنات الخارجية: تجسد ذلك في ارتفاع احتياطي الصرف إلى 8.9 مليار دولار في أيار 1998في حين لم تكن **تتجاوز1 مليار دولار** في نهاية آذار 1993 ، كما تم التحكم في تطور المديونية الخارجية وذلك باستخدام موارد

الصندوق المتاحة، كما يظهر تحسن الوضعية الخارجية من خلال تحسن الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة وتراجع الواردات من جهة أخرى.

2.3. تحسن مؤشرات المالية العامة: والجدول التالي يظهر تطور المالية العامة خلال الفترة:

الجدول يمثل : تطور المالية العامة (1994-1998)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة الإيرادات العامة من الناتج%	29.5	30.6	33.4	36.2	-
نسبة النفقات العامة من الناتج%	31.4	30.0	29.4	33.6	-
نسبة الرصيد الإجمالي من الناتج%	4.4-	1.5-	2.9	2.4	3.6-
الرصيد الإجمالي للخزينة (مليار دولار)	65-	28-	70	66.1	100-

source:Abed Elmajid Bozidi,**les années 90 de l économie Algérienne,** ENAG éditions,Alger,1999,p:52.

عرفت الفترة (1994-1998) سياسة حذرة في إدارة المالية العامة، ففي الوقت الذي كانت فيه الإيرادات سائرة في طريق الارتفاع كانت النفقات العامة تنخفض، والنتيجة هي تسجيل فائض بـ70 مليار دينار سنة 1996 و66.1 مليار دولار سنة 1997، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قررت العودة إلى التمويل بالعجز سنة1998، وذلك بعد نهاية الالتزام الذي يربطها مع الصندوق النقدي الدولي وهذا ما يفسر ظهور عجز الموازنة سنة 1998 بقيمة 100 مليار دينار.

3.3. التحكم في المؤشر العام للأسعار: فقد عرفت معدلات التضخم تراجعاً كبيراً خلال هذه الفترة، فأنخفض معدل التضخم إلى حدود 16.5% عند نهاية 1996، وبلغ سنة 1997 معدل 6% و5.1% *سنة 1998* ، نتيجة الإجراءات والتدابير الصارمة للبرنامج، بعد أن كان في حدود 29% نهاية سنة 1994.

4.3. تحسن شروط تمويل الاقتصاد الوطني: وذلك بفعل تراجع أسعار الفائدة وعملية التطهير المالي للمؤسسات والمصارف، فقد انخفض سعر الفائدة من23% سنة 1994 إلى 11%، ومن جهة أخرى أعيد تمويل المؤسسات العمومية وذلك عن طريق شراء الديون المستحقة عليها، كما استفادت المصارف من هذه العملية أيضاً، والشكل الموالي يمثل تطور معدلات النمو حسب القطاعات *خلال الفترة 1993-1998:*

الشكل رقم (4-5) : تطور معدلات النمو حسب القطاعات للفترة 1993-1998(%)

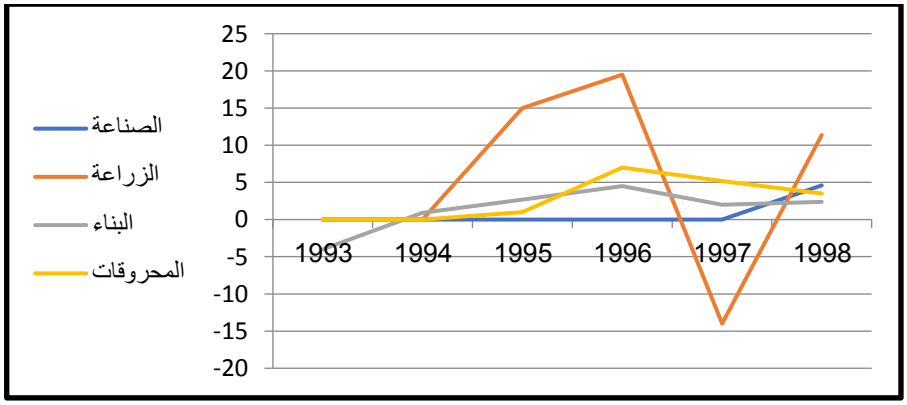

المصدر: بناء شخصي إستناداً على:

-Abed Elmajid Bozidi,**les années 90 de l économie Algérienne,** ENAG éditions,Alger,1999,p:52.

فبعد الركود الكبير الذي عرفته سنة 1994، عاد النمو من جديد، رغم اعتماده على قطاعي المحروقات والزراعة، وهما قطاعان لا يتم التحكم فيهما مما يجعل الاقتصاد معرضاً للأزمات في أي لحظة، والملاحظ من خلال الشكل التحسن في معدلات النمو للقطاعات الأربع، ففي قطاع الصناعة كان معدل النمو سالب سنة 1993 أي يقدر بحوالي-1.3% ليحقق سنة 1998 معدلاً يقدر بـ4.6%، أما فيما يخص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو قدر بحوالي- 3.7% ليرتفع معدل النمو سنة 1998 ليصل إلى 11.4%، أما قطاعي البناء والمحروقات فقد حقق سنة 1993 معدلات نمو قدرت بـ-4%و-0.8% على التوالي، ليحققا سنة 1998 تحسناً قدر بـ2.4%و 3.5% على التوالي.

المحور السابع : البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2019

عرفت هذه المرحلة بالبرامج التنموية التي اتخذتها الجزائر نتاج الفوائض النفطية منذ نهاية 1999، وكانت البرامج مقسمة الى فترات وتمس القطاعات التنموية وهي كالتالي:

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

بعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات، وبالتالي فإنها ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية.

ولقد أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998) والمتميز بالسياسة الاقتصادية الانكماشية إلى التأثير على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية، مما جعل الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1999-2000).

جدول يمثل : تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1999-2000).

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	1999	2000
معدل التضخم(%)	**2.6**	**0.3**
رصيد الميزانية العامة(مليار د.ج)	**-11.2**	**400**
حجم المديونية (مليار دولار أمريكي)	**28.315**	**25.261**
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	**4.4**	**11.9**
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	**-2.38**	**7.57**
سعر البرميل من البترول (دولار أمريكي)	**18,03**	**28**
معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي *PIB* خارج قطاع المحروقات (%)	**3.2**	**2.2**

المصدر: أحمد ضيف، إبراهيم بلقلة، مداخلة بعنوان: **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة، يومي 02-03 ديسمبر2014، الجزائر، ص:05.

ومنه فإن الهدف العملي الذي يتضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو بالدرجة الأولى إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، تعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية.

شرع في تطبيق برنامج دعم الإنعاش في سبتمبر2001، وقد جاء ليعيد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي وضبط الاختلالات الاجتماعية والجهوية بهدف خلق مناصب الشغل، وذلك من خلال دعم النشاطات التي تشغل اليد العاملة، حيث يستهدف البرنامج استحداث850000 منصب شغل خلال الفترة(2001-2004) وقد خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

الشكل يمثل : يوضح توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

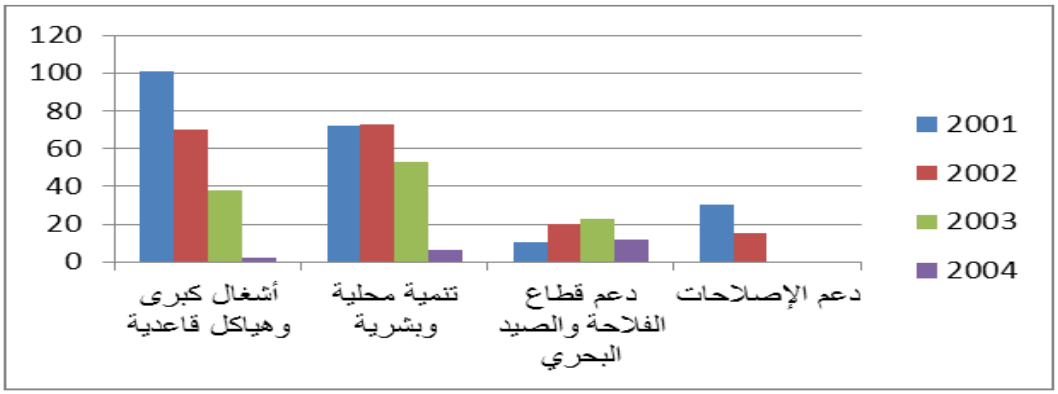

المصدر: عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مداخلة بعنوان: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)**، ملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، يومي 02-03ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 04.

يلاحظ من خلال الشكل أن توزيع الغلاف المالي تركز في السنتين الأولى والثانية (2001و2002)، وهذا يدل على رغبة الحكومة في تسريع وتيرة المشروع لاستحداث أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، حيث ركزت في البداية على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لأنه المرشح لتوفير148800منصب شغل منها 102800 دائم، يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي تطمح من خلاله إلى خلق 50750 منصب شغل منها 9900 دائم.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي15974مشروعا وزعت على النحو التالي:

جدول يمثل :مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات

المشاريع	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982

اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: نبيل بوفليح، «**آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2006/2005 ص 106.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا: أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر المشاريع بعدد 6312مشروع بنسبة 39.51٪ يليها قطاع السكن، العمران، والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع وبنسبة 27.01٪، ثم قطاع التربية، التكوين المهني والتعليم العالي بـ 1369 ثم تأتي القطاعات الأخرى.

2. برنامج دعم النمو(2005-2009): يعتبر برنامج دعم النمو هو برنامج مكمل للإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية في أفريل2004وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة2004-2009 ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى38.5دولار لبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن هذا البرنامج حول تعزيز النمو من خلال التركيز علة المجالات الأساسية التالية:

-تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛

-تحديث وتطوير شبكة البني التحتية؛

-تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص.

وقدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ8.705 مليار دينار (أي 114مليار دولار)، بما في مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009فقد قدر بـ9.680 مليار دينار (أي حوالي130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

جدول يمثل: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو (2005-2009)

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1,1
المجموع	4202,7	**100**

المصدر: ناجية صالحي، فتيحة منخناش، مداخلة بعنوان: **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 11-12 مارس 2013، الجزائر، ص ص: 07، 08.

3. مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني وتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3. محاور البرنامج: يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور وهي كتالي :

- التنمية البشرية؛ - المنشآت الأساسية؛ - تحسين الخدمة العمومية؛ - التنمية الاقتصادية؛ - مكافحة البطالة؛
- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات برنامج سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة:

الشكل يمثل : التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة (2010 -2014)

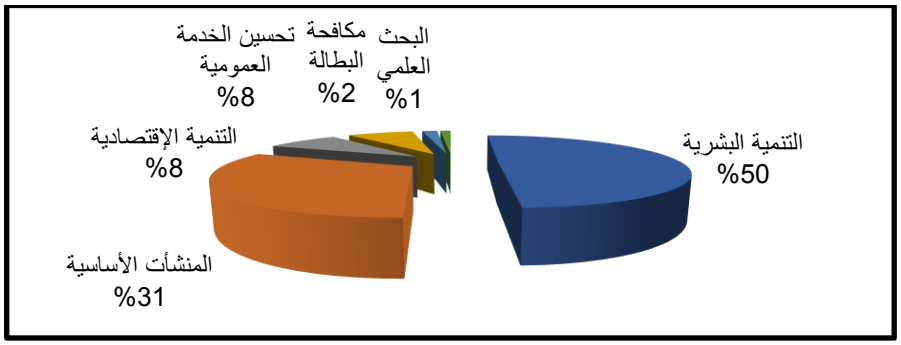

المصدر: أحمد نصير، رياض زلاسي، مداخلة بعنوان: **التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 20011-2014)**، الملتقى والوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة، يومي 02-03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 09.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهوما يمثل تقريباً 50٪ من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنويه بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31٪، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ1666 و1566 مليار دج أي ما يمثل تقريبا 8٪ من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360 و250 مليار دج أي بنسبة 2٪ و1٪.

4. المخطط التنموي الخماسي الثاني 2015-2019:

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية منذ شهر سبتمبر 2014 فتراجع النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي بضلالها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو...الخ.

إن المخطط الخماسي للتنمية رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...الخ، يهدف إلى تحقيق:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب الشغل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إبلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار و القروض...الخ؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية و مكافحة البيروقراطية و إطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

1.4. نموذج الاقتصاد الجديد "افاق 2030"

في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا وهذا من خلال تجسيد نموذج نمو اقتصادي جديد الذي تم الإعلان عنه مؤخرا ويكون على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب5.6% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة (آفاق 2030).

***المرحلة الأولى (2016- 2019):** ترتكز هذه الفترة على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعودا نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

*** المرحلة الثانية (2020- 2025)**: فمن أهداف تدارك الاقتصاد الوطني والتحاقه بركب الاقتصاد, وتليها **المرحلة الثالثة (2026- 2030)** والتي يكون فيها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن المستهدفة, حيث في مجال الإصلاحات المقترحة في إطار المؤسساتي (مناخ الأعمال),فتضمنت تسريع الإصلاحات وتحويل المخصصات المالية للاقتصاد المنتج واعتماد مخطط استثمار متعدد السنوات والإسراع في تشريع قانون عضوي لقوانين الموازنة العامة للبلاد, وهذا من خلال تحسين عائدات جبائية عادية حتى يتسنى تغطية مجمل نفقات التسيير, وكذلك إسهام الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5 إلى 10% بحلول 2030 يرافقها تحديث في إصلاح القطاع الزراعي بما يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد مع زيادة التوجه نحو التصدير.

و **يسعى النموذج من جهة اخرى** إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

و على هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

وفيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الاول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

وينتظر ان تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات و الواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 اذ يعتبر محررو الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الاخيرة".

ويتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة اربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي.

ومن اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الاساسي وتشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء وكذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس "**نظام فعلي**" للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة اصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الامر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية و اضفاء اكبر قدر من النجاعة على الادارة الاقتصادية.

يرى المقيمين لسيناريوهات النموذج الجديد وعلى رأسهم البنك العالمي أن ذلك النموذج سيغير هيكل الاقتصاد الجزائري مرورا عبر ثلاثة مراحل أساسية بدءا بمرحلة الاقلاع التي ترتكز على تهيئة ظروف مناخ الاستثمار للانطلاق نحو التصدير وكبح عجز الميزانية، فالمرحلة الانتقالية التي ستنطلق مع بداية سنة 2020 وهي في نفس الوقت مرحلة للاستدراك والتكيف مع المعطيات والمتطلبات الجديدة، فالمرحلة الأخيرة التي ستنطلق في سنة 2025 والتي ستحقق الأهداف المسطرة من طرف النموذج الجديد.

في حين يرى البعض الأخر أن محاور البرنامج غير مترابطة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بدور الدولة في دعم المؤسسات الكبرى كشركات الكهرباء والغاز التي ستطبق أسعار السوق على المستوى الدولي، الأمر الذي يساهم في تدهور الظروف المعيشية للطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط وذلك رغم توفر الجزائر على امكانيات كبيرة للنمو، وذلك من خلال امكانيات المؤسسات على ابرام عقود واتفاقيات تمويل حتى من الخارج ومن ثم انتقال الاقتصاد من التمويل الميزاني إلى تمويل السوق.

المحور الثامن: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات الدولية والاتفاقيات الدولية (الاقتصادية والتجارية)

يعد الاقتصاد الجزائري جزءًا من النظام الاقتصادي العالمي ويتأثر بالتغيرات التي تحدث في السوق العالمية والسياسات الاقتصادية الدولية. ومنذ استقلالها عام 1962، سعت الجزائر إلى بناء علاقات اقتصادية وتجارية مع العديد من المنظمات والهيئات الدولية لتعزيز تجارتها الدولية وجذب الاستثمارات، وتحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة. نتناول في هذه المحاضرة تطور علاقة الجزائر بالمنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية، ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر وتأثيرها على الاقتصاد المحلي.

1. صندوق النقد الدولي و الجزائر

بدأت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي منذ انضمامها إليه بعد الاستقلال، حيث سعت الجزائر إلى الاستفادة من مساعدات الصندوق في بناء اقتصادها وتثبيت نظامها المالي. وعلى مر العقود، تطورت هذه العلاقة بشكل كبير، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية التي كانت الجزائر تواجهها، كأزمة انخفاض أسعار النفط وأزمة الديون الخارجية في الثمانينيات والتسعينيات. في هذه المحاضرة، سنتناول بالتفصيل طبيعة علاقة الاقتصاد الجزائري بصندوق النقد الدولي، الإصلاحات التي قدمها الصندوق للجزائر، التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذه العلاقة، وأثرها على الاقتصاد والمجتمع الجزائري.

1.1.التعريف بصندوق النقد الدولي وأهدافه

1.1.1 .نشأة صندوق النقد الدولي وأهدافه

- تأسس صندوق النقد الدولي عام 1944 بهدف تعزيز التعاون المالي الدولي، تحقيق الاستقرار النقدي العالمي، دعم النمو الاقتصادي، وتقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء في حالات الأزمات المالية.
- يهدف الصندوق إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي من خلال مراقبة الاقتصاديات الوطنية، وتقديم المساعدات الفنية والمالية لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي تساهم في استقرار الدول الأعضاء.

2.1 .دور الصندوق في تقديم المساعدات المالية والفنية

- يقدم الصندوق المساعدات المالية للدول الأعضاء عند تعرضها لأزمات اقتصادية، بشرط التزامها بإجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين الاقتصاد وتهيئته للنمو المستدام.
- بالإضافة إلى التمويل، يقدم الصندوق الدعم الفني في مجالات مختلفة مثل إدارة المالية العامة، إصلاح النظام المصرفي، مكافحة الفساد، وتعزيز الحوكمة.

1 .3.بداية العلاقة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي

1 .1.3.انضمام الجزائر إلى صندوق النقد الدولي

- انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بعد استقلالها في عام 1962، وسعت إلى الاستفادة من الاستشارات والمساعدات المالية والتقنية التي يقدمها الصندوق. كانت الجزائر بحاجة إلى دعم مالي وخبرات تقنية لتطوير اقتصادها الذي كان يعتمد بشكل كبير على المواد الخام.
- في تلك المرحلة، كانت العلاقة بين الجزائر والصندوق ذات طابع استشاري، حيث كانت الجزائر تسعى للحصول على توصيات لتعزيز نظامها المالي وبناء اقتصاد مستقل عن المستعمر السابق.

2.3.1 .الاعتماد على عائدات النفط خلال السبعينيات

- خلال فترة السبعينيات، اعتمدت الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط، حيث كانت أسعار النفط مرتفعة، مما وفر إيرادات ضخمة ساعدت الجزائر على تمويل برامج التنمية والبنية التحتية.
- لم تكن الجزائر بحاجة إلى مساعدات مالية مباشرة من صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة بفضل الإيرادات الكبيرة من قطاع النفط، بل ركزت على تمويل مشاريع التصنيع والتحديث الاقتصادي عبر عائداتها النفطية.

4.2.1.أزمة الثمانينيات وأثرها على العلاقة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي

1.4.2.1.انهيار أسعار النفط وتراجع الإيرادات

- في منتصف الثمانينيات، شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية. تراجعت إيرادات الجزائر من النفط بشكل ملحوظ، مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية وتفاقم العجز المالي.
- تأثرت الجزائر بشدة من هذا الانخفاض في عائدات النفط، حيث اعتمدت في تمويل موازنتها على عائدات تصدير النفط، وبدأت البلاد تعاني من عجز في الميزانية وتراجع القدرة على سداد الديون.

2.4.2.1 .الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات الهيكلية

- في ظل تزايد الضغوط المالية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي عام 1989 للحصول على مساعدات مالية بغية دعم الاقتصاد وتجاوز الأزمة. ووقعت الجزائر اتفاقًا مع الصندوق لتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي يشمل تخفيض الإنفاق العام، تحرير الأسعار، خصخصة الشركات العامة، وإصلاح النظام المصرفي.
- أطلق الصندوق برنامج "التثبيت الهيكلي"، وهو برنامج اقتصادي يعتمد على الإصلاحات الهيكلية والتكيف مع الاقتصاد العالمي. شمل البرنامج تخفيض قيمة الدينار، تشجيع القطاع الخاص، وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية.

5.2.1. أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد الجزائري

1.5.2.1.الإيجابيات والمكاسب الاقتصادية

- ساعدت برامج صندوق النقد الدولي في تقليل العجز المالي وتحقيق نوع من الاستقرار في الاقتصاد الكلي. كما ساهمت الإصلاحات في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي، حيث تحسنت بيئة الأعمال وبدأت الشركات الخاصة تلعب دورًا أكبر في الاقتصاد.
- أسهم تحرير أسعار السلع وتخفيض الدعم تدريجيًا في تقليل الضغوط المالية على الميزانية، وأصبحت الجزائر تتبع سياسات مالية أكثر شفافية وانضباطًا.

2.5.2.1 .التأثيرات السلبية والآثار الاجتماعية

- رغم المكاسب الاقتصادية، تسببت الإصلاحات في تأثيرات سلبية على المستوى الاجتماعي. تم تخفيض الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وأثر بشكل مباشر على مستوى معيشة الفئات الفقيرة والمتوسطة.

- تسببت الخصخصة في فقدان العديد من الوظائف، مما أدى إلى زيادة البطالة، وخلق موجة من الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي. كانت هذه الفترة صعبة بالنسبة للعديد من الجزائريين الذين تأثروا سلبًا من السياسات الاقتصادية الجديدة.

3.5.2.1.تجديد العلاقة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بعد عام 2000

1.3.5.2.1 .ارتفاع أسعار النفط والحد من الاعتماد على صندوق النقد الدولي

- مع بداية الألفية الجديدة وارتفاع أسعار النفط مجددًا، تمكنت الجزائر من تحسين أوضاعها المالية. ساعدت إيرادات النفط على سداد الديون الخارجية، مما خفف من الاعتماد على القروض الدولية وصندوق النقد الدولي.
- استفادت الجزائر من فائض مالي كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط، واستخدمت هذه العائدات لتوسيع استثماراتها في البنية التحتية وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي، مما خفف من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها البلاد سابقًا.

2.4.5.2.1.التوجه نحو التنمية المستدامة والاستقلال المالي

- مع تحسن الوضع المالي، عملت الجزائر على تقليل الاعتماد على صندوق النقد الدولي، واتبعت سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقلال المالي، مثل تعزيز الصناعات المحلية وتشجيع القطاع الخاص.
- رغم أن الجزائر ظلت تتعاون مع الصندوق في تقديم الاستشارات الاقتصادية، إلا أنها كانت حريصة على الحفاظ على استقلالية سياستها المالية وتجنب الاقتراض الخارجي قدر الإمكان.

6.2.1.التحديات المعاصرة وتأثيرها على العلاقة مع صندوق النقد الدولي

1.6.2.1.أزمة النفط العالمية وجائحة كوفيد-19

- في السنوات الأخيرة، واجهت الجزائر تحديات جديدة نتيجة انخفاض أسعار النفط مرة أخرى والأزمة العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19. أدت هذه التحديات إلى تراجع إيرادات النفط وتفاقم العجز المالي.
- لجأت الجزائر إلى إجراءات تقشفية لمواجهة الأزمة، وتم تعديل الموازنة العامة، لكن تزايد الضغوط الاقتصادية قد يعيد الجزائر إلى طلب دعم من صندوق النقد الدولي إذا استمر تراجع إيرادات النفط وارتفاع الديون.

2.6.2.1 .التوجه نحو تنويع الاقتصاد والاستقلال عن الصندوق

- أدركت الجزائر أهمية تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط لتجنب الأزمات المستقبلية. تسعى الحكومة الجزائرية لتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات.
- تعمل الجزائر على تبني سياسات اقتصادية أكثر استقلالية، وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار المباشر، بهدف تحقيق اقتصاد متوازن ومستدام دون الحاجة إلى دعم من صندوق النقد الدولي.

7.2.1.التحديات المستقبلية والاستراتيجيات الاقتصادية

1.7.2.1 .تعزيز الإصلاحات الاقتصادية

- لتجنب الاعتماد على صندوق النقد الدولي في المستقبل، يجب على الجزائر مواصلة تنفيذ إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحسين كفاءة القطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير النظام المصرفي.
- يمكن للجزائر العمل على تحسين كفاءة الإيرادات العامة وتنويع مصادر الدخل عبر تطوير القطاعات غير النفطية وتوسيع نطاقها، خاصة في مجالات مثل الصناعات التحويلية والزراعة.

2.7.2.1 .تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية

- بالإضافة إلى إصلاح الاقتصاد، يمكن للجزائر تعزيز علاقتها مع شركاء دوليين آخرين وتوسيع التبادل التجاري مع الدول الإفريقية والعربية، مما يمكن أن يساعدها في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الحاجة إلى الدعم المالي من صندوق النقد الدولي.

شهدت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي مراحل متباينة، حيث ساهم الصندوق في تحقيق الاستقرار المالي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية خلال فترات الأزمات، إلا أن هذه الإصلاحات كان لها آثار اجتماعية سلبية. مع تحسن الأوضاع المالية بفضل عائدات النفط، تمكنت الجزائر من تقليل اعتمادها على الصندوق، لكنها ما زالت تواجه تحديات كبيرة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

من المهم أن تعمل الجزائر على تعزيز تنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية فقط، حتى تتمكن من بناء اقتصاد قوي ومستقر قادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية دون الحاجة إلى دعم خارجي.

2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير والجزائر

بعد الاستقلال في عام 1962، بدأت الجزائر في بناء اقتصادها، وكانت بحاجة إلى الدعم المالي والتقني لبناء البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين، أقامت الجزائر علاقة تعاون وثيقة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي ساهم في تمويل العديد من المشاريع التنموية، من البنية التحتية إلى التعليم والصحة. تهدف هذه المحاضرة إلى تقديم فهم شامل لعلاقة الجزائر بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واستعراض المشاريع الكبرى التي دعمتها هذه المؤسسة، إضافة إلى التحديات والفوائد التي جلبها هذا التعاون للاقتصاد الجزائري.

2.نبذة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأهدافه

1.2 .تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأهدافه

- تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944، ويعد أحد المؤسسات الخمس التي تشكل مجموعة البنك الدولي، ويهدف إلى مساعدة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم القروض المالية والمساعدات الفنية للدول الأعضاء.
- يركز البنك على دعم المشاريع التي تعزز البنية التحتية، الصحة، التعليم، والطاقة، ويساعد الدول على تحسين بيئة الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

2.2 .أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الدول النامية

- يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضًا ميسرة للدول النامية، ويشرف على تنفيذ المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المتفق عليها. كما يقدم خدمات استشارية وتقنية تساعد الدول الأعضاء في تطوير سياسات اقتصادية وتنموية فعالة.

- يسعى البنك الدولي إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال تقديم الدعم في مجالات الطاقة، النقل، الزراعة، والبنية التحتية الاجتماعية، ويهتم بتعزيز البيئة والسياسات التي تشجع الاستثمار والتنمية.

3.2. بداية العلاقة بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

1.3.2 .انضمام الجزائر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير

- انضمت الجزائر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد الاستقلال، حيث كانت تحتاج إلى دعم مالي وتقني لإعادة بناء اقتصادها وتطوير البنية التحتية. كان الهدف الأساسي للجزائر هو تحقيق استقلال اقتصادي وتنمية شاملة تساعدها على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي.
- استفادت الجزائر في البداية من الاستشارات الفنية والمساعدات التقنية التي قدمها البنك الدولي، حيث ساعدت هذه الاستشارات في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الحيوية.

2.3.2 .التركيز على مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية

- في الفترة الأولى من التعاون مع البنك الدولي، ركزت الجزائر على المشاريع التي تدعم البنية التحتية، مثل بناء الطرق، السكك الحديدية، والموانئ. كما حصلت الجزائر على تمويل لدعم قطاع التعليم والصحة بهدف تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير القوى العاملة.
- أسهمت هذه المشاريع في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، مما ساعد على دعم الاقتصاد الوطني، خاصة في المناطق الريفية التي كانت تعاني من نقص في الخدمات.

3.3.2.مشاريع رئيسية مدعومة من البنك الدولي في الجزائر

1.3.3.2 .مشاريع البنية التحتية والنقل

- قدم البنك الدولي قروضًا عديدة لدعم مشاريع النقل في الجزائر، مثل بناء وتحديث الطرق الوطنية والسكك الحديدية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية في الموانئ والمطارات. كان الهدف من هذه المشاريع هو تسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية وتحسين شبكة النقل الوطنية.
- أسهمت هذه الاستثمارات في تحسين الاتصال بين المناطق النائية والمراكز الحضرية، مما ساعد على تنمية المناطق الريفية وزيادة الفرص الاقتصادية للسكان.

2.3.3.2 .مشاريع المياه والكهرباء

- دعمت الجزائر مشاريع المياه والصرف الصحي بالتعاون مع البنك الدولي، حيث هدفت هذه المشاريع إلى تحسين إمدادات المياه للمناطق الحضرية والريفية. ساعدت هذه المشاريع في تقليل الفقر من خلال توفير مياه نظيفة وخدمات صحية ملائمة.
- كما مول البنك مشاريع لتطوير قطاع الطاقة، حيث حصلت الجزائر على تمويل لبناء محطات كهرباء جديدة وتحسين شبكات النقل الكهربائي، مما أسهم في تعزيز القدرة الكهربائية وتلبية احتياجات السكان والصناعة.

3.3.3.2 .مشاريع الزراعة والري

- قام البنك الدولي بتمويل مشاريع تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، بما في ذلك تطوير شبكات الري وتحسين الأساليب الزراعية. ساعدت هذه المشاريع الفلاحين في تحسين إنتاجهم وزيادة دخلهم.

- هدفت هذه المشاريع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الغذائية وتقليل الاعتماد على الواردات، وهو ما كان له تأثير إيجابي على الاقتصاد الزراعي والريفي.

4.3.3.2 .التعليم والصحة

- قدم البنك الدولي دعمًا كبيرًا لقطاعي التعليم والصحة، حيث موّل مشاريع لبناء المدارس والمستشفيات، وتطوير البرامج التعليمية والصحية. هدفت هذه المشاريع إلى تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية ورفع مستوى معيشة السكان.
- ساهمت هذه الاستثمارات في تطوير القوى العاملة وزيادة نسبة المتعلمين، مما عزز من قدرة الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

4.3.2. أثر مشاريع البنك الدولي على الاقتصاد الجزائري

1.4.3.2 .تحسين البنية التحتية الوطنية

- أسهمت مشاريع البنك الدولي في تطوير البنية التحتية الوطنية، مما جعل الجزائر أكثر قدرة على تلبية احتياجات السكان وتسهيل حركة التجارة والاستثمارات. كان لتحسين البنية التحتية دور كبير في دعم الاقتصاد الجزائري وتعزيز مكانته في التجارة الإقليمية.
- ساعدت هذه المشاريع في تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية، مما فتح الباب أمام التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

2.4.3.2 .دعم التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة

- ساهم البنك الدولي في تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال المشاريع الاجتماعية، حيث قدم الدعم لمشاريع المياه والصحة والتعليم، مما ساعد على تخفيض الفقر وتحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليم.
- ارتفع مستوى الرفاهية في بعض المناطق الريفية، وتحسنت مستويات المعيشة، مما ساعد في تقليل التفاوت الاجتماعي بين المناطق المختلفة وزيادة فرص النمو الشامل.

3.4.3.2 .تعزيز القدرة المؤسسية وبناء الكفاءات

- قدم البنك الدولي دعمًا تقنيًا لبناء القدرات المؤسسية في الجزائر، حيث استفادت الإدارات الحكومية من التدريبات والخبرات التي قدمها البنك. ساعد هذا الدعم في تحسين كفاءة العمل الحكومي وتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية.
- أسهم بناء الكفاءات في تحسين الإدارة الاقتصادية والمشاريع، وزيادة فعالية التخطيط والتنفيذ، مما ساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد.

5.3.2.التحديات التي واجهتها الجزائر في علاقتها بالبنك الدولي

1.5.3.2.الاعتماد على القروض وتراكم الديون

- أدت القروض المتعددة من البنك الدولي إلى تراكم الديون الخارجية، مما جعل الجزائر تواجه تحديًا في سداد هذه الديون خلال فترات الأزمات الاقتصادية، خاصة عند انخفاض أسعار النفط الذي يُعتبر المصدر الأساسي للإيرادات.

- كان على الجزائر أن تبذل جهودًا لتقليل الاعتماد على القروض، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات لتخفيف الضغط المالي والحد من التأثيرات السلبية للديون الخارجية.

2.5.3.2 .التأثيرات الاجتماعية للإصلاحات الهيكلية

- شملت بعض القروض شروطًا تتعلق بتنفيذ إصلاحات هيكلية، مثل خفض الدعم الحكومي وتحرير الأسعار، مما أدى إلى تأثيرات اجتماعية سلبية على بعض الفئات من السكان. واجهت الجزائر تحديات في تلبية متطلبات البنك دون الإضرار بمستوى معيشة المواطنين.
- تسببت بعض الإصلاحات في زيادة الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة، مما أدى إلى بعض التوترات الاجتماعية وزيادة الضغوط على الحكومة لتقديم حلول اقتصادية أكثر توازنًا.

6.3.2. الاستفادة من الخبرات التقنية للبنك الدولي

1.6.3.2 .التدريب وتطوير الكفاءات

- عمل البنك الدولي على تقديم الدعم الفني للجزائر عبر تدريب الكوادر وتقديم الخبرات الفنية اللازمة لتطوير السياسات الاقتصادية وتحسين إدارة المشاريع التنموية. ساعدت هذه البرامج التدريبية في تعزيز قدرات الموظفين الحكوميين والإداريين في مجالات متعددة.
- ساعدت برامج التدريب في رفع كفاءة العمل المؤسسي الحكومي وتعزيز الكفاءة الإدارية في إدارة المشاريع والموارد المالية.

2.6.3.2 .تطبيق أفضل الممارسات الدولية

- استفادت الجزائر من الخبرات الدولية للبنك في تطبيق أفضل الممارسات في مجالات الإدارة العامة، الصحة، التعليم، والبيئة. ساعدت هذه الخبرات في تحسين طرق تنفيذ المشاريع، وتجنب الأخطاء، وتعزيز فعالية الاستثمار.
- أسهم تطبيق هذه الممارسات في تحقيق نتائج أفضل وزيادة الكفاءة الإنتاجية، مما ساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل.

7.3.2 .التطلعات المستقبلية والتوجهات الاقتصادية مع البنك الدولي

1.7.3.2 .تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط

- تسعى الجزائر بالتعاون مع البنك الدولي إلى تنويع اقتصادها، حيث تعمل على تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، السياحة، الصناعة، والتكنولوجيا. يهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

2.7.3.2 .الاستثمار في الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة

- تهدف الجزائر إلى التعاون مع البنك الدولي لتعزيز استثماراتها في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لدعم استراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد صديق للبيئة.
- يسعى البنك إلى دعم المشاريع التي تعزز من الاستدامة البيئية، مثل إدارة المياه وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، وهو ما يتماشى مع أهداف الجزائر لتحقيق اقتصاد مستدام وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

تميزت علاقة الجزائر بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتعاون المستمر والتطورات الإيجابية التي ساهمت في بناء الاقتصاد الوطني وتطوير البنية التحتية. لعب البنك دورًا محوريًا في تمويل المشاريع التنموية وتقديم الدعم الفني والتقني، مما ساعد الجزائر على تحقيق بعض أهدافها التنموية. ورغم التحديات التي واجهتها الجزائر بسبب تراكم الديون وتبعات بعض الإصلاحات، فإنها استفادت بشكل كبير من الخبرات الدولية التي قدمها البنك. تسعى الجزائر حاليًا إلى تعزيز علاقاتها مع البنك بما يخدم تحقيق تنمية مستدامة وتنويع اقتصادها، والتركيز على مشروعات ذات تأثير إيجابي على المجتمع.

3. منظمة التجارة العالمية (WTO) والجزائر

تعد منظمة التجارة العالمية (WTO) من أهم المؤسسات الدولية التي تهدف إلى تنظيم التجارة العالمية وتعزيز النمو الاقتصادي عبر تحرير التجارة وتقليل الحواجز الجمركية. بدأت الجزائر مساعيها للانضمام إلى المنظمة منذ عام 1987، وذلك بهدف الاستفادة من المزايا التي تقدمها العضوية، مثل تحسين فرص التصدير، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التكامل الاقتصادي. رغم الجهود المستمرة، لم تتمكن الجزائر من الانضمام حتى الآن. في هذه المحاضرة، سنناقش طبيعة علاقة الجزائر بمنظمة التجارة العالمية، وسياق مساعي الانضمام، ومتطلبات العضوية، وتأثير الانضمام المحتمل على الاقتصاد الجزائري.

1.3.نبذة عن منظمة التجارة العالمية وأهدافها

1.1.3 .تأسيس منظمة التجارة العالمية وأهدافها

- تأسست منظمة التجارة العالمية في عام 1995 كخلف لمنظمة الجات (GATT) التي تأسست عام 1947، وتهدف إلى تعزيز حرية التجارة وتقليل الحواجز الجمركية، وتنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وحل النزاعات التجارية.
- تهدف المنظمة إلى تحقيق النمو الاقتصادي العالمي من خلال إنشاء نظام تجاري قائم على قواعد وقوانين، يحمي حقوق الدول الصغيرة ويمنحها فرصًا أكبر للتصدير والتكامل في الاقتصاد العالمي.

2.1.3.دور المنظمة في تحرير التجارة وحل النزاعات

- تعمل المنظمة على تحرير التجارة عبر اتفاقيات متعددة الأطراف، مثل اتفاقية تحرير السلع والخدمات، وتهدف إلى تقليل الرسوم الجمركية وتحرير الأسواق، مما يسهم في زيادة التبادل التجاري والنمو الاقتصادي.
- تلعب المنظمة أيضًا دورًا مهمًا في حل النزاعات التجارية بين الدول، حيث تقدم آلية للتفاوض والتسوية تضمن حقوق الأعضاء وتعزز الاستقرار في التجارة الدولية.

2.3.بداية مساعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

1.2.3.الطلب الأول للانضمام في 1987

- تقدمت الجزائر لأول مرة بطلب الانضمام إلى الجات (GATT) في عام 1987، وكان الهدف من ذلك فتح أبواب الاقتصاد الجزائري على التجارة العالمية، وزيادة فرص التصدير، وجذب الاستثمارات الأجنبية. ومع تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995، استمرت الجزائر في مساعيها للانضمام.
- كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يُعد خطوة استراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي مع العالم وتقليل التبعية الاقتصادية لقطاع النفط، الذي يشكل جزءًا كبيرًا من الإيرادات الوطنية.

2.2.3.تحولات الاقتصاد الجزائري نحو تحرير التجارة

- تزامنت محاولات الانضمام مع فترة التحولات الاقتصادية في الجزائر التي بدأت في التسعينيات، حيث تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية لتحرير التجارة وتقليل القيود الجمركية، بهدف تلبية متطلبات الانضمام للمنظمة.
- شملت هذه الإصلاحات تحرير الأسعار، وخصخصة الشركات العامة، وتبني سياسات تشجع على زيادة التنافسية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتماشى مع بعض معايير منظمة التجارة العالمية.

3.3.التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

1.3.3.متطلبات تحرير التجارة ورفع الحماية عن الصناعة المحلية

- تفرض المنظمة متطلبات تتعلق بتحرير التجارة وفتح الأسواق، مما يعني أن الجزائر بحاجة إلى تقليل الحواجز الجمركية وتحرير السوق أمام السلع والخدمات الأجنبية. يمثل هذا تحديًا للجزائر، حيث تتطلب الصناعات المحلية حماية من المنافسة الأجنبية.
- تحرير التجارة قد يعرض بعض القطاعات الاقتصادية للضغوط، مثل الصناعات التحويلية والزراعة، حيث تتطلب هذه القطاعات الدعم لحمايتها من المنافسة القوية التي قد تتعرض لها بعد الانضمام.

2.3.3.إصلاح النظام القانوني والتجاري

- يشترط الانضمام إلى المنظمة تعديل النظام القانوني ليكون متوافقًا مع قواعد التجارة العالمية، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، وتبني قوانين تدعم المنافسة الشريفة وتمنع الاحتكار.
- يتطلب هذا إصلاحات قانونية وتشريعية مكثفة، تشمل تحديث القوانين التجارية والصناعية، وضمان حقوق المستثمرين، وتحسين بيئة الأعمال، مما يشكل تحديًا لاقتصاد يعاني من بعض الصعوبات الهيكلية.

3.3.3.التأثيرات الاجتماعية لإصلاحات السوق

- قد تؤدي سياسات تحرير السوق إلى تأثيرات اجتماعية، مثل ارتفاع تكاليف بعض السلع والخدمات نتيجة لتقليص الدعم الحكومي ورفع الأسعار. يمكن أن تؤثر هذه التغييرات على القدرة الشرائية للمواطنين وتزيد من حدة الفقر.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن توازن بين تلبية متطلبات الانضمام والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، من خلال تطبيق سياسات دعم تحمي الفئات الهشة وتقلل من الأثر الاجتماعي للتغيرات الاقتصادية.

4.3. الفوائد المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

1.4.3.زيادة فرص التصدير وتنويع الشركاء التجاريين

- من شأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن يفتح أسواقًا جديدة أمام المنتجات الجزائرية، مثل السلع الزراعية والصناعية، حيث يتيح للجزائر الاستفادة من مزايا الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وزيادة صادراتها.
- سيمكن انضمام الجزائر من تنويع شركائها التجاريين، وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية عبر تحسين القدرات التصديرية لقطاعات أخرى.

2.4.3.تحفيز الاستثمار الأجنبي

- يساعد الانضمام إلى المنظمة في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبني سياسات شفافة وإجراءات قانونية تعزز ثقة المستثمرين. تتوقع الجزائر أن يؤدي الانضمام إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- توفر بيئة قانونية شفافة ومستقرة حماية للمستثمرين الأجانب، مما يساهم في تحسين سمعة الاقتصاد الجزائري وتعزيز الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، مثل الطاقة المتجددة، الصناعة، والزراعة.

3.4.3.تحسين الكفاءة والتنافسية

- سيشجع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الجزائر على تحسين كفاءة الصناعات المحلية وزيادة التنافسية، حيث ستضطر الشركات الجزائرية إلى تبني معايير الجودة العالمية لمواجهة المنافسة الأجنبية.
- ستؤدي هذه التغييرات إلى تطوير قدرات القوى العاملة وزيادة الابتكار والإنتاجية، مما يدعم النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة.

5.3.التحديات الاقتصادية والاجتماعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

1.5.3.تعرض الصناعات المحلية للمنافسة

- سيؤدي الانضمام إلى زيادة المنافسة مع المنتجات الأجنبية، مما يشكل تحديًا للصناعات المحلية التي قد لا تكون مؤهلة للتنافس في السوق المفتوحة، خاصة في قطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية.
- يجب على الجزائر تطوير سياسات لحماية الصناعات الناشئة ودعمها لتتمكن من التكيف مع المعايير الدولية والمنافسة الفعّالة في السوق العالمية.

2.5.3.التأثيرات على العمالة والقدرة الشرائية

- قد تؤدي التغييرات التي ترافق الانضمام إلى رفع بعض الأسعار وإلغاء دعم بعض السلع، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين. قد ترتفع معدلات البطالة إذا تعرضت بعض القطاعات لضغوط المنافسة الأجنبية.
- ينبغي على الجزائر وضع سياسات تدعم العمالة المحلية وتحمي الفئات الاجتماعية الهشة لضمان تحقيق توازن بين متطلبات الانضمام ورفاهية المواطنين.

3.5.3.إصلاحات القطاع الزراعي

- يشكل القطاع الزراعي تحديًا خاصًا، حيث يعتمد العديد من السكان على الزراعة كوسيلة رئيسية للعيش. تحرير التجارة قد يؤثر سلبًا على هذا القطاع، مما يتطلب من الجزائر تقديم الدعم لتطوير الزراعة وتحسين الإنتاجية لتلبية متطلبات الانضمام.

6.3.استراتيجيات الجزائر لتحقيق انضمام ناجح إلى منظمة التجارة العالمية

1.6.3.التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط

- تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، السياحة، الصناعة، والخدمات، مما يساعدها على تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ويجعلها أكثر استعدادًا لمواجهة تحديات الانضمام.
- دعم القطاعات الناشئة يمكن أن يزيد من مرونة الاقتصاد ويساهم في تحقيق التوازن في هيكل التجارة، مما يقلل من تأثير التغيرات في أسعار النفط على الاقتصاد.

2.6.3.دعم الصناعات المحلية وتحسين الكفاءة

- يجب على الجزائر دعم الصناعات المحلية لتصبح أكثر تنافسية، من خلال تحسين التكنولوجيا، وتدريب القوى العاملة، وتقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة. ستساعد هذه الاستراتيجيات في زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة في السوق العالمية.
- يمكن للحكومة تقديم حوافز ضريبية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها التنافسية، مما يعزز من فرص هذه الصناعات في السوق المفتوحة.

3.6.3.تطوير بيئة قانونية ومالية شفافة

- على الجزائر تحديث النظام القانوني والتجاري لضمان بيئة ملائمة للأعمال تتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. تشمل هذه الإجراءات تحسين الشفافية في الإجراءات الجمركية، وتعزيز حماية حقوق المستثمرين، وتبني سياسات تجذب الاستثمارات الأجنبية.
- يمكن لتطوير البيئة القانونية أن يعزز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، ويزيد من استقرار السوق، مما يساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

يمثل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية خطوة استراتيجية نحو تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو المستدام. يوفر الانضمام فرصًا عديدة، مثل زيادة التبادل التجاري، وتحسين كفاءة الصناعات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، لكنه يرافقه تحديات كبيرة، كضرورة تعزيز التنافسية وحماية الصناعات المحلية. يتطلب تحقيق انضمام ناجح تنفيذ إصلاحات هيكلية تدعم تنويع الاقتصاد، وتعزز من كفاءة المؤسسات، وتضمن بيئة اقتصادية تنافسية. ورغم أن الانضمام لم يتحقق بعد، إلا أن الاستعدادات الحالية قد تسهم في تحسين وضع الجزائر الاقتصادي على المدى البعيد، وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة..

4. الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية والمتعددة الأطراف

1.4. الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي

تُعدّ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي وُقعت عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005، من أبرز الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمتها الجزائر. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، عبر تسهيل التجارة البينية، وتحفيز الاستثمارات، وتطوير التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة. تسعى الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة صادراتها إلى السوق الأوروبية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتقليل اعتمادها على الاقتصاد النفطي. سنستعرض في هذه المحاضرة تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، والفوائد والتحديات التي واجهتها الجزائر منذ تفعيل الاتفاقية.

1.1.4. نبذة عن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

1.1.1.4.التوقيع على اتفاقية الشراكة والأهداف الرئيسية

- تم توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002، وبدأت تنفيذها في 1 سبتمبر 2005. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين عبر تحرير التجارة وتطوير التعاون في مجالات متعددة، مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات.

- تهدف الاتفاقية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بتداول السلع والخدمات بين الجانبين بحرية وتسهيل دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، مع تعزيز البيئة الاستثمارية في الجزائر.

2.1.1.4.الإطار العام للاتفاقية

- تشمل الاتفاقية عدة محاور رئيسية، مثل التجارة في السلع والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، تسهيل الاستثمارات، التعاون الاقتصادي، والبيئة. وتُعد الاتفاقية جزءًا من سياسة الجوار الأوروبية، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والازدهار في دول الجوار الأوروبي.
- تسعى الجزائر من خلال الاتفاقية إلى الاستفادة من الأسواق الأوروبية الضخمة لزيادة صادراتها غير النفطية، وتنويع اقتصادها، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2.1.4. التأثيرات الاقتصادية لاتفاقية الشراكة على الجزائر

1.2.1.4.تأثير الاتفاقية على التجارة البينية

- بموجب الاتفاقية، تم تقليل أو إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من السلع الصناعية المصدرة من الجزائر إلى دول الاتحاد الأوروبي، مما ساعد على تحسين الوصول إلى السوق الأوروبية. تُعد دول الاتحاد الأوروبي من أكبر الشركاء التجاريين للجزائر، حيث تعتمد بشكل رئيسي على تصدير الغاز والنفط إليها.
- رغم تسهيل الوصول إلى السوق الأوروبية، فإن الجزائر واجهت تحديات في زيادة صادراتها غير النفطية، إذ ظلّت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل كبير على منتجات النفط والغاز، مما يعكس محدودية التنوع في هيكل الصادرات الجزائرية.

2.2.1.4.جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- من المتوقع أن تساهم الاتفاقية في تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأوروبية، خاصة في مجالات مثل الصناعة والطاقة والزراعة. حيث توفر الاتفاقية إطارًا قانونيًا شفافًا يحمي حقوق المستثمرين ويعزز ثقتهم في الاقتصاد الجزائري.
- مع ذلك، لم تحقق الجزائر مستويات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، وذلك بسبب مجموعة من التحديات المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والبنية التحتية، مما يحد من استفادتها الكاملة من الاتفاقية.

3.2.1.4.التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية

- أدى تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي إلى زيادة المنافسة بين السلع الأوروبية والجزائرية في السوق المحلية، مما أثر على الصناعات المحلية التي قد لا تتمتع بالمستوى نفسه من الكفاءة والتكنولوجيا. واجهت الجزائر صعوبة في حماية صناعاتها الناشئة، إذ تسبب الانفتاح التجاري في زيادة الاعتماد على الواردات الأوروبية، مما أضعف بعض الصناعات الجزائرية.
- اضطرت بعض الشركات الجزائرية إلى التكيف مع المعايير الأوروبية الصارمة، مما زاد من تكاليف الإنتاج والتكيف مع متطلبات الجودة، ومع ذلك، فقد واجهت العديد من الصناعات المحلية صعوبات في الاستجابة للمعايير الأوروبية الصارمة.

3.1.4.القطاعات الرئيسية التي تأثرت باتفاقية الشراكة

1.3.1.4.قطاع الطاقة

- يُعد الاتحاد الأوروبي من أهم الأسواق المستوردة للنفط والغاز الجزائريين، ويشكل قطاع الطاقة العنصر الرئيسي في العلاقة الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. وفرت الاتفاقية منصة لتعزيز صادرات الطاقة الجزائرية إلى أوروبا وزيادة التعاون في مشاريع الطاقة المتجددة.
- سعت الجزائر لتنويع صادراتها في مجال الطاقة عبر توسيع مشاريع الطاقة المتجددة وتطوير قطاع البتروكيماويات، ولكن التركيز ظل على تصدير الغاز الطبيعي والنفط، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

2.3.1.4.الزراعة

- توفر الاتفاقية فرصًا لزيادة صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية، حيث تمتلك الجزائر موارد زراعية متنوعة. ورغم هذه الإمكانيات، فقد واجه قطاع الزراعة تحديات كبيرة في الوصول إلى المعايير الأوروبية، مما حد من قدرته على الاستفادة الكاملة من الاتفاقية.
- تسعى الجزائر لتحسين الإنتاج الزراعي وتلبية متطلبات الجودة الأوروبية، ولكن لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتقنيات الزراعية، والتسويق، وتطوير سلاسل التوريد لزيادة صادراتها الزراعية.

3.3.1.4.القطاع الصناعي

- أتاح الاتفاق للجزائر إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الأوروبية، مما يشكل فرصة لتطوير صناعات محلية تتوافق مع معايير الجودة العالمية. إلا أن العديد من الصناعات الجزائرية تعاني من ضعف الكفاءة، وغياب التكنولوجيا الحديثة، وعدم التنافسية مقارنة بالمنتجات الأوروبية.
- تعمل الجزائر على تطوير قطاعها الصناعي لزيادة الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكن تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمارات ضخمة وإصلاحات هيكلية لتمكين القطاع الصناعي من المنافسة في الأسواق الدولية.

4.1.4.الفوائد الاقتصادية المحتملة من الاتفاقية

1.4.1.4.زيادة التبادل التجاري

- أتاحت الاتفاقية للجزائر زيادة التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم. يمكن لهذه الاتفاقية أن تزيد من حجم الصادرات الجزائرية وتساهم في تحسين ميزان المدفوعات، خاصةً إذا تمكنت الجزائر من تنويع صادراتها.
- يمكن للاتفاقية أن تساعد الجزائر في الوصول إلى أسواق جديدة داخل الاتحاد الأوروبي وزيادة الصادرات من المنتجات غير النفطية.

2.4.1.4.تعزيز النمو الاقتصادي

- يمكن للاتفاقية أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي عبر تعزيز الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة للسكان. يتيح فتح السوق الأوروبي أمام المنتجات الجزائرية زيادة القدرة التنافسية للشركات الجزائرية.

- قد يسهم التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي في تحسين بنية الاقتصاد الجزائري وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

3.4.1.4.تحسين بيئة الأعمال ونقل التكنولوجيا

- توفر الاتفاقية إطارًا قانونيًا واقتصاديًا يسمح بتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، مما يزيد من جاذبية الجزائر كوجهة للاستثمار. يمكن أيضًا للجزائر أن تستفيد من نقل التكنولوجيا والخبرات الأوروبية في قطاعات مختلفة مثل الصناعة والزراعة.
- يمكن أن يساهم نقل التكنولوجيا في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتعزيز قدرات القوى العاملة الجزائرية، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد المحلي.

5.1.4.التحديات والمشاكل التي تواجه الجزائر في تنفيذ الاتفاقية

1.5.1.4. زيادة العجز التجاري

- منذ بدء تطبيق الاتفاقية، شهدت الجزائر زيادة في العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي بسبب ارتفاع وارداتها من السلع الأوروبية مقارنة بصادراتها غير النفطية، مما أثر على ميزان المدفوعات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر اعتمادًا على العائدات النفطية.
- يعتبر تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الصادرات من التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر لتقليل العجز التجاري وتحقيق التوازن في التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

2.5.1.4.تطوير الصناعات المحلية

- يعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف في كفاءة الصناعات المحلية التي تواجه صعوبة في التنافس مع السلع الأوروبية، مما يتطلب من الجزائر الاستثمار في تحسين البنية التحتية الصناعية وتحديث التكنولوجيا.
- يجب على الجزائر توفير الدعم للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة لتطوير قدراتها، وتأهيل العمالة وزيادة الابتكار الصناعي للتكيف مع متطلبات الأسواق الدولية.

3.5.1.4.القدرة على التكيف مع معايير الجودة الأوروبية

- تتطلب السوق الأوروبية معايير جودة عالية، مما يشكل تحديًا للصناعات الجزائرية، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة. يجب على الجزائر توفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق المعايير الأوروبية وزيادة جودة المنتجات المحلية.
- يتطلب تحقيق هذا الهدف تطوير برامج تدريبية للعمال، وتحسين معايير الإنتاج، وتطوير سلاسل التوريد لضمان الجودة المطلوبة.

6.1.4. الخطوات المستقبلية لتعظيم فوائد الاتفاقية

1.6.1.4.تنويع الصادرات وزيادة المنتجات غير النفطية

- يجب على الجزائر التركيز على تنويع صادراتها لتشمل منتجات غير نفطية، مثل المنتجات الزراعية والمواد الخام المصنعة، لتقليل اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط وتعزيز الاقتصاد الوطني.
- يمكن للجزائر أن تستثمر في قطاعات مثل الزراعة، والمواد الغذائية، والصناعات التحويلية، بهدف زيادة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2.6.1.4.تعزيز التنافسية من خلال الابتكار والتكنولوجيا

- يمكن للجزائر تحسين التنافسية عبر تشجيع الابتكار وتحديث التكنولوجيا في الصناعات المحلية. يجب على الحكومة تقديم الدعم للشركات المحلية في تبني تقنيات الإنتاج الحديثة وتطوير كفاءة القوى العاملة.
- تعزيز القدرات الإنتاجية وتبني التكنولوجيا المتطورة يمكن أن يسهم في تحسين مستوى الإنتاج وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الجزائرية.

3.6.1.4.تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية

- من خلال تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، يمكن للجزائر أن تجعل نفسها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية. يمكن أن تساهم هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة وزيادة النمو الاقتصادي.
- يجب التركيز على توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتطوير البنية التحتية لدعم نمو الأعمال وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات.

تمثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خطوة استراتيجية لتعزيز التكامل الاقتصادي للجزائر مع العالم، ودعم التنمية الاقتصادية والتجارية. ورغم الفوائد الكبيرة التي تقدمها الاتفاقية من حيث زيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات، فإن الجزائر تواجه تحديات عديدة تتعلق بتنويع الصادرات، تحسين كفاءة الصناعات المحلية، والتكيف مع المعايير الدولية.

ينبغي للجزائر مواصلة تطوير القطاعات غير النفطية، وتعزيز التنافسية المحلية، وتحديث بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات.

2.4. اتفاقيات التعاون مع الدول العربية والإفريقية

تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) ، التي تأسست عام 1997، إحدى المبادرات الاقتصادية العربية الهادفة إلى تعزيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء، وتسهيل التبادل التجاري، وزيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي. انضمت الجزائر إلى GAFTA لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها تعزيز صادراتها غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية. في هذه المحاضرة، سنتناول بنية وأهدافGAFTA ، ودور الجزائر فيها، بالإضافة إلى التحديات والفوائد التي تواجه الاقتصاد الجزائري في إطار هذه الاتفاقية.

1.2.4.نبذة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA)

1.1.2.4.تأسيس GAFTA وأهدافها

- تأسست منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب اتفاقية أبرمتها الجامعة العربية عام 1997، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، من خلال إنشاء سوق تجارية مشتركة بين الدول الأعضاء.
- تهدف GAFTA إلى تحقيق تحرير شامل للتجارة بين الدول العربية من خلال إزالة الرسوم الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وزيادة حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

2.1.2.4.الدول الأعضاء وآليات العمل

- تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 18 دولة عربية، منها الجزائر، وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المشتركة، مثل زيادة الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التجارة البينية.
- تعمل GAFTA عبر آليات تشمل اجتماعات دورية لتنسيق السياسات التجارية بين الدول الأعضاء، وإجراء مفاوضات دورية حول تحرير التجارة، وتسهيل عمليات النقل والشحن.

3.1.2.4.أهداف الجزائر من الانضمام إلىGAFTA

1.3.1.2.4.تعزيز التعاون التجاري مع الدول العربية

- انضمت الجزائر إلى GAFTA لتعزيز تعاونها التجاري مع الدول العربية، وتوسيع نطاق صادراتها في المنطقة العربية، مما يساعدها على الوصول إلى أسواق جديدة ورفع حجم التبادل التجاري.
- تسعى الجزائر من خلال GAFTA إلى تنويع وجهاتها التصديرية وتقليل الاعتماد على الأسواق الأوروبية، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، والحاجة إلى تطوير الصادرات غير النفطية.

2.3.1.2.4.تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

- تهدف الجزائر إلى دعم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي من خلال تشجيع الاستثمار المشترك في القطاعات الرئيسية، مثل الصناعة والزراعة والطاقة، مما يسهم في تعزيز البنية الاقتصادية للدول الأعضاء ويخلق فرص عمل جديدة.
- تعتقد الجزائر أن تعزيز التكامل الاقتصادي العربي يمكن أن يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي الوطني ويعزز من مكانة الجزائر في المنطقة.

3.3.1.2.4.جذب الاستثمارات العربية

- يُعد جذب الاستثمارات من الدول العربية أحد أهم أهداف الجزائر من الانضمام إلى .GAFTA تهدف الجزائر إلى تشجيع الاستثمارات المشتركة في مختلف القطاعات، مثل الطاقة، الصناعة، والبنية التحتية.
- توفر الجزائر بيئة استثمارية واعدة، وترى أن الاتفاقية تساعد على تعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني عبر خلق فرص عمل جديدة وتحديث البنية التحتية.

4.1.2.4.التأثيرات الاقتصادية لاتفاقية GAFTA على الجزائر

1.4.1.2.4. .تأثير الاتفاقية على التبادل التجاري

- ساعدت الاتفاقية الجزائر في تعزيز تبادلها التجاري مع الدول العربية، حيث تم تخفيض أو إزالة العديد من الرسوم الجمركية، مما أسهم في زيادة تدفق السلع بين الجزائر والدول الأعضاء في.GAFTA
- رغم بعض النجاحات، واجهت الجزائر تحديات في زيادة صادراتها غير النفطية إلى الدول العربية، حيث تعتمد على منتجات محددة، وتواجه منافسة من الدول الأخرى في المنطقة.

2.4.1.2.4.تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على النفط

- تعتبر GAFTA فرصة للجزائر لتوسيع صادراتها غير النفطية، حيث تسعى الجزائر للاستفادة من الوصول إلى أسواق الدول العربية لدعم قطاعي الزراعة والصناعة، مما يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي.

- لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة، ولكن GAFTA يمكن أن تساعدها في تنويع اقتصادها، خاصة مع تطور الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية.

3.4.1.2.4.تحفيز النمو الاقتصادي

- ساهمت الاتفاقية في تحقيق نمو اقتصادي محدود من خلال زيادة الصادرات وإقامة مشاريع مشتركة مع الدول العربية. يمكن أن يؤدي تعزيز التجارة البينية إلى زيادة الطلب على المنتجات الجزائرية، مما يدعم الصناعة المحلية.
- ساهمت الاتفاقية في تحسين بعض جوانب الاقتصاد الجزائري، مثل خلق فرص العمل وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، إلا أن الاستفادة الكاملة لا تزال بحاجة إلى تعزيز الكفاءة والتنافسية.

5.1.2.4. التحديات التي تواجه الجزائر ضمنGAFTA

1.5.1.2.4.ضعف التنوع في المنتجات التصديرية

- تعاني الجزائر من نقص في تنوع المنتجات التصديرية، حيث تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، بينما تفتقر إلى منتجات صناعية وزراعية تنافسية يمكنها التصدير إلى الدول العربية، مما يجعل من الصعب عليها الاستفادة الكاملة من.GAFTA
- يتطلب تنويع الصادرات استثمارات كبيرة في القطاعات الأخرى، مثل الصناعات التحويلية والزراعة، لتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية.

2.5.1.2.4.عدم التنافسية لبعض المنتجات الجزائرية

- تواجه الجزائر منافسة قوية من دول عربية أخرى تمتلك قطاعات صناعية متقدمة، مما يجعل بعض المنتجات الجزائرية أقل تنافسية. تحتاج الجزائر إلى تحسين جودة منتجاتها وتخفيض تكاليف الإنتاج لتتمكن من التنافس في السوق العربية.
- يجب على الجزائر تطوير سياسات تشجع على الابتكار وزيادة الإنتاجية لتحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العربية.

3.5.1.2.4.التحديات المتعلقة بالبنية التحتية

- يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات في البنية التحتية اللازمة لدعم التجارة الإقليمية، حيث تفتقر بعض المناطق إلى الخدمات اللوجستية المتطورة اللازمة لتسهيل حركة السلع عبر الحدود.
- تعمل الجزائر على تحسين بنيتها التحتية عبر مشروعات تطوير الطرق والموانئ والمطارات، ولكنها تحتاج إلى استثمارات إضافية لجعلها أكثر كفاءة في دعم التجارة البينية.

6.1.2.4.الفوائد الاقتصادية المحتملة منGAFTA

1.6.1.2.4.زيادة الاستثمار العربي في الجزائر

- توفر GAFTA فرصة لجذب المزيد من الاستثمارات من الدول العربية إلى الجزائر، حيث تتيح الاتفاقية بيئة اقتصادية مشتركة تتسم بتقليل القيود الجمركية وتيسير عمليات الاستثمار.
- تعتزم الجزائر استغلال الاتفاقية لتعزيز الاستثمارات في قطاعات الطاقة، والسياحة، والزراعة، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل.

2.6.1.2.4.خلق فرص عمل جديدة

- من شأن تعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة في الجزائر، حيث يسهم ازدهار الصناعات الموجهة للتصدير إلى الدول العربية في دعم التوظيف المحلي.
- من خلال تعزيز الصادرات والتعاون الاقتصادي الإقليمي، يمكن للجزائر تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتقليل معدلات البطالة.

3.6.1.2.4.تحفيز النمو في القطاعين الصناعي والزراعي

- توفر GAFTA للجزائر فرصة لتطوير قطاعي الصناعة والزراعة من خلال الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة حجم الإنتاج الموجه للتصدير. يمكن للجزائر استثمار مواردها الطبيعية لتعزيز الصناعات التحويلية والزراعية.
- يدعم تعزيز التعاون التجاري والاستثماري ضمن GAFTA جهود الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتطوير صناعات تنافسية قادرة على التصدير.

7.1.2.4.استراتيجيات الجزائر لتعظيم الاستفادة منGAFTA

1.7.1.2.4.تنويع المنتجات التصديرية

- تعمل الجزائر على تنويع منتجاتها التصديرية لتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق العربية، وذلك من خلال تطوير الصناعات الغذائية، والمشروبات، والمنتجات الزراعية.
- يجب على الجزائر تطوير استراتيجيات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لتعزيز الابتكار ورفع جودة المنتجات.

2.7.1.2.4.تحسين البنية التحتية اللوجستية

- تحتاج الجزائر إلى تطوير البنية التحتية اللوجستية لتسهيل حركة السلع بين الحدود وتحقيق الاستفادة الكاملة من .GAFTA يشمل ذلك تحسين الطرق، وتوسيع سعة الموانئ، وتحديث المطارات.
- يمكن أن يسهم تحسين البنية التحتية في تعزيز التجارة الداخلية ودعم التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في.GAFTA

3.7.1.2.4.تقديم الحوافز للشركات المحلية للتصدير

- تحتاج الجزائر إلى تقديم حوافز للشركات المحلية لزيادة صادراتها إلى الدول العربية، مثل دعم تمويل الصادرات وتقديم تسهيلات ضريبية للشركات المصدرة.
- يمكن أن تساعد هذه الحوافز في تعزيز صادرات الصناعات المحلية ورفع قدرتها على التنافس في السوق الإقليمية.

تمثل اتفاقية GAFTA فرصة هامة للجزائر لتعزيز تجارتها مع الدول العربية، وتطوير علاقاتها الاقتصادية الإقليمية، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. رغم التحديات التي تواجه الجزائر في الاستفادة الكاملة من هذه الاتفاقية، يمكن لسياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي أن تساعد الجزائر على زيادة قدرتها التنافسية وتوسيع صادراتها غير النفطية. إن تطوير البنية التحتية اللوجستية وتحفيز الصناعات المحلية والزراعية هو خطوة أساسية

لتحقيق الأهداف المنشودة منGAFTA ، مما يمكن الجزائر من تعزيز دورها الاقتصادي في المنطقة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2.2.4.الاتفاقية الاقتصادية للتعاون الإفريقي AfCFTA وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري

تسعى الجزائر، كإحدى الدول الإفريقية الرئيسية، إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ودعم التنمية المستدامة. تُعد اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA) ، التي أُطلقت في 2021، أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم، حيث تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الإفريقية. تمثل هذه الاتفاقية فرصة مهمة للجزائر لتوسيع نطاق صادراتها، وتنويع شراكاتها الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الإقليمية. في هذه المحاضرة، سنناقش أهداف وآليات التعاون الإفريقي، وعلاقة الجزائر بالاتفاقيات الاقتصادية الإفريقية، وتأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري.

1.2.2.4. نبذة عن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA)

1.1.2.2.4.تأسيس AfCFTA وأهدافها

- تأسست اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA في عام 2018 وبدأت عملياتها في يناير 2021. تعتبر الاتفاقية خطوة أساسية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، حيث تضم حوالي 54 دولة، مما يجعلها أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة.
- تهدف AfCFTA إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الإفريقية، وزيادة حجم التجارة البينية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الاتفاقية التعاون في مجالات متعددة، مثل النقل، والزراعة، والصناعة، وتطوير البنية التحتية.

2.2.2.4.محاور عمل AfCFTA وآليات التعاون

- ترتكز الاتفاقية على تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتسعى إلى تقليل الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 90% بين الدول الأعضاء، مما يعزز من تنافسية المنتجات المحلية ويزيد من حجم التبادل التجاري.
- تشمل الاتفاقية آليات للتعاون الاقتصادي تشمل تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية بين الدول الأعضاء، وكذلك توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الاقتصادية الكبرى المشتركة.

2.2.2.4. أهداف الجزائر من الانضمام إلى اتفاقيةAfCFTA

1.2.2.2.4.تعزيز الصادرات غير النفطية وتنويع الاقتصاد

- تنظر الجزائر إلى AfCFTA كفرصة مهمة لتنويع صادراتها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز. عبر الوصول إلى أسواق جديدة في القارة الإفريقية، تستطيع الجزائر زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية، والمنتجات الغذائية، والصناعات التحويلية.
- يسعى الاقتصاد الجزائري إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات وتصدير الفائض إلى الدول الإفريقية، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام بعيدًا عن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية.

2.2.2.2.4.جذب الاستثمارات الإفريقية

- من خلال الانضمام إلىAfCFTA ، تأمل الجزائر في جذب الاستثمارات الإفريقية وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة لتطوير مشاريع مشتركة في مجالات مثل الصناعة، والزراعة، والطاقة المتجددة.

- تسعى الجزائر لأن تكون مركزًا للاستثمارات الإفريقية عبر استغلال موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية والبشرية، مما يعزز من مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية.

3.2.2.2.4.دعم التكامل الإقليمي وتحقيق الاستقرار

- ترى الجزائر أن التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية يعزز من الاستقرار السياسي والأمني، حيث يمكن للتكامل الاقتصادي أن يسهم في تقليل التوترات وتعزيز الاستقرار.
- تدرك الجزائر أهمية بناء اقتصاد متكامل يمكنه مواجهة التحديات الإقليمية، مثل البطالة، والفقر، والتحديات البيئية، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.

3.2.2.4.التأثيرات الاقتصادية لاتفاقية AfCFTA على الجزائر

1.3.2.2.4.تأثير الاتفاقية على التجارة البينية

- يُتوقع أن تؤدي AfCFTA إلى زيادة التجارة البينية للجزائر مع دول إفريقيا، حيث سيتم تخفيض الحواجز الجمركية وتسهيل إجراءات التصدير، مما يساعد على رفع حجم التبادل التجاري بشكل كبير.
- مع تسهيل الوصول إلى أسواق إفريقية جديدة، يمكن أن تزيد صادرات الجزائر من السلع غير النفطية، مثل المواد الغذائية والأسمنت، مما يسهم في تحسين ميزانها التجاري.

2.3.2.2.4.تحسين البنية التحتية للنقل والتجارة

- تشجع AfCFTA على تطوير البنية التحتية اللوجستية، مثل الطرق البرية، والموانئ، وشبكات السكك الحديدية التي تربط الجزائر بالدول الإفريقية. هذا يسهل نقل السلع والخدمات ويعزز التجارة البينية.
- تسهم الاستثمارات في البنية التحتية في تقليل تكاليف النقل والتصدير، مما يجعل السلع الجزائرية أكثر تنافسية في السوق الإفريقية ويعزز قدرتها على المنافسة.

3.3.2.2.4.تشجيع الصناعة المحلية وتعزيز التنافسية

- من خلالAfCFTA ، يمكن أن تستفيد الصناعات المحلية في الجزائر من الوصول إلى أسواق جديدة، مما يحفزها على زيادة الإنتاجية ورفع جودة المنتجات، وبالتالي تعزيز تنافسيتها على المستوى الإقليمي.
- تشجع الاتفاقية الجزائر على تطوير الصناعات التحويلية، مثل المواد الغذائية، والأدوات الزراعية، والمعدات الصناعية، مما يسهم في تنويع الاقتصاد الجزائري وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

4.2.2.4.التحديات التي تواجه الجزائر ضمنAfCFTA

1.4.2.2.4.نقص التنوع في المنتجات التصديرية

- رغم إمكانيات الجزائر الاقتصادية، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، وتفتقر إلى التنوع في المنتجات التصديرية. يتطلب تحقيق الاستفادة من AfCFTA تنويع المنتجات الجزائرية لزيادة حصتها في السوق الإفريقية.
- تحتاج الجزائر إلى استثمارات كبيرة لتطوير صناعات جديدة وتحسين جودة المنتجات المحلية، مما يضمن قدرتها على تلبية الطلب المتزايد من الدول الإفريقية.

2.4.2.2.4.تحديات التنافسية

- تواجه الجزائر منافسة قوية من الدول الإفريقية الأخرى التي تتمتع بقطاعات صناعية متطورة. يتعين على الجزائر تحسين كفاءة الإنتاج، وتقليل تكاليف الإنتاج، والارتقاء بمستوى الجودة لتتمكن من منافسة المنتجات الأخرى.
- تحتاج الشركات الجزائرية إلى التكيف مع المعايير الإفريقية والعالمية لرفع قدرتها التنافسية والاستفادة من الأسواق المفتوحة.

3.4.2.2.4.البنية التحتية والتكلفة اللوجستية

- تواجه الجزائر تحديات في البنية التحتية اللوجستية، حيث تحتاج إلى تطوير شبكات الطرق، والموانئ، والسكك الحديدية، خاصة في المناطق الحدودية التي تربطها بدول إفريقيا الأخرى.
- تمثل تكلفة النقل تحديًا كبيرًا للتجارة البينية، مما يتطلب من الجزائر تعزيز استثماراتها في البنية التحتية وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود.

5.2.2.4.الفرص الاقتصادية المحتملة للجزائر ضمنAfCFTA

1.5.2.2.4.توسيع السوق للمنتجات الجزائرية

- توفر AfCFTA للجزائر سوقًا واسعًا يضم حوالي 1.3 مليار نسمة. يمكن للجزائر توسيع صادراتها غير النفطية واستغلال الفرص التجارية في قطاعات مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة.
- يتيح الوصول إلى سوق إفريقية كبيرة فرصًا جديدة للشركات الجزائرية للنمو، وزيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة للشباب.

2.5.2.2.4.تعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي

- تُعد الجزائر دولة زراعية تتمتع بموارد طبيعية متنوعة، ويمكنها تعزيز صادراتها الزراعية إلى إفريقيا من خلال AfCFTA. يساعد ذلك الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي بشكل مستدام.
- تدعم AfCFTA التعاون الزراعي بين الدول الإفريقية، مما يتيح للجزائر الاستثمار في الزراعة الحديثة وتقنيات الري المتقدمة لزيادة الإنتاجية وتلبية الطلب المحلي والإقليمي.

3.5.2.2.4.التعاون في الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة

- يمكن للجزائر أن تستفيد من AfCFTA لتوسيع استثماراتها في قطاع الطاقة المتجددة والتعاون مع الدول الإفريقية في هذا المجال، خاصة مع توفر موارد الطاقة الشمسية والرياح.
- يسهم التعاون الإقليمي في تحقيق الأهداف البيئية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يعزز التنمية المستدامة ويوفر فرصًا اقتصادية جديدة للجزائر.

6.2.2.4. استراتيجيات الجزائر لتعظيم الاستفادة منAfCFTA

1.6.2.2.4.تنويع المنتجات التصديرية وتعزيز الجودة

- يجب على الجزائر تطوير صناعات غير نفطية وتنويع منتجاتها لتلبية الطلب في الأسواق الإفريقية. يمكنها التركيز على الصناعات التحويلية والمنتجات الغذائية والمواد الكيميائية.

- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار يزيد من قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة في السوق الإفريقية ويرفع من جودة السلع.

2.6.2.2.4.تحسين البنية التحتية اللوجستية والتجارة الحدودية

- يجب على الجزائر تحسين البنية التحتية للنقل والشحن، وتطوير الطرق والموانئ والمطارات، لتسهيل حركة السلع وخفض تكاليف النقل.
- التعاون مع الدول المجاورة في بناء طرق برية وسكك حديدية يسهم في تعزيز التجارة البينية وتحقيق استفادة كاملة من.AfCFTA

3.6.2.2.4.تقديم الدعم والتسهيلات للشركات المحلية

- يجب على الحكومة الجزائرية توفير حوافز للشركات المحلية لتشجيعها على التصدير إلى الأسواق الإفريقية. يمكن أن تشمل هذه الحوافز تسهيلات ضريبية، وتمويل منخفض الفائدة، وتقديم استشارات لتطوير استراتيجيات التصدير.
- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع الإقليمي وزيادة قدرتها الإنتاجية يعزز الاقتصاد المحلي ويدعم النمو الاقتصادي.

خلاصة

تمثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) فرصة كبيرة للجزائر لتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي، وتنويع اقتصادها، وزيادة صادراتها غير النفطية. رغم التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق الفائدة الكاملة من هذه الاتفاقية، فإن الاستثمار في تطوير البنية التحتية، ودعم الصناعات المحلية، وتحسين التنافسية يمكن أن يساعد الجزائر على تعزيز مكانتها الاقتصادية في القارة الإفريقية. يجب على الجزائر أن تستمر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق أقصى استفادة من هذه الاتفاقية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

3.4. اتفاقيات الطاقة والنفط

يعد قطاع الطاقة، وخاصة النفط والغاز، من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية. ساعدت الجزائر مواردها الكبيرة من النفط والغاز في تعزيز دورها كدولة مؤثرة في سوق الطاقة الإقليمي والعالمي. وقد شاركت الجزائر في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الطاقة والنفط، مثل اتفاقيات "أوبك"، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودول أخرى. تسعى هذه الاتفاقيات إلى تنظيم الإنتاج، وضمان استقرار الأسعار، وتعزيز التعاون في قطاع الطاقة. في هذه المحاضرة، سنتناول أنواع الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال الطاقة والنفط، ودورها وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

1.3.4. أهمية قطاع الطاقة في الاقتصاد الجزائري

1.1.3.4.دور النفط والغاز في الاقتصاد الجزائري

- يشكل قطاع النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل حوالي 95% من عائدات التصدير، وحوالي 60% من إيرادات الموازنة العامة. تعتمد الجزائر بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي ومشروعات التنمية.

- نتيجة لهذا الاعتماد، يتأثر الاقتصاد الجزائري بشدة بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعل من الضروري تنويع الاقتصاد لتقليل هذه الاعتمادية، وفي الوقت نفسه، يعد قطاع الطاقة محركًا للنمو الاقتصادي.

2.1.3.4.أهمية الاتفاقيات الدولية في قطاع الطاقة

- تسهم الاتفاقيات الدولية في تعزيز استقرار الأسواق العالمية للنفط، مما يضمن عائدات مستقرة لدول مثل الجزائر. كما تتيح هذه الاتفاقيات للجزائر توسيع قاعدة عملائها واستكشاف أسواق جديدة، مما يسهم في زيادة عائداتها.
- من خلال هذه الاتفاقيات، تتمكن الجزائر من لعب دور أكبر في رسم سياسات الطاقة العالمية، وتحقيق الاستفادة القصوى من مواردها الطبيعية.

2.3.4.اتفاقيات الجزائر مع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

1.2.3.4.تاريخ عضوية الجزائر في منظمة أوبك

- انضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام 1969، حيث أصبحت جزءًا من التحالف الذي يهدف إلى تنظيم إنتاج النفط وتحديد سياسات الأسعار لدعم استقرار السوق العالمي.
- تعتبر عضوية الجزائر في "أوبك" أداة مهمة للحفاظ على استقرار عائداتها النفطية، من خلال التنسيق مع الدول الأخرى للحد من تقلبات الأسعار وضمان توفير إمدادات مستدامة من النفط للسوق العالمي.

2.2.3.4.تأثير اتفاقيات خفض الإنتاج على الاقتصاد الجزائري

- تعمل "أوبك" بانتظام على التوصل إلى اتفاقيات خفض الإنتاج للتحكم في العرض العالمي والحفاظ على مستويات أسعار معقولة. تؤثر هذه الاتفاقيات بشكل مباشر على الجزائر، حيث تضطر أحيانًا لتقليل إنتاجها، مما يؤثر على عائداتها.
- رغم الأثر السلبي لتقليص الإنتاج على المدى القصير، إلا أن مثل هذه الاتفاقيات تساعد الجزائر في المحافظة على استقرار الأسعار، مما يضمن عائدات طويلة الأمد تساهم في تمويل ميزانية الدولة.

3.2.3.4.اتفاق أوبك بلس

- تعد الجزائر جزءًا من "أوبك بلس"، التحالف الذي يضم دول "أوبك" ودولاً منتجة أخرى مثل روسيا. يسعى هذا التحالف إلى تحقيق توازن في السوق عبر ضبط الإنتاج وتجنب تراجع الأسعار.
- أتاحت "أوبك بلس" للجزائر فرصة المشاركة في قرارات أوسع تؤثر على السوق العالمي، كما ساعدت في تحقيق استقرار في الأسعار بعد التذبذبات الكبيرة التي شهدتها الأسواق في السنوات الأخيرة.

3.3.4. اتفاقيات الشراكة في قطاع الطاقة مع الاتحاد الأوروبي

1.3.3.4.تصدير الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي

- ترتبط الجزائر بعلاقات قوية في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعد من أكبر المستهلكين للغاز الجزائري. تعتمد عدة دول أوروبية على الغاز الجزائري كمصدر رئيسي للطاقة، مما يجعل الجزائر شريكًا استراتيجيًا للاتحاد الأوروبي.
- تعتبر خطوط الأنابيب بين الجزائر وأوروبا، مثل "ميدغاز" و"ترانسميد"، من وسائل النقل الحيوية التي تساهم في تأمين تدفق الغاز إلى أوروبا، ما يعزز مكانة الجزائر كمورد رئيسي للغاز ويزيد من عائداتها.

2.3.3.4.اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأثرها على استقرار السوق

- تم توقيع اتفاقية شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 2002، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في عدة مجالات، ومن ضمنها الطاقة. توفر الاتفاقية إطارًا للتعاون المستدام بين الطرفين يضمن تلبية احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي ويعزز استقرار الطلب على الطاقة الجزائرية.
- تُسهم هذه الشراكة في تعزيز الاستثمارات الأوروبية في قطاع الطاقة الجزائري، وتطوير البنية التحتية لنقل الغاز، مما يساعد الجزائر على زيادة صادراتها.

3.3.3.4.مشروعات الطاقة المتجددة

- يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما فتح الباب أمام الجزائر لتعزيز استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة وتصدير الكهرباء إلى أوروبا.
- بدأت الجزائر بالفعل في تنفيذ مشاريع طموحة للطاقة الشمسية وتطوير إنتاج الطاقة النظيفة، مما يعزز من علاقتها بالاتحاد الأوروبي ويوفر فرصًا جديدة للاقتصاد الجزائري في هذا القطاع.

4.3.4.اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة مع دول إفريقية وآسيوية

1.4.3.4.التعاون مع الدول الإفريقية

- تسعى الجزائر إلى تعزيز التعاون في قطاع الطاقة مع الدول الإفريقية، بهدف تطوير البنية التحتية للطاقة ودعم التنمية الاقتصادية في القارة. ومن الأمثلة على هذا التعاون مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا، الذي سيسهم في تزويد دول إفريقية بالغاز الجزائري.
- تهدف هذه المشاريع إلى دعم التكامل الاقتصادي الإفريقي وتعزيز مكانة الجزائر كمورد موثوق للطاقة، مما يزيد من عائداتها ويدعم النمو الاقتصادي.

2.4.3.4.الاتفاقيات الثنائية مع دول آسيوية

- أقامت الجزائر شراكات في قطاع الطاقة مع عدة دول آسيوية، مثل الصين والهند، اللتين تملكان اقتصاديات متنامية وتطلباً متزايداً للطاقة. تسهم هذه الشراكات في جذب استثمارات جديدة لقطاع النفط والغاز وتطوير التكنولوجيا في القطاع.
- تعتبر الصين شريكًا رئيسيًا في تنفيذ مشاريع البنية التحتية للطاقة في الجزائر، مثل بناء المنشآت وتحسين قدرات التخزين، مما يعزز قدرة الجزائر على تلبية الطلب المحلي والدولي.

5.3.4.الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الطاقة على الجزائر

1.5.3.4.استقرار العائدات المالية

- تساعد اتفاقيات الطاقة الجزائر في تحقيق استقرار في عائداتها المالية عبر ضمان استمرارية الطلب على النفط والغاز، وخاصة من دول الاتحاد الأوروبي. يلعب هذا الاستقرار دورًا حيويًا في تمويل موازنة الدولة ودعم برامج التنمية.
- كما تسهم اتفاقيات خفض الإنتاج في "أوبك" في حماية العائدات المالية من التقلبات الحادة في الأسعار، مما يسمح للجزائر بتخطيط ميزانيتها بشكل أكثر استدامة.

2.5.3.4.تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمارات

- أسهمت الشراكات مع الدول الأوروبية والآسيوية في تطوير البنية التحتية للطاقة في الجزائر، مثل خطوط الأنابيب ومنشآت التخزين ومحطات الطاقة. ساعدت هذه التطويرات في تحسين كفاءة قطاع الطاقة وزيادة الإنتاجية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة يزيد من تنوع الاقتصاد الجزائري، ويقلل من الاعتماد على عائدات النفط، حيث يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل.

3.5.3.4.تحفيز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل

- تعتبر اتفاقيات الطاقة فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري عبر استثمار العائدات في قطاعات أخرى، مثل الصناعة، والزراعة، والبنية التحتية. يمكن استخدام عائدات الطاقة لدعم مشاريع تنموية تسهم في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.
- كما تشجع اتفاقيات الطاقة الجزائر على تطوير قطاع الطاقة المتجددة، مما يفتح الباب أمام فرص اقتصادية جديدة في قطاع الطاقة النظيفة ويوفر فرصًا للعمل والاستثمار.

6.3.4.التحديات التي تواجه الجزائر في تنفيذ اتفاقيات الطاقة

1.6.3.4.التقلبات في أسعار النفط العالمية

- تتأثر الجزائر بتقلبات أسعار النفط العالمية التي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في عائدات التصدير. يمثل هذا تحديًا ماليًا للجزائر، حيث يتطلب منها الحفاظ على استقرار اقتصادي في ظل تراجع عائدات النفط في بعض الفترات.
- تتطلب مواجهة هذا التحدي من الجزائر تنويع الاقتصاد والاستثمار في قطاعات أخرى، وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

2.6.3.4.التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة

- تواجه الجزائر تحديًا في التكيف مع التوجه العالمي نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، حيث تشكل مصادر الطاقة الأحفورية معظم صادراتها. يتطلب التحول إلى الطاقة النظيفة استثمارات كبيرة في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية.
- تحتاج الجزائر إلى تبني سياسات تدعم التحول إلى اقتصاد صديق للبيئة وتقلل من الانبعاثات الكربونية، مما يعزز من قدرتها التنافسية ويضمن استدامة قطاع الطاقة.

3.6.3.4.الضغوط السياسية الدولية

- تواجه الجزائر تحديات سياسية فيما يتعلق بالتزامها بسياسات الإنتاج والتصدير التي تفرضها "أوبك" و"أوبك بلس". تتطلب هذه الالتزامات من الجزائر التنسيق مع الدول الأخرى، مما قد يؤثر على قرارات الإنتاج المحلية.
- تحتاج الجزائر إلى تطوير استراتيجية فعّالة لإدارة سياساتها الطاقوية بطريقة توازن بين مصالحها الاقتصادية والسياسية.

تعتبر اتفاقيات الطاقة والنفط عنصرًا حيويًا في تعزيز دور الجزائر الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي. توفر هذه الاتفاقيات للجزائر الاستقرار المالي وزيادة عائداتها، وتتيح لها فرصًا لتطوير بنيتها التحتية وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة.

رغم التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والتوجه نحو الطاقة النظيفة، تستطيع الجزائر تعزيز اقتصادها عبر تنويع مصادر دخلها وتطوير قطاعاتها الاقتصادية الأخرى.

5. التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

1.5.الاتحاد الإفريقي والتكامل الاقتصادي الإفريقي

تُعد الجزائر إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الإفريقي وتسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي لتحقيق التكامل الإفريقي. يعكس الاتحاد الإفريقي التزام الدول الإفريقية بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الاقتصادي بين دول القارة. يمثل التكامل الاقتصادي الإفريقي فرصة هامة للجزائر لتنويع اقتصادها، وزيادة الصادرات غير النفطية، وجذب الاستثمارات. تسعى الجزائر للمشاركة بفعالية في مختلف مبادرات الاتحاد الإفريقي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الاقتصادي. سنتناول في هذه المحاضرة دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل الاقتصادي، وعلاقة الجزائر بالاتحاد، وتأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري.

1.1.5. نبذة عن الاتحاد الإفريقي وأهدافه

1.1.1.5.تأسيس الاتحاد الإفريقي وتطوره

- تأسس الاتحاد الإفريقي رسميًا عام 2002، كخلف لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست عام 1963، ويهدف الاتحاد إلى تعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الإفريقية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يضم الاتحاد الإفريقي 55 دولة إفريقية ويهدف إلى تحقيق التكامل الإقليمي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وحل النزاعات الإقليمية، ودعم التنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

2.1.1.5.أهداف الاتحاد الإفريقي الاقتصادية

- يسعى الاتحاد إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة، من خلال تقليل الحواجز التجارية، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- يهدف الاتحاد أيضًا إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتطوير البنية التحتية، وزيادة فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة لشعوب القارة، من خلال تبني سياسات مشتركة وخطط اقتصادية مستدامة.

2.1.5.التكامل الاقتصادي الإفريقي ودور الجزائر في الاتحاد الإفريقي

1.2.1.5.التكامل الاقتصادي الإفريقي وأهميته

- التكامل الاقتصادي الإفريقي يشمل تنسيق السياسات الاقتصادية، وتحرير التجارة، وتسهيل التنقل بين الدول الإفريقية، ويعد ضروريًا لتعزيز القدرة التنافسية للقارة على المستوى العالمي.
- يمثل التكامل الاقتصادي وسيلة لزيادة الإنتاجية، وتحفيز التجارة الداخلية، وتقليل الاعتماد على الدول الأجنبية في تأمين الاحتياجات الأساسية، كما يسهم في تقليل الفقر ودعم الاستقرار.

2.2.1.5. دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي

- تشارك الجزائر بفعالية في الأنشطة الاقتصادية والسياسية للاتحاد الإفريقي، وتعمل على تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية في مختلف المجالات، مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة، والبنية التحتية.
- تُعتبر الجزائر داعمًا رئيسيًا للتكامل الإفريقي من خلال مشاريع إقليمية، مثل مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بعدد من الدول الإفريقية. تسهم هذه المشاريع في تحسين التواصل التجاري بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

3.1.5. اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) ودورها في التكامل الاقتصادي

1.3.1.5.أهمية اتفاقيةAfCFTA

- تم إطلاق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) في يناير 2021، وتهدف إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، وتقليل الحواجز الجمركية، وزيادة التجارة البينية بين الدول الإفريقية.
- تعتبر AfCFTA خطوة كبيرة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي، حيث تشمل أكثر من 54 دولة إفريقية وتتيح سوقًا تضم أكثر من 1.3 مليار مستهلك.

2.3.1.5.مشاركة الجزائر فيAfCFTA

- شاركت الجزائر في AfCFTA بهدف تعزيز صادراتها وتنويع اقتصادها، وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية. تعتبر الجزائر أن AfCFTA ستوفر فرصًا للتوسع في الأسواق الإفريقية ورفع حصة المنتجات الجزائرية فيها.
- تتيح AfCFTA للجزائر الوصول إلى أسواق جديدة، وتساهم في تطوير قطاعات صناعية وزراعية جديدة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4.1.5. التأثيرات الاقتصادية للاتحاد الإفريقي والتكامل الاقتصادي على الجزائر

1.4.1.5.زيادة التجارة البينية وتنويع الأسواق

- بفضل سياسات الاتحاد الإفريقي واتفاقية AfCFTA ، يمكن للجزائر تعزيز تجارتها مع الدول الإفريقية، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الأسواق الأوروبية والأمريكية، وتوسيع حجم التبادل التجاري داخل القارة.
- يوفر التكامل الاقتصادي أسواقًا جديدة للمنتجات الجزائرية، مثل المواد الغذائية، والمنتجات الصناعية، مما يسهم في تنويع اقتصاد الجزائر وتعزيز التنافسية.

2.4.1.5.جذب الاستثمارات الإفريقية والدولية

- يسهم التكامل الإفريقي في تحسين مناخ الاستثمار، حيث يزيد التعاون الاقتصادي من استقرار الأسواق ويعزز ثقة المستثمرين. يمكن للجزائر أن تستفيد من هذا المناخ لجذب الاستثمارات الإفريقية والدولية.
- تسهم الاتفاقيات الإقليمية في جذب الاستثمارات إلى قطاعات مثل الطاقة، والبنية التحتية، والزراعة، مما يعزز من تنوع الاقتصاد الجزائري ويخلق فرص عمل جديدة.

3.4.1.5.تطوير البنية التحتية الإقليمية

- يلعب التكامل الاقتصادي الإفريقي دورًا كبيرًا في تطوير مشاريع البنية التحتية المشتركة، مثل مشاريع النقل واللوجستيات التي تربط الدول الإفريقية، مما يسهل حركة السلع والخدمات.

- يعتبر الطريق العابر للصحراء مشروعًا استراتيجيًا لربط الجزائر بعدد من الدول الإفريقية، مما يسهم في تحسين التجارة ويعزز من مكانة الجزائر كجسر بين إفريقيا وأوروبا.

5.1.5.التحديات التي تواجه الجزائر في التكامل الاقتصادي الإفريقي

1.5.1.5.التحديات الاقتصادية والبنية التحتية

- تواجه الجزائر تحديات اقتصادية تتمثل في ضعف التنوع في الاقتصاد واعتمادها على النفط، مما قد يحد من قدرتها على الاستفادة الكاملة من فرص التكامل الاقتصادي الإفريقي.
- تحتاج الجزائر إلى تطوير البنية التحتية، مثل الطرق، والموانئ، وخدمات اللوجستيات، لتسهيل حركة التجارة بين الجزائر والدول الإفريقية الأخرى، ويتطلب ذلك استثمارات كبيرة.

2.5.1.5.التحديات التنظيمية والإدارية

- تفتقر بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر إلى التحديث والتطور، مما يتطلب إدخال تحسينات في النظم الإدارية والتنظيمية لتشجيع التجارة والاستثمار مع الدول الإفريقية.
- تواجه الجزائر تحديات فيما يخص تسهيل الإجراءات الجمركية وتبسيط التشريعات لتتماشى مع متطلبات التكامل الإفريقي، ويتطلب ذلك تحسين البيئة الاستثمارية.

3.5.1.5.التنافسية ومواجهة المنافسة الإقليمية

- تواجه الجزائر منافسة من دول إفريقية أخرى تمتلك صناعات متطورة وقطاعات اقتصادية متنوعة، مما يستدعي تطوير قدرات الصناعات المحلية لتحسين قدرتها التنافسية.
- تحتاج الجزائر إلى تحسين جودة المنتجات المحلية وتعزيز الابتكار للتمكن من المنافسة في السوق الإفريقية.

6.1.5.استراتيجيات الجزائر لتعظيم الاستفادة من التكامل الاقتصادي الإفريقي

1.6.1.5.تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية

- تعمل الجزائر على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، من خلال تطوير قطاعات جديدة مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والسياحة، مما يمكنها من الاستفادة من السوق الإفريقية المتنامية.
- يجب على الجزائر دعم الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة لزيادة إنتاجها ورفع جودتها لتلبية احتياجات الأسواق الإفريقية.

2.6.1.5.تطوير البنية التحتية للنقل والتجارة

- تحتاج الجزائر إلى الاستثمار في تطوير البنية التحتية، خاصة الطرق والموانئ التي تربطها بالدول الإفريقية الأخرى، مثل الطريق العابر للصحراء الذي يعد مشروعًا حيويًا لتعزيز التجارة الإقليمية.
- يمكن للجزائر تحسين خدمات النقل والخدمات اللوجستية لجعلها أكثر كفاءة، مما يسهم في تقليل تكاليف التصدير وزيادة التبادل التجاري.

3.6.1.5.تشجيع الاستثمارات المشتركة

- تحتاج الجزائر إلى تشجيع الاستثمارات المشتركة مع الدول الإفريقية في قطاعات مثل الصناعة، والزراعة، والطاقة، مما يعزز التعاون الاقتصادي ويدعم التنوع الاقتصادي.

- يمكن للجزائر تقديم حوافز للمستثمرين الأفارقة وتحسين بيئة الاستثمار، لجذب استثمارات جديدة تساعد في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاج المحلي.

7.1.5.التوجهات المستقبلية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي

1.7.1.5.تعزيز دور الجزائر في المؤسسات الاقتصادية الإفريقية

- تسعى الجزائر لتعزيز دورها في مؤسسات الاتحاد الإفريقي، مثل بنك التنمية الإفريقي، والمجالس الاقتصادية، بهدف دعم مشاريع التنمية في القارة وقيادة جهود التكامل الاقتصادي.
- يمكن للجزائر لعب دور محوري في صياغة السياسات الاقتصادية الإفريقية، مما يسهم في تلبية احتياجات القارة وتعزيز التعاون المشترك.

2.7.1.5.التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة

- تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، ويمكنها التعاون مع دول إفريقية في تطوير مشروعات الطاقة النظيفة التي تخدم المنطقة بأسرها وتساعد في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- يسهم التعاون في مجالات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة ويوفر فرصًا اقتصادية جديدة، كما يدعم جهود مكافحة التغير المناخي في القارة.

3.7.1.5.تشجيع التكامل الإقليمي لتعزيز الأمن الغذائي

- يمثل الأمن الغذائي تحديًا كبيرًا للقارة الإفريقية، ويمكن للجزائر تعزيز تعاونها الزراعي مع الدول الإفريقية من خلال دعم مشاريع زراعية مشتركة، ونقل الخبرات في مجال الري وتطوير المحاصيل.
- يمكن للجزائر استغلال مواردها الزراعية لدعم الأمن الغذائي على مستوى القارة، وزيادة صادراتها الزراعية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

يمثل الاتحاد الإفريقي والتكامل الاقتصادي الإفريقي فرصًا كبيرة للجزائر لتعزيز علاقاتها مع القارة الإفريقية، وتوسيع نطاق صادراتها، وتنويع اقتصادها. من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، يمكن للجزائر أن تعزز من مكانتها الاقتصادية وتحقق التنمية المستدامة.

تسهم مشاركة الجزائر الفعّالة في الاتحاد الإفريقي في دعم التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويعزز من استقرار وازدهار القارة الإفريقية بأسرها.

2.5.. جامعة الدول العربية والتعاون التجاري العربي

تشارك الجزائر بفعالية في جامعة الدول العربية وتسعى إلى دعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. عبر "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، تعمل الجزائر على زيادة صادراتها إلى الدول العربية وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بينها وبين باقي الدول الأعضاء.

يتوقع أن يسهم هذا التعاون في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وتوسيع فرص التصدير إلى الأسواق العربية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات العربية إلى المشاريع المحلية في الجزائر.

3.5.. منظمة الأوبك (OPEC) وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر عضوًا مؤسسًا في منظمة "أوبك" منذ عام 1969، حيث تلعب المنظمة دورًا أساسيًا في تحديد سياسة إنتاج النفط وحماية مصالح الدول الأعضاء من تقلبات الأسعار. تهدف "أوبك" إلى استقرار السوق النفطية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على عائدات الجزائر المالية.

يسهم التعاون في "أوبك" في تعزيز القوة التفاوضية للجزائر ضمن سوق النفط العالمية، مما يوفر استقرارًا نسبيًا لعائدات صادراتها النفطية ويحد من تقلبات السوق التي قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.

4.5. التحديات والمزايا الاقتصادية للانضمام إلى المنظمات الدولية والاتفاقيات الاقتصادية

1.4.5. المزايا الاقتصادية للانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية

تتيح الاتفاقيات الدولية فرصًا للجزائر لتعزيز صادراتها وزيادة استثماراتها الخارجية، كما توفر لها إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة، مما يساهم في تنويع مصادر الدخل.

تساعد العضوية في المنظمات الدولية الجزائر على الاستفادة من المساعدات التقنية والمالية اللازمة لدعم مشاريع التنمية. كما تمنحها فرصًا للتعاون الاقتصادي، وتحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الخارجية التي تدعم النمو الاقتصادي.

2.4.5. التحديات المرتبطة بالالتزام بالمعايير الدولية

تتطلب الاتفاقيات الدولية تبني سياسات اقتصادية تنافسية، وتقليل القيود الجمركية، مما يشكل تحديًا أمام الصناعات المحلية التي قد لا تتمتع بالقدرة الكافية على المنافسة. تفتح الأسواق الحرة المجال للشركات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تهميش بعض القطاعات المحلية التي تحتاج إلى حماية.

كما تفرض الاتفاقيات الدولية على الجزائر تبني إصلاحات هيكلية قد تؤدي إلى خفض الدعم الحكومي لبعض القطاعات الحيوية، وهو ما قد يواجه رفضًا اجتماعيًا بسبب تأثيره على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للمواطنين.

5.5. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للانخراط في النظام الاقتصادي الدولي

1.5.5.دعم الاقتصاد الوطني وتنويع الشراكات الاقتصادية

تسهم الاتفاقيات والمنظمات الدولية في تحسين العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الدول الكبرى والشركاء التجاريين، مما يفتح مجالات أوسع لتطوير الصناعات المحلية وزيادة القدرة التنافسية.

تنويع الشراكات الاقتصادية يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يمكن للجزائر استغلال موقعها الجغرافي لتطوير قطاعات مثل السياحة، الطاقة المتجددة، والزراعة، مما يعزز من استقلاليتها الاقتصادية.

2.5.5.التأثيرات الاجتماعية والمجتمعية

قد تؤدي بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بالاتفاقيات الدولية إلى تغييرات اجتماعية نتيجة للإصلاحات الهيكلية، مثل خفض الدعم على المنتجات الأساسية وتحرير السوق. هذا قد ينعكس على المستوى المعيشي للمواطنين، مما يتطلب من الدولة تحقيق توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية.

تعزيز الشراكات الدولية يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين بيئة الأعمال، لكن يتطلب من الحكومة إدارة التغيير الاجتماعي بفعالية لضمان تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المعيشة وتخفيف الآثار السلبية المحتملة.

خلاصة

يمثل انخراط الجزائر في المنظمات والهيئات الدولية والاتفاقيات الاقتصادية فرصة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، من خلال تعزيز التجارة والاستثمارات الخارجية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ورغم التحديات المرتبطة بتحقيق التوازن بين التزامات الجزائر الدولية ومتطلبات التنمية المحلية، فإن هذه العلاقات الدولية توفر إمكانيات كبيرة لتطوير الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل.

على الجزائر الاستمرار في تطوير قدراتها الإنتاجية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية، مع التركيز على حماية الصناعات المحلية والحفاظ على العدالة الاجتماعية، لضمان استفادة المجتمع الجزائري بالكامل من هذه الشراكات الدولية.

المحور التاسع: علاقة الجزائر بمنظمة أوبك

تعد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من أهم التحالفات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في سوق النفط، حيث تتعاون الدول الأعضاء لتنسيق سياسات الإنتاج وحماية عائداتها النفطية. انضمت الجزائر إلى أوبك في عام 1969 وأصبحت منذ ذلك الوقت جزءًا من الجهود الدولية لتحقيق استقرار أسواق النفط. يمثل قطاع النفط والغاز شريان الحياة للاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز لتمويل ميزانيتها وتحقيق التنمية الاقتصادية. في هذه المحاضرة، سنناقش علاقة الجزائر بمنظمة أوبك، وتأثير المنظمة على الاقتصاد الجزائري، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه الجزائر ضمن هذا التحالف.

1. نبذة عن منظمة أوبك وأهدافها

1.1.تأسيس منظمة أوبك وأهدافها

- تأسست منظمة أوبك عام 1960 من قبل خمس دول مؤسسة هي العراق، السعودية، الكويت، فنزويلا، وإيران. تأسست المنظمة بهدف حماية مصالح الدول المنتجة للنفط وتحقيق استقرار السوق، حيث تؤثر سياسات أوبك بشكل مباشر على أسعار النفط العالمية.
- تهدف أوبك إلى تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وتحديد مستويات الإنتاج التي تحقق التوازن بين العرض والطلب، مما يسهم في تحقيق أسعار معقولة ومستدامة للنفط، ويعزز التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

2.1.دور أوبك في سوق النفط العالمي

- تلعب أوبك دورًا رئيسيًا في التأثير على أسعار النفط من خلال تعديل مستويات الإنتاج. وتستطيع المنظمة التحكم في العرض لضبط الأسعار في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.
- تنسق أوبك أيضًا مع الدول غير الأعضاء في أوبك (عبر تحالف أوبك بلس) لتحقيق استقرار أوسع في سوق النفط العالمي، حيث أصبح هذا التحالف قادرًا على التأثير بشكل أكبر على قرارات الإنتاج وأسعار النفط.

2. تاريخ انضمام الجزائر إلى أوبك وأهدافها

1.2.انضمام الجزائر إلى منظمة أوبك

- انضمت الجزائر إلى منظمة أوبك عام 1969، أي بعد سبع سنوات من استقلالها، وجاء هذا الانضمام كخطوة استراتيجية للاستفادة من التنسيق مع الدول الأخرى المنتجة للنفط، مما يعزز من قدرتها على الحفاظ على استقرار إيراداتها النفطية.
- عززت عضوية الجزائر في أوبك من مكانتها كلاعب رئيسي في سوق النفط، حيث أصبحت قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على السوق العالمي.

2.2.أهداف الجزائر من عضويتها في أوبك

- تهدف الجزائر من خلال عضويتها في أوبك إلى حماية استقرار عائداتها المالية عبر التنسيق مع الدول الأعضاء، والتحكم في مستويات الإنتاج العالمية لتحقيق أسعار عادلة ومستقرة.
- كما تسعى الجزائر إلى استخدام منصة أوبك لتعزيز التعاون في مجال الطاقة، ونقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات، مما يسهم في تنمية قطاع الطاقة وتطوير قدراتها الإنتاجية.

3.2.التأثيرات الاقتصادية لأوبك على الاقتصاد الجزائري

1.3.2.استقرار العائدات المالية

- يساعد التعاون داخل أوبك الجزائر في تحقيق استقرار لعائداتها المالية من صادرات النفط، حيث تسهم قرارات أوبك في الحفاظ على مستويات أسعار تتناسب مع احتياجات الدول الأعضاء، مما يدعم الاستقرار المالي ويسهم في تمويل ميزانية الجزائر.
- يمكن للجزائر عبر أوبك الحفاظ على استقرار في العائدات المالية التي تشكل حوالي 60% من إيرادات الدولة، مما يسهم في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية.

2.3.2.تحقيق توازن في سوق النفط العالمية

- تساهم أوبك في تحقيق توازن بين العرض والطلب العالمي على النفط، مما يحمي الدول الأعضاء، ومن بينها الجزائر، من تقلبات الأسعار التي تؤثر على إيراداتها النفطية. يساعد هذا التوازن على توفير إيرادات مالية ثابتة تدعم الاقتصاد الجزائري.
- يمثل التوازن في سوق النفط ضرورة كبيرة للاقتصاد الجزائري، حيث يسمح للبلاد بمواجهة تقلبات السوق الدولية وتخفيف أثر الأزمات الاقتصادية.

3.3.2.التعاون مع الدول غير الأعضاء في أوبك (أوبك بلس(

- تعمل الجزائر كجزء من تحالف "أوبك بلس" الذي يضم دول أوبك إضافة إلى دول أخرى غير أعضاء، مثل روسيا. ساهم هذا التحالف في تعزيز قدرة أوبك على تحقيق استقرار أكبر للسوق العالمي من خلال التنسيق المشترك وتحديد سياسات الإنتاج.
- يسهم التعاون في إطار أوبك بلس في زيادة تأثير أوبك، مما يعود بالفائدة على الجزائر في تعزيز استقرار عائداتها النفطية وضمان دعم الدول الأعضاء.

4.2.التحديات التي تواجه الجزائر ضمن أوبك

1.4.2.تقلبات أسعار النفط العالمية

- تتعرض الجزائر لتأثيرات تقلبات أسعار النفط، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على العائدات النفطية. في فترات انخفاض أسعار النفط، تعاني الجزائر من تراجع في الإيرادات مما يؤثر على ميزانيتها العامة.
- تمثل هذه التقلبات تحديًا اقتصاديًا كبيرًا للجزائر، مما يتطلب منها تبني استراتيجيات اقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل.

2.4.2.التحديات المتعلقة بخفض الإنتاج

- عندما تقرر أوبك خفض الإنتاج لتحقيق استقرار في الأسعار، تضطر الجزائر للالتزام بتقليل إنتاجها من النفط، مما يقلل من كميات التصدير ويؤثر على العائدات المالية، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية.
- تحتاج الجزائر لتحقيق التوازن بين التزامها بقرارات أوبك والمحافظة على إيراداتها المالية، مما يستدعي إدارة حذرة لاستراتيجيات الإنتاج والتصدير.

3.4.2.الضغط العالمي للتحول إلى الطاقة المتجددة

- يواجه العالم تحولًا نحو الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري للحد من الانبعاثات الكربونية، مما يمثل تحديًا للاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز.
- يمثل التحول نحو الطاقة المتجددة تحديًا طويل الأمد للجزائر، حيث يتطلب منها تنويع اقتصادها وتطوير استراتيجيات للطاقة المتجددة لزيادة فرص النمو المستدام وتقليل الاعتماد على صادرات النفط.

5.2.استراتيجيات الجزائر لتحقيق الاستفادة القصوى من عضويتها في أوبك

1.5.2.تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط

- تعمل الجزائر على تنويع اقتصادها عبر تعزيز الاستثمارات في قطاعات مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والسياحة، مما يساعد في تقليل الاعتماد على العائدات النفطية وتقليل أثر تقلبات الأسعار.
- يمكن لتنويع الاقتصاد أن يحقق استدامة مالية أكبر ويزيد من مرونة الاقتصاد الجزائري، ويخفف من التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط.

2.5.2.الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة

- تسعى الجزائر لاستثمار مواردها الطبيعية في مجال الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، مما يتيح لها فرصة لتطوير قطاع جديد ومستدام يساهم في تعزيز مكانتها كمصدر للطاقة المتجددة.
- من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة، يمكن للجزائر زيادة قدراتها الإنتاجية وتحقيق دخل إضافي يدعم الاقتصاد الوطني ويزيد من فرص التنمية المستدامة.

3.5.2.تعزيز القدرات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية للطاقة

- يتطلب الحفاظ على مكانة الجزائر في سوق النفط تعزيز القدرات الإنتاجية من خلال تحسين تقنيات الإنتاج، وتطوير البنية التحتية للنقل والتصدير، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويحسن القدرة التنافسية للجزائر.
- يمكن للجزائر الاستثمار في تحسين البنية التحتية، مثل الموانئ وخطوط الأنابيب، مما يسهم في تسهيل عمليات التصدير وجذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة.

6.2.آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل عضويته في أوبك

1.6.2.تحقيق استقرار مالي مستدام

- توفر أوبك للجزائر فرصة لتحقيق استقرار مالي مستدام من خلال التنسيق في سياسات الإنتاج والحفاظ على أسعار مستقرة للنفط. يدعم هذا الاستقرار ميزانية الدولة، ويتيح للجزائر تمويل المشاريع التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي.
- يمكن للاستقرار المالي الذي توفره أوبك أن يدعم سياسات التوظيف، وتحقيق برامج التنمية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

2.6.2.تعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة

- من خلال استقرار الأسعار الذي تحققه أوبك، يمكن للجزائر تعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة، مما يسهم في تطوير البنية التحتية للطاقة وتحسين كفاءة الإنتاج. يمكن للجزائر استقطاب الشركات العالمية لتطوير صناعات البتروكيماويات ورفع القيمة المضافة للنفط والغاز.

- يساعد هذا على خلق فرص عمل جديدة وتطوير قطاع الصناعات التحويلية، مما يسهم في تنويع الاقتصاد وزيادة الإيرادات.

3.6.2.التكيف مع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة

- يمثل التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة فرصة للجزائر لتطوير قطاع الطاقة النظيفة، حيث تمتلك الجزائر موارد كبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يمكنها أن تصبح مصدرًا رئيسيًا للطاقة المتجددة في إفريقيا والمنطقة.
- يساهم التكيف مع التحولات العالمية في تقليل الاعتماد على النفط وتوسيع نطاق الاقتصاد الوطني، مما يزيد من فرص النمو المستدام في المستقبل.

تشكل عضوية الجزائر في منظمة أوبك عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الطاقة الوطنية، حيث تتيح لها تحقيق استقرار مالي مستدام وحماية عائداتها من تقلبات أسعار النفط. ورغم التحديات التي تواجه الجزائر، مثل تقلبات السوق والضغط نحو التحول للطاقة المتجددة، إلا أن أوبك توفر للجزائر منصة لتعزيز تأثيرها في السوق العالمي للطاقة.

يجب على الجزائر استغلال هذه الفرصة لتعزيز قدراتها الإنتاجية وتنويع اقتصادها، وتطوير قطاع الطاقة المتجددة لتحقيق نمو مستدام.

المحور العاشر: واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات ذات التوجه الريعي، حيث يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز. ورغم أن هذا القطاع ساهم في تحقيق عائدات ضخمة للدولة، إلا أن هذا الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة. مع التحديات التي تواجه الجزائر، مثل تقلبات أسعار النفط، وزيادة معدلات البطالة، وضعف التنوع الاقتصادي، تسعى الجزائر في الوقت الحالي إلى تنويع اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة. في هذه المحاضرة، سنستعرض واقع الاقتصاد الجزائري، والتحديات التي يواجهها، والاستراتيجيات المستقبلية لتعزيز النمو الاقتصادي، وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

1. واقع الاقتصاد الجزائري

1.1.الاعتماد على قطاع النفط والغاز

- يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، حيث يمثل حوالي 95% من عائدات التصدير و60% من إيرادات الميزانية العامة. يؤدي هذا الاعتماد الكبير إلى جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- رغم الإيرادات الضخمة التي حققها قطاع الطاقة، إلا أن الاقتصاد الجزائري ظل يعاني من نقص التنوع، حيث لا تزال الصناعات الأخرى والزراعة تلعب دورًا ثانويًا في الاقتصاد الوطني.

2.1.نقص التنوع الاقتصادي

- لا تزال الجزائر تعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الخام، مع ضعف في قطاعات التصنيع، والزراعة، والخدمات، مما يجعلها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتوفير فرص العمل.
- أدى هذا الاعتماد على قطاع واحد إلى زيادة التفاوت في النمو الاقتصادي، حيث يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر بأسعار الطاقة، مما يعرض الاقتصاد للضغوطات عند تراجع أسعار النفط.

3.1.التحديات الاجتماعية والاقتصادية

- يعاني الاقتصاد الجزائري من معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب، إضافة إلى تحديات في تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل.
- تواجه الجزائر ضغوطًا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات الإقليمية، حيث تعاني بعض المناطق من نقص في الخدمات الأساسية والبنية التحتية، مما يزيد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

2. التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

1.2.التقلبات في أسعار النفط العالمية

- يؤثر تذبذب أسعار النفط بشكل مباشر على عائدات الجزائر من العملة الصعبة، مما يؤدي إلى تقلبات في الإيرادات الحكومية. يؤدي هذا التذبذب إلى عجز في الميزانية العامة، خاصة في الفترات التي تنخفض فيها أسعار النفط بشكل حاد.
- تعتبر الجزائر عرضة للتأثر بتقلبات السوق النفطية، مما يفرض ضرورة البحث عن استراتيجيات تنويع الاقتصاد وتحقيق استقرار مالي مستدام.

2.2.الاعتماد المفرط على الواردات

- تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والأساسية، مما يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من العملة الصعبة. يؤدي هذا الاعتماد إلى عدم توازن ميزان المدفوعات وزيادة الضغط على احتياطي النقد الأجنبي.
- يسهم نقص الإنتاج المحلي وتراجع الصناعات الوطنية في زيادة الاعتماد على الاستيراد، مما يستدعي تعزيز سياسات التشجيع الصناعي وزيادة الإنتاج المحلي.

3.2.نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- رغم إمكانيات الجزائر ومواردها الطبيعية، إلا أن البيئة الاستثمارية لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالبيروقراطية، وعدم الاستقرار القانوني، مما يحد من جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب.
- يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي زيادة الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تسهم في نقل التكنولوجيا، وتطوير الصناعات، وخلق فرص عمل جديدة.

4.2.ارتفاع معدلات البطالة

- يعاني الاقتصاد الجزائري من معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب. ويشكل نقص فرص العمل تحديًا اجتماعيًا واقتصاديًا يؤثر على الاستقرار الاجتماعي ويزيد من الضغوط على الحكومة.
- يستدعي الحد من البطالة تطوير سياسات تحفيز التوظيف وزيادة الاستثمارات في القطاعات التي تولد فرص عمل مستدامة.

3. الإصلاحات والاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية

1.3.تنويع الاقتصاد

- تعتمد الجزائر على استراتيجية تنويع الاقتصاد، بهدف تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وذلك من خلال تطوير قطاعات مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة. يعد تنويع الاقتصاد أمرًا ضروريًا لتحقيق استقرار مالي مستدام وتجنب الأزمات الاقتصادية.
- يتطلب هذا التنويع تقديم الدعم للشركات المحلية، وتحفيز الاستثمارات في الصناعات التحويلية، وتشجيع الابتكار.

2.3.تعزيز قطاع الزراعة والصناعات الغذائية

- تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية كبيرة يمكن استغلالها لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة صادرات المنتجات الزراعية. تسعى الجزائر لتطوير قطاع الزراعة من خلال تحسين التقنيات الزراعية، وتقديم الدعم للفلاحين، وتحسين سلاسل التوريد.
- يمثل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية فرصة كبيرة لتقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة الدخل الوطني، وخلق فرص عمل في المناطق الريفية.

3.3.تحسين بيئة الاستثمار

- لتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، تعمل الجزائر على تحسين بيئة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل البيروقراطية، وتحقيق الاستقرار القانوني والشفافية.

- يمكن تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات من خلال توفير الحوافز الضريبية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الإطار القانوني الذي يحمي حقوق المستثمرين.

4.3.تطوير قطاع الطاقة المتجددة

- تعتبر الجزائر غنية بموارد الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية. تسعى الجزائر لتطوير قطاع الطاقة المتجددة كوسيلة لتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق تنمية مستدامة، وتلبية احتياجات الطاقة المحلية.
- يمكن أن يصبح قطاع الطاقة المتجددة مصدر دخل إضافي، ويخلق فرص عمل جديدة، ويقلل من آثار التغير المناخي.

4. آفاق الاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط والبعيد

1.4.تحقيق الاستقرار المالي وتنويع مصادر الدخل

- من المتوقع أن يساهم تنفيذ السياسات الاقتصادية التنويعية في تحقيق استقرار مالي وتقليل اعتماد الاقتصاد الجزائري على تقلبات أسعار النفط. ستساعد الاستثمارات في الصناعات غير النفطية والزراعة على توفير مصادر دخل جديدة تدعم الاقتصاد الوطني.
- يمكن للجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يسهم في تحقيق توازن اقتصادي ويعزز الاستدامة المالية.

2.4.تعزيز التكامل الإقليمي

- تسعى الجزائر لتعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول الإفريقية والعربية من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. يمكن أن توفر هذه الاتفاقيات فرصًا جديدة للتصدير وزيادة التبادل التجاري، مما يفتح أسواقًا جديدة للمنتجات الجزائرية.
- يمثل التكامل الإقليمي فرصة لتعزيز دور الجزائر كمركز تجاري، ويعزز من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الإفريقية.

3.4.التطور الصناعي وتحسين القدرة التنافسية

- تهدف الجزائر إلى تطوير قطاع الصناعات التحويلية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية، مما يعزز من قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. يمكن للتطور الصناعي أن يسهم في تنمية الاقتصاد ويوفر فرص عمل للشباب.
- يتطلب تحقيق القدرة التنافسية تحسين كفاءة الإنتاج، وتبني التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الابتكار الصناعي.

4.4.التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

- تدرك الجزائر أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. من خلال استثمارات في الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، يمكن للجزائر تحقيق أهدافها البيئية والاقتصادية.
- سيؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى خلق فرص عمل جديدة في مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإعادة التدوير.

يمثل الاقتصاد الجزائري أحد الأمثلة على الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز. ورغم التحديات التي تواجه الجزائر، مثل التقلبات في أسعار النفط، والاعتماد الكبير على الواردات، وارتفاع معدلات البطالة، إلا أن هناك فرصًا كبيرة لتحقيق تحول اقتصادي نحو التنوع والاستدامة.

تسعى الجزائر حاليًا إلى تنويع اقتصادها، وجذب الاستثمارات، وتعزيز قطاع الزراعة والصناعات التحويلية، وتطوير قطاع الطاقة المتجددة، مما يعزز من فرص تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. من خلال هذه الإصلاحات والاستراتيجيات، يمكن للجزائر أن تواجه تحدياتها بفعالية وتحقق مستقبلًا اقتصاديًا مستقرًا ومستدامًا.

مصطلحـــــــــات ومفاهيم في الاقتصاد الجزائري:

تعريف القطاع العام الاقتصادي: هو مجموعة الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.

ما هي انواع القطاعات وفق نموذج القطاعات الثلاثة في الاقتصاد: يقسم الاقتصاديات إلى ثلاث قطاعات للنشاط: استخراج المواد الخام (الأولية)، الصناعة (الثانوي)، والخدمات (الثالث).

المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر: تختص المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادي، في إنتاج وتسويق سلع وخدمات بالثمن الحقيقي للبضاعة أو الخدمة، حيث يكون دائما هدفها الربح، باعتبارها شركات تجارية، وهي تتميز عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وتحوز على خصائص عديدة تتفرد بها، خصوصا وإن الدولة تتدخل في النشاطات التجارية بواسطة مؤسساتها العامة

ما هو الناتج المحلي الاسمي: **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقابل الحقيقي:**

الاسمي: هو الناتج الذي يعبر عن قيمة الإنتاج بأسعار السوق الحالية، بدون تعديلات للتغيرات في مستوى الأسعار أو التضخم.

الحقيقي: هو الناتج الذي يأخذ بعين الاعتبار للتغيرات في الأسعار (التضخم أو الانكماش)، ويقوم بتعديلها لأجل الحصول على قيمة أكثر واقعية ومقارنة عادلة بين الفترات الزمنية

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : هو مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال سنة. وهو يشمل الدخل والربح من الشركات الاجنبية في الدولة، في حين أنه لا يشمل الناتج المالي للأشخاص والشركات الغير مقيمين في الدولة.

التنمية البشرية: هي عملية تتضمن توسعة خيارات الناس .ويتم تحقيق توسعة خيارات الناس عن طريق توسعة القدرات البشرية ... على كافة مستويات التنمية فإن القدرات الأساسية الثلاث للتنمية البشرية هي أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية وأن يحظوا بالمعرفة وأن يتمتعوا بمستوى لائق من المعيشة.

مكونات الناتج المحلي حسب القطاعات

قطاع الاستخراجي: (محروقات، ومعادن)

قطاع الفلاحة الصيد البحر

قطاع الصناعة التحويلية

قطاع الخدمات

قطاع التجارة

صناديق الثروة السيادية: هي صناديق استثمارية تملكها الدول ولكنها لا تكون تابعة لوزارات المالية أو البنوك المركزية وتأتي أغلب مواردها من إيرادات المواد الأولية وعلى رأسها النفط، والهدف هو إدارة واستثمار جزء من الفوائض المالية للدولة وفق خطة تجارية ربحية في عمليات استثمارية ذات أمد طويل خارج دول المنشأ.

التنمية المستدامة: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة."

الاكتفاء الذاتي: هو القدرة على إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية محليا من خلال الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية، والاستغناء كليا عن استيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه الاحتياجات.

الركود الاقتصادي: هو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، أو تسجيل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي لمدة فصلين متعاقبين أو أكثر.

الانتعاش الاقتصادي: هو مرحلة من مراحل دورة الأعمال في أعقاب الركود الاقتصادي ومن خلاله يستعيد ويتجاوز الاقتصاد ذروة العمل والرجوع إلى مستويات الإنتاج قبل ازمة الركود

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي ليست مؤسسة تابعة فهي الشركات المستقلة التي توظف أقل من عدد معين من المستخدمين ويختلف العدد حسب الدولة. فالأكثر شيوعاً للحد الأعلى للمستخدمين في المؤسسات المتوسطة هو 250 مستخدماً كما هو في الاتحاد الأوروبي.

برنامج التكيف الهيكلي: هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي يفرضها البنك الدولي على الدول التي. تلجأ إليه لمعالجة الإختلالات الهيكلية الاقتصادية التي تعاني منها والمتمثلة في بتحرير سياساتها التجارية والاستثمارية، وفتح أسواقها أمام المنافسة والتجارة الحرة، وخفض الإنفاق الحكومي، وتنفيذ إجراءات الحوكمة الرشيدة

صندوق ضبط الموارد: يعتبر من أهم آليات إدارة فوائض العائدات النفطية، وقد استخدمت الاقتطاعات المالية من صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز الموازنة العامة للدولة الناجم عن ارتفاع النفقات العمومية خصوصا نفقات التسيير، وتخفيض الدين العمومي في المقابل ان ايرادات الميزانية تتأثر بشدة بتقلبات سعر البترول في السوق

اتفاق التسهيل الموسع: هو تسهيل إقراض تابع لصندوق النقد الدولي أنشئ في عام 1974 لمساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على مشكلات ميزان المدفوعات التي ترجع عموما إلى المشكلات الاقتصادية الهيكلية والتي تتطلب فترة تصحيح أطول مما هو ممكن بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني.

اتفاق الاستعداد الائتماني: هو تسهيل إقراض تابع لصندوق النقد الدولي أنشئ في عام 1952 ومن خلاله بمقدور البلد العضو أن يستخدم الائتمان المقدم من الصندوق في حدود مقدار معين للتغلب على الصعوبات قصيرة الأجل أو الصعوبات الدورية التي يواجهها في ميزان مدفوعاته

الاقتراض الداخلي: عن طريق إما البنك المركزي، البنوك التجارية أو الاكتتاب في سندات الخزينة العمومية من طرف الجمهور والمؤسسات غير المصرفية، وهذا الأخير من أهم مصادر الدين الداخلي ونجاحه مرتبط بتوفر فائض السيولة ومدى الثقة بالحكومة .

الاقتراض الخارجي، باللجوء إلى المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، البنوك التجارية، أسواق رأس المال الدولية والحكومات الأجنبية (القروض الحكومية الرسمية)

سياسة التمويل بالعجز: تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في الميزانية العامة وتمويله بإصدار نقدي جديد لتحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة وتعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص

الاستثمار العام: وهو عندما تقوم الدولة بدور المستثمر

الاستثمار الكلي: وهو الاستثمار العام والخاص

الأزمة الاقتصادية: وهي زيادة الانفاق العام في حالة الركود الاقتصادي

سياسة التمويل بالعجز: وهو اجراء تقوم به الدولة والمتمثل في احداث عجز مقصود في الميزانية العامة وتمويله بإصدار نقدي جديد لتحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة وتعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص

التمويل الميزانياتي: وهو تمويل العجز من الخزينة العمومية

التمويل السوقي: وهو التمويل من القيمة المضافة الذي ينتجه السوق

الإصلاح الهيكلي: يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق التوزيع العقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ترشيد القطاع العام وهي الدعوة إلى الخوصصة.
- تطبيق الأسعار الحقيقية.
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي

السياسة المالية: المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات على المحافظة على الأمن والدفاع، وبعد الأزمة الاقتصادية التي مريض الاقتصاد العالمي وبروز النظام الاشتراكي أصبحت الساسة المالية تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وذلك عن طريق عدة أدوات منها:

- تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشر وخاصة الضرائب على المشتريات.
- رفع أسعار المنتوجات والخدمات.
- رفع الحواجز الجمركية على المنتوجات (الوطنية والأجنبية).

السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى تأثير في عروض النقد لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة والشرائح للمجتمع، وهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة. حيث أن الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل فيما يلي:

- رفع أسعار الفائدة.
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده

السياسة التجارية وإدارة المديونية: تشمل الإجراءات التي تشجع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تأمين المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية واهم هذه الإجراءات هي:

- تحرير التجارة الخارجية.
- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية.
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة.
- تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استيراد الديون.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

المـــــــراجع

العربـــــــــــية

كتب

1- أحمد سيد النجار (،2006)تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

2- شارل أندريه جوليان ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، تاريخ شمال إفريقيا، الدار التونسية للنشر، تونس، ط4، تونس، 1983.

3- عدي الهواري، ترجمة جوزيف عبدالله، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة تفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

4- شارل روبير أجيرون، ترجمة عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصرة، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1982.

5- محمد بن مدور، الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

6- محمد بلقاسم حسن بهلول (،1993)الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر.

7- محمد بلقاسم حسن بهلول (،1999)سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

9- عبد العزيز شرابي، برنامج التصحيح الهيكلي واشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

10- عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

11- لعياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، كتاب الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1996 .

12- محمد شريف المان (،)الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

13- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الكلي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج تنمية الاقتصادية، مكتبة حسن المصرية، بيروت، لبنان.

14- أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة، الجزائر، 2014.

أطروحات دكتوراة ورسائل ماجستير

1- شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

2- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

3- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه قسم الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

4- ناصر مراد الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري، رسالة ماجستير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

5- جميل عبد الجليل، إشكالية الخوصصة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2004.

6- على بطاهر،الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.

7- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

8- بن طلحة صليحة، الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية، رسالة ماجستير، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 1997.

مقالات وندوات

1- عيسى يزيد، الغالي عربي، مقال بعنوان: الاستعمار الفرنسي للجزائر من التنظير الى استغلال الثروات، مجلة أفاق العلوم، العدد 04، المجلد 07، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022.

2- سعد بشاينية، مساهمة الإصلاحات الاقتصادية وحدودها في حل أزمة المؤسسة العامة الجزائرية، مجلة المعهد المغربي للدراسات المعاصرة، العدد ،38تونس، 1985.

3- بلعزوز بن على انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان31/30.، القاهرة 2003.

4- حميدي حمدي خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، بحث مقدم على الندوة الفكرية التي نضمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

- مراسيم تنفيذية وقوانين:

1- مرسوم تنفيذي رقم 15-205مؤرخ في 11شوال عام 1436الموافق 27يوليو سنة ،2015 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019ا ، لجريدة الرسمية العدد 41الصادرة في 13شوال 1436الموافق 29يوليو 2015تم. الاسترداد من الموقع: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

2- قانون رقم 14-10مؤرخ في 8ربيع الأول 1436الموافق 30ديسمبر ،2014يتضمن قانون المالية لسنة ،2015وقانون رقم 15-18مؤرخ في 18ربيع الأول 1437الموافق 30ديسمبر ،2015يتضمن قانون المالية لسنة 2016 تم. الاسترداد من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances

3- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي ،2014ص 11تم. الاسترداد من الموقع : http://www.premierministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plansdctions/planaction2014ar.pdf

4- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر ،2017ص 21تم. الاسترداد من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf

الأجنبـــــــــــــــية

1- Georges Marçais, Histoire de l'Algérie à l'époque ottoman, Société historique algérienne, algerie, 1930.

2- Abd EL Madjid Bouzidi (1999), Les Années 90 de l'économie algérienne, Enag Edition, Alger.

3- Ahmed Henni (1991), Economie de L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie.

4- Ahmed Benbitour (1998), L'Algérie au Troisième Millénaire, Edition Marinoor, Algérie.

5- Djenane Abd El Madjid(1997), Reformes économique et agriculture en Algérie, thèse de doctorat en science économique, université de Sétif, Alg